المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

مشروع قانون المالية لسنة

2027

تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تقرير حول
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

الفهرس

مقدمة 1

1. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها 4

1.1. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2020-2026 4

2.1. توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها برسم سنة 2026 5

2. حصيلة تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024-2025 7

1.2. تطور بنية مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على مستوى المداخيل الذاتية والتحويلات من الميزانية العامة 7

2.2. توزيع نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب طبيعتها ومجالات التدخل 9

3. حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2025-2026 وبرامج عملها برسم سنة 2027 11

1.3. مجال الصحة 11

1.1.3. المستشفيات العمومية 11

2.1.3. المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات 12

3.1.3. المعهد الوطني للصحة 12

4.1.3. المستشفيات والمراكز الطبية الجراحية العسكرية 12

2.3. مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر 13

1.2.3. المرافق العاملة في القطاع السياحي 13

2.2.3. المرافق العاملة في قطاع الصناعة التقليدية 14

3.2.3. معاهد ومدارس التكوين العاملة في مجال الفلاحة 16

4.2.3. معاهد التكوين في مجال الصيد البحري 17

5.2.3. معاهد التكوين في مجال الطاقة والمعادن 18

6.2.3. المرافق المتخصصة في تكوين الموظفين وأطر الإدارة 19

7.2.3. معاهد التكوين في مجال الإحصاء وعلوم المعلومات 24

8.2.3. معاهد التكوين في مجال التعمير وإعداد التراب الوطني 25

9.2.3. معاهد التكوين العاملة في مجال الاتصال 27

10.2.3. المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة 28

3.3. مجال الأنشطة الترفيهية 28

1.3.3. مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة 28

2.3.3. مصلحة مراقبة المؤسسات والقاعات الرياضية 28

3.3.3. متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب 29

4.3. مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى 30

1.4.3. قسم الحج 30

2.4.3. مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي 31

3.4.3. مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية 32

5.3. مجال السلطات العمومية والخدمات العامة 32

1.5.3. الخزينة العامة للمملكة 32

2.5.3. إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة 33

3.5.3. مديرية المطبعة الرسمية 33

4.5.3. المركز الملكي للاستكشاف الفضائي عن بعد 34

5.5.3. مطبعة دار المناهل 35

6.5.3. المركز الوطني للتوثيق 35
7.5.3. مركز نشر المعلومة القانونية 36
8.5.3. وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة 36
9.5.3. المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد 37
6.3. مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى 38
1.6.3. المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية 38
2.6.3. مصالح السوقيات والمعدات ومصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات 38
3.6.3. مصلحة تسيير الأوراش 39
4.6.3. مديرية الملاحة التجارية 39
5.6.3. المديرية العامة للأرصاد الجوية 40
6.6.3. المديرية العامة للطيران المدني 40
7.3. مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى 41
1.7.3 مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة 41
8.3. مجال الفلاحة والصيد البحري 41
1.8.3. قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية 41
2.8.3. المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث 42

ملاحق 44

ملحق رقم 1: مهام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 45

1.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة 45
2.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر 47
3.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية 51
4.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى 53
5.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة 54
6.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى 56
7.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى 58
8.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الفلاحة والصيد البحري 59

ملحق رقم 2: جدول يلخص تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025 60

ملحق رقم 3: تطور مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025 61

ملحق رقم 4: تطور نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025 63

مقدمة

تعدّ مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة رافعة أساسية لتدبير الميزانية العمومية، بالنظر إلى قدرتها على تعبئة موارد ذاتية والمساهمة في تمويل السياسات العمومية، باعتبارها مكملاً للميزانية العامة للدولة. وبحكم طبيعة المهام المنوطة بها، تساهم هذه المرافق بفعالية في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والارتقاء المستمر بجودة الخدمات العمومية، وفق مقاربة ترتكز على القرب، والنجاعة والاستجابة لتطلعات المرتفقين.

وفي سياق يتسم بمواصلة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي انخرطت فيها المملكة، لاسيما ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، وتسريع التحول الرقمي للإدارة العمومية، وتعزيز الجهوية المتقدمة، إلى جانب الاستعداد للاستحقاقات الدولية الكبرى وإنجاز المشاريع المهيكلة، وذلك في إطار الرؤية الشمولية التي أُرسِيَت بموجب الإطار الاستراتيجي لإصلاح تدبير المالية العمومية، أصبحت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة مطالبة بالاضطلاع بدور محوري في تحسين أداء المرافق العمومية وترشيد تخصيص مواردها. وفي هذا الصدد، تساهم هذه المرافق في تعزيز فعالية الأداء العمومي من خلال اعتماد أنماط تدبير أكثر مرونة، وتحسين التحكم في التكاليف، وكذا تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وتندرج هذه الدينامية في إطار مواصلة تنزيل المبادئ التي أقرها القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية، والقائمة على البرمجة الميزانياتية متعددة السنوات، وترسيخ ثقافة نجاعة الأداء، وتعزيز الشفافية. وتشكل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في هذا السياق، آلية فعالة لتحديث وتطوير التدبير العمومي، من خلال إرساء أساليب تدبير ترتكز على النتائج، وتكريس التحسين المستمر لجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

في هذا الإطار، يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز إنجازات هذه المرافق برسم سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026، مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2024. كما يستعرض برامج عملها برسم سنة 2027 مع الحرص، قدر الإمكان، على ربطها بأهداف مقرونة بمؤشرات رقمية، وذلك إبرازاً للدور الأساسي الذي تضطلع به هذه المرافق في تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز فعالية الأداء العمومي.

هذا، وقد استقر عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2026، في 161 مرفقا. حيث تميزت هذه السنة المالية بإحداث مرفق دولة مسير بصورة مستقلة جديد تحت اسم **"مصلحة السوقيات والمعدات-الرشيدية"** التابعة لوزارة التجهيز والماء، وتغيير تسمية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التالية:

- "مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض" التابع لوزارة العدل بـ **"مركز نشر المعلومة القانونية"**؛
- "مصلحة التكوين المستمر" التابعة لوزارة التجهيز والماء، التي أضحت تسميتها **"مركز الاستقبال والندوات"**؛
- "مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة-الرباط" التابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ليصبح رسميا **"المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بتواركة - الرباط"**.

كما تم حذف عشرة مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة تابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ومرفق واحد تابع لوزارة التجهيز والماء، وهي كالتالي:

- "المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم"؛
- "المركز الجهوي لتحاقن الدم – الدار البيضاء"؛
- "مديرية الادوية والصيدلة"؛
- "المركز الاستشفائي الجهوي بطنجة"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة"؛

- "المركز الاستشفائي الإقليمي بتطوان"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بالعرائش"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بشفشاون"؛
- "المركز الاستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق"؛
- "المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان"؛
- "مصلحة السوقيات والمعدات - مكناس".

ويتوزع عدد المرافق المدرجة ضمن قانون المالية لسنة 2026، والبالغ 161 مرفقًا، على 8 مجالات للتدخل حسب المهام الكبرى للدولة، وذلك على النحو التالي: 81 مرفقا في مجال الصحة، و45 مرفقا في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، و16 مرفقا في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، و9 مرافق في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، و4 مرافق في مجال الأنشطة الترفيهية، ومرفقين في مجال الفلاحة والصيد البحري، و3 مرافق في مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى بمرفق واحد.

أما بخصوص الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025، فيمكن تقديمها كما يلي:

- بلغت المداخيل حوالي 7.769,27 مليون درهم، متجاوزة بذلك التوقعات التي ناهزت 6.725,54 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تقدر ب 115,52%. وقد سجلت الموارد الذاتية 3.025,31 مليون درهم لتبلغ نسبة إنجازها 181,59%. كما بلغت تحويلات الميزانية العامة لفائدة بعض هذه المرافق (خاصة تلك التي تعمل في مجال الصحة ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر والتي استفادت من حوالي 87,23% من مجموع التحويلات) ما مجموعه 427,77 مليون درهم. في حين بلغ فائض الميزانية لهذه المرافق، المسجل نهاية سنة 2024، حوالي 4.316,18 مليون درهم؛
- حققت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ومجال السلطات العمومية والخدمات العامة، بالإضافة إلى تلك المتدخلة في مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى، أفضل النتائج على مستوى إنجاز المداخيل الذاتية، وذلك بنسب تحصيل بلغت على التوالي 226,47%، 218,64 % و182,70%؛
- بلغت النفقات حوالي 2.882,22 مليون درهم بالمقارنة مع التوقعات المحددة في 6.468,86 مليون درهم[1]، مسجلة بذلك نسبة إنجاز تقدر ب44,56%، منها 2.479,64 مليون درهم برسم نفقات الاستغلال بنسبة إنجاز تقدر ب51,11%، و402,58 مليون درهم برسم نفقات الاستثمار بنسبة إنجاز بلغت 24,90%؛
- حققت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى، ومجال الأنشطة الترفيهية، وفي مجال الصحة أعلى النسب على مستوى الإصدارات المتعلقة بالنفقات، حيث بلغت على التوالي 63,18% و54,83% و54,42%؛
- بلغت النسبة الإجمالية لتغطية المداخيل الذاتية للنفقات خلال سنة 2025 حوالي 104,96% مقابل 103,81% سنة 2024، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 1,15 نقطة، بالإضافة إلى ذلك، فقد سجلت مجموعة من المرافق نسب تغطية مرتفعة نسبيا سنة 2025، ويتعلق الأمر بالمرافق المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، وتلك المتدخلة في مجال الصحة، حيث حققت نسب تغطية بلغت على التوالي 146,50% و111,78%.

[1] مع احتساب الفائض المرحّل عن السنة المالية الفارطة.

ويتضمن هذا التقرير ثلاثة أجزاء رئيسية:

- يتطرق الجزء الأول إلى تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2026؛
- ويخصص الجزء الثاني لتقديم حصيلة الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2025، بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2024، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها؛
- فيما يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2025، ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2026، بالإضافة إلى برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

بالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا التقرير الضوء على الأهداف والمؤشرات التي تمكن من تقييم الجهود التي تبذلها هذه المرافق، من حيث تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

1. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها

1.1. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2020-2026

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة **2026 ما مجموعه 161 مرفقا**، حيث تميزت هذه السنة المالية بإحداث مرفق دولة مسير بصورة مستقلة جديد تحت اسم **"مصلحة السوقيات والمعدات-الرشيدية"** التابعة لوزارة التجهيز والماء، وتغيير تسمية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التالية:

- "مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض" التابع لوزارة العدل بـ **"مركز نشر المعلومة القانونية"**؛
- "مصلحة التكوين المستمر" التابعة لوزارة التجهيز والماء، التي أضحت تسميتها **"مركز الاستقبال والندوات"**؛
- "مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة-الرباط" التابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ليصبح رسميا **"المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بتواركة - الرباط"**.

كما تم حذف عشرة مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة تابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ومرفق واحد تابع لوزارة التجهيز والماء، وهي كالتالي:

- **"المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم"**؛
- **"المركز الجهوي لتحاقن الدم – الدار البيضاء"**؛
- **"مديرية الأدوية والصيدلة"**؛
- **"المركز الاستشفائي الجهوي بطنجة"**؛
- **"المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة"**؛
- **"المركز الاستشفائي الإقليمي بتطوان"**؛
- **"المركز الاستشفائي الإقليمي بالعرائش"**؛
- **"المركز الاستشفائي الإقليمي بشفشاون"**؛
- **"المركز الاستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق"**؛
- **"المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان"**؛
- **"مصلحة السوقيات والمعدات – مكناس"**.

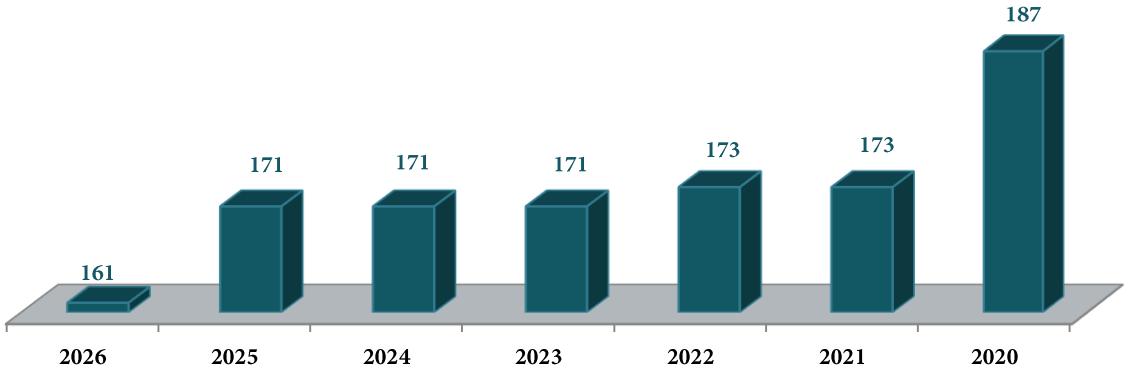

رسم بياني1: تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2020-2026

2.1. توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها برسم سنة 2026

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في **قطاع الصحة** ما مجموعه 81 مرفقا، أي ما يمثل نسبة 50,3% من إجمالي مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والبالغ عددها 161 مرفقا برسم قانون المالية لسنة 2026. وتتوزع هذه المرافق كما يلي:

مجال الصحة
• 70 مركزاً استشفائياً؛
• 7 مستشفيات عسكرية ومركزين طبيين جراحيين عسكريين؛
• المعهد الوطني للصحة؛
• المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات؛

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في **مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر** ما مجموعه 45 مرفقاً، أي ما يمثل نسبة 27,9% من إجمالي مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وتتوزع هذه المرافق كما يلي:

مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر
• 4 مرافق تعمل في القطاع السياحي؛
• 8 مدارس ومعاهد فلاحية؛
• معهدين للتكوين في مهن المعادن؛
• 6 مرافق تعمل في مجال الصناعة التقليدية؛
• 6 مرافق تعمل في مجال الصيد البحري؛
• 5 مدارس للتكوين في مجال التعمير وإعداد التراب الوطني؛
• 13 مرفقاً ومعهدا مكلفا بالتكوين في مجالات مختلفة (الإعلام، البنيات التحتية...).
• المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية

فيما تتوزع باقي مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والتي تمثل 21,8% من إجمالي المرافق الموجودة حاليا، حسب مجالات تدخلها، على النحو التالي:

- **مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى:** 16 مرفقاً، أي ما يعادل 9,9% من مجموع المرافق المدرجة في قانون المالية 2026 وتتوزع هذه المرافق على الشكل التالي:

مجال التجهيزوالنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى
• المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية؛
• 10 مصالح للسوقيات والمعدات؛
• مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات؛
• المديرية العامة للطيران المدني؛
• مديرية الملاحة التجارية؛
• مصلحة تسيير الأوراش؛
• المديرية العامة للأرصاد الجوية.

◄ **مجال السلطات العمومية والخدمات العامة:** 9 مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة، أي 5,6%من مجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنصوص عليها في قانون المالية برسم سنة 2026، وهي:

مجال السلطات العمومية والخدمات العامة
• الخزينة العامة للمملكة؛
• إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
• وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة؛
• مديرية المطبعة الرسمية؛
• مطبعة دار المناهل؛
• المركز الملكي للاستكشاف الفضائي عن بعد؛
• المركز الوطني للتوثيق؛
• مركز نشر المعلومة القانونية ؛
• المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد.

◄ **مجال الأنشطة الترفيهية:** 4 مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة، تمثل 2,5% من مجموع المرافق المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2026، وهي :

مجال الأنشطة الترفيهية
• مصلحة مراقبة المؤسسات والقاعات الرياضية؛
• مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة؛
• الكولف الملكي دار السلام؛
• متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب.

◄ **مجال الفلاحة والصيد البحري:** مرفقين للدولة مسيرين بصورة مستقلة، أي 1,2% من أصل 161 مرفقا المنصوص عليها في قانون المالية **لسنة 2026**، ويتعلق الأمر بالمرافق التالية:

مجال الفلاحة والصيد البحري
• قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية؛
• المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث.

◄ وبالنسبة **لمجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى**، فيشمل 3 مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة، أي ما يعادل 1,9% من مجموع المرافق المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2026، وهي:

مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى
• قسم الحج؛
• مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي؛
• مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

- ويضم **مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى** مرفقا واحدا للدولة مسيرا بصورة مستقلة، أي ما يمثل 0,6% من أصل 161 مرفقا مدرجا في قانون المالية **لسنة 2026**، ويتعلق الأمر ب:

مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى
• مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة.

ويتضح من خلال توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها كما هو مبين في الرسم البياني أسفله، هيمنة المرافق ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 80,2% من مجموع هذه المرافق (أي ما يعادل 129 مرفقا من أصل 161 مرفقا)، لاسيما مجال الصحة بما مجموعه 81 مرفقا، يليه مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر بما مجموعه 45 مرفقا.

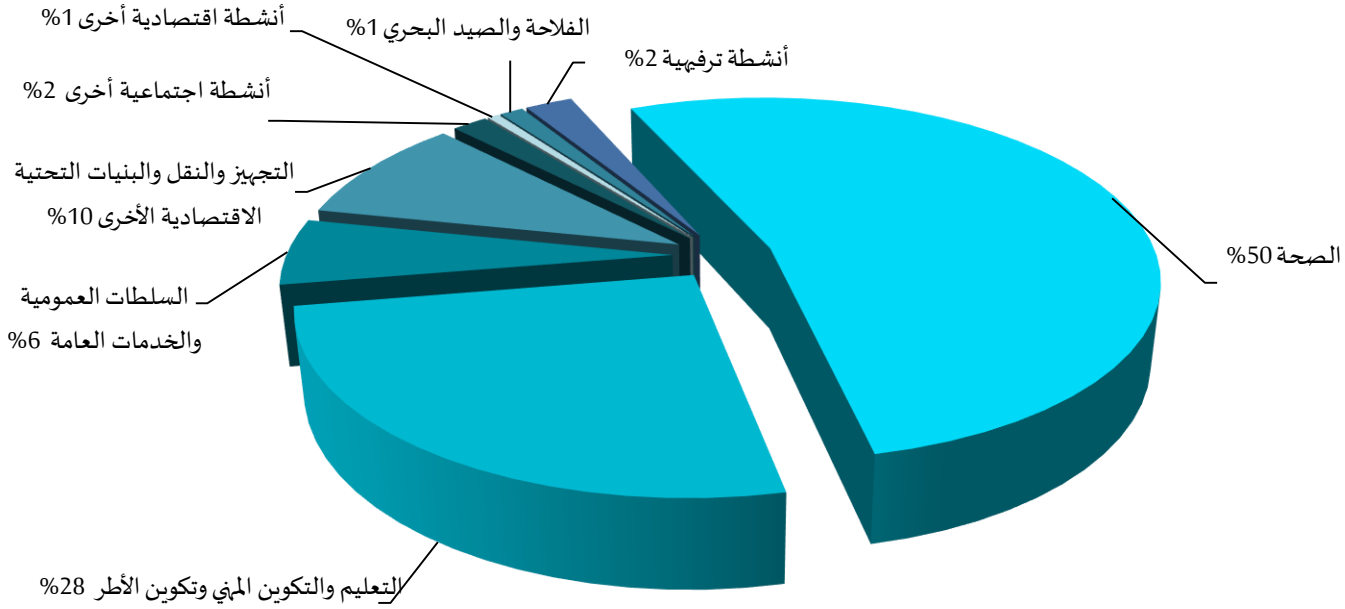

رسم بياني 2: توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات التدخل برسم سنة 2026

2. حصيلة تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024-2025

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، **مع نهاية سنة 2025**، فائضا في المداخيل بلغ حوالي 4.887,04 مليون درهم. ويعزى هذا الفائض بالأساس إلى المرافق المتدخلة في قطاع الصحة التي ساهمت بنسبة 48,87% تليها، بدرجة أقل، المرافق المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، وتلك المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، حيث حققت على التوالي 19,93% و18,26%.

1.2. تطور بنية مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على مستوى المداخيل الذاتية والتحويلات من الميزانية العامة

ناهز المبلغ الإجمالي لمداخيل[2] مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال **سنة 2025** حوالي 7.769,27 مليون درهم، متجاوزا التوقعات المحينة التي بلغت 6.725,54 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 115,52%:

[2] أخذا بعين الاعتبار الفائض المسجل خلال السنة السابقة.

- وقد بلغ مجموع المداخيل الذاتية ما قيمته 3.025,31 مليون درهم مقابل توقعات محينة في حدود 1.665,99 مليون درهم، بنسبة إنجاز بلغت 181,59%. وتتكون هذه المداخيل أساسا من عائدات المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 68,10%، تليها المرافق العاملة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة ثم المرافق المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى بنسب مساهمة بلغت على التوالي 12,31% و11,66%.

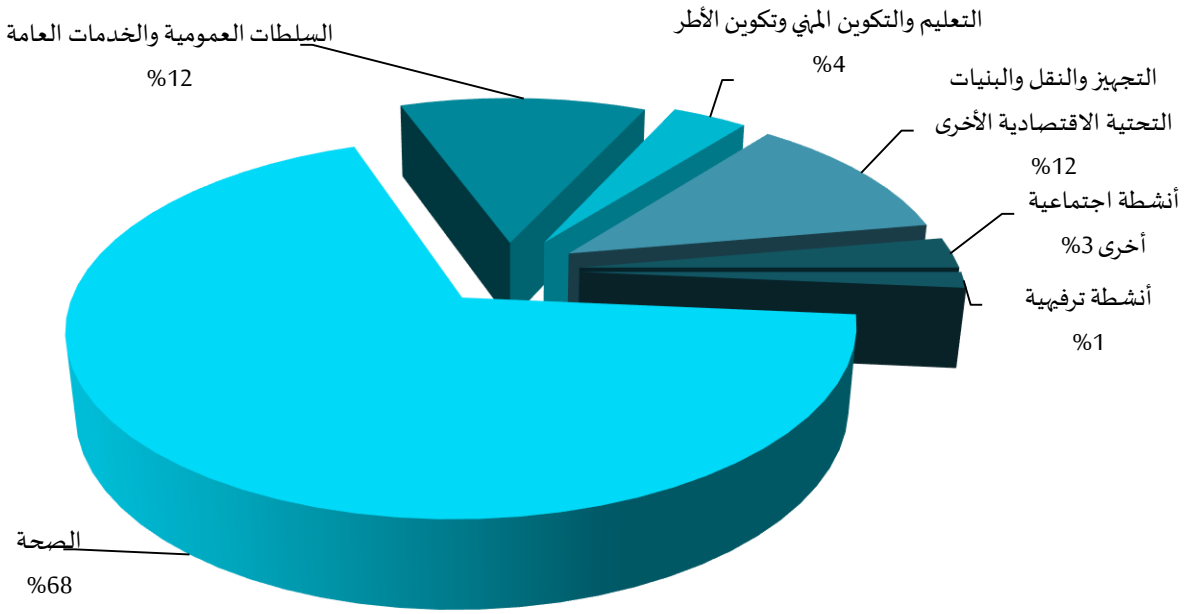

رسم بياني 3: توزيع المداخيل الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2025، حسب مجالات تدخلها

- ويبين الرسم البياني أسفله، نسب إنجاز المداخيل الذاتية من طرف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وتوزيعها حسب مجالات تدخلها برسم سنة **2025**:

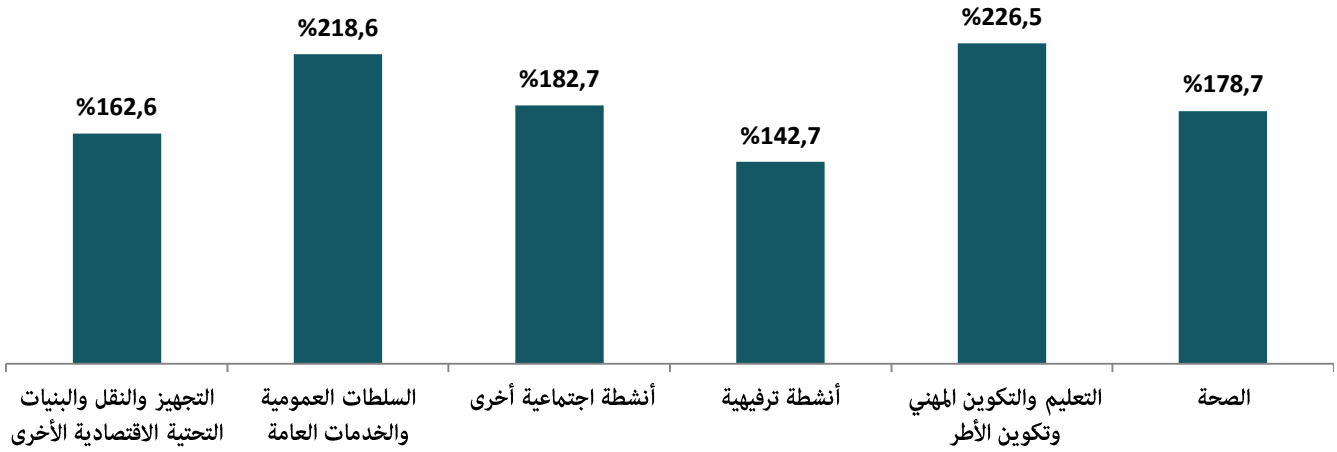

رسم بياني 4: نسب تحصيل المداخيل الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2025 حسب مجالات تدخلها

- بلغت تحويلات الميزانية العامة الموجهة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2025 ما مجموعه 427,77 مليون درهم، مقابل 356,46 مليون درهم خلال سنة 2024، أي بزيادة قدرها 20%، مما يعكس لجوء هذه المرافق إلى الإعانات التي تمنحها الدولة لضمان توازنها المالي. فعلى الرغم من أن المستوى الإجمالي للمداخيل الذاتية يفوق المبلغ الإجمالي للنفقات، فإن اللجوء إلى هذه الإعانات يُعزى، أساساً، إلى عدم كفاية المداخيل الذاتية

لبعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لتغطية مجموع نفقاتها. وتهم هذه الوضعية، على الخصوص، المرافق العاملة في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، حيث بلغت نسبة تغطية النفقات بالمداخيل الذاتية 45,20%، وكذا المرافق التابعة لمجال الأنشطة الترفيهية، التي بلغت نسبة التغطية لديها 69,63%؛

- كما بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار، المسجل عند نهاية سنة 2024 والمرحل إلى سنة 2025، حوالي 4.316,18 مليون درهم، مقابل 3.857,41 مليون درهم المسجلة عند نهاية سنة 2023، أي بزيادة قدرها 11,89%. ويمثل هذا الفائض ما نسبته 55,55% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025، مقابل 38,94% للمداخيل الذاتية و5,51% لتحويلات الميزانية العامة.

ويوضح الرسم البياني أدناه، بنية مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنتي 2024 و**2025**:

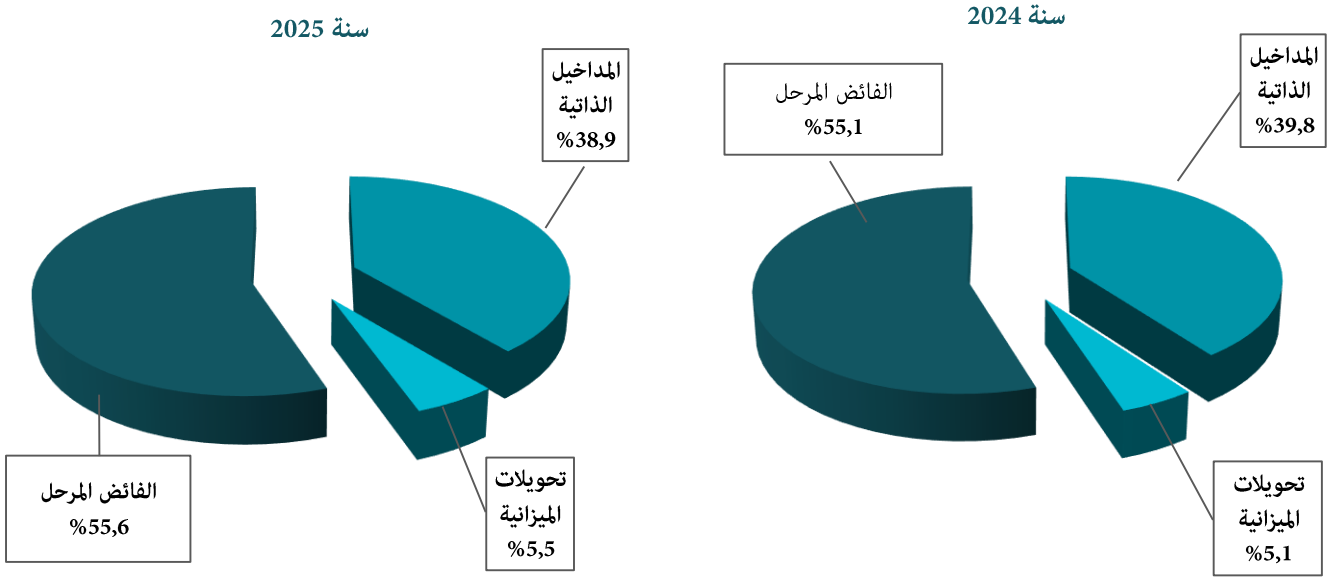

رسم بياني 5: بنية مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنتي 2024 و2025

وقد بلغت نسبة تغطية المداخيل الذاتية للنفقات خلال سنة 2025 حوالي 104,96% مقابل 103,81% سنة 2024، أي بارتفاع يناهز 1,15 نقطة، وهو ما يجسد التوجه نحو استقلالية مالية أكثر ضبطاً وتحكماً لهذه المرافق.

2.2. توزيع نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب طبيعتها ومجالات التدخل

يقدر المبلغ الإجمالي لنفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنجزة خلال سنة 2025، بحوالي 2.882,22 مليون درهم، مقابل اعتمادات مفتوحة بلغت 6.468,86 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز إجمالية تقدر ب 44,56%. وتتوزع هذه النفقات حسب طبيعتها كما يلي:

- نفقات الاستغلال التي تبلغ حوالي 2.479,64 مليون درهم، مقابل 4.851,87 مليون درهم من الاعتمادات المفتوحة، بنسبة إنجاز قدرها 51,11%؛
- نفقات الاستثمار التي ناهزت 402,58 مليون درهم، مقابل توقعات في حدود 1.616,99 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 24,90% .

ويبرز الرسم البياني التالي، بنية نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، خلال سنة **2025**:

رسم بياني 6: بنية نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2025

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ النفقات قد بلغت 63,18% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى، و54,83% و54,42% على التوالي بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية ومجال الصحة.

ويُبرز الرسم البياني أسفله توزيع نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2025 حسب مجالات تدخلها:

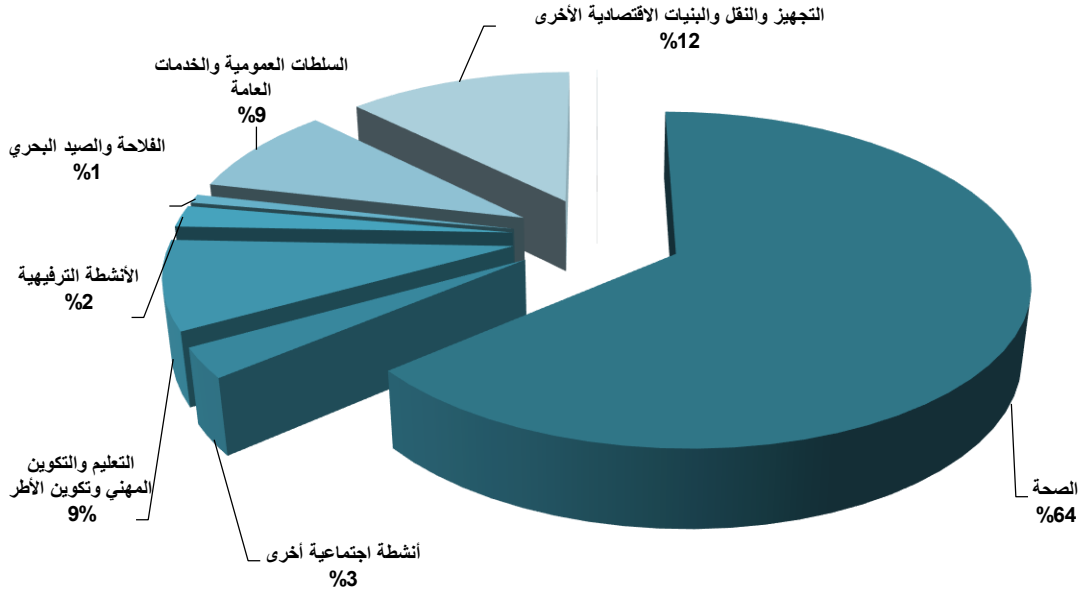

رسم بياني 7: توزيع نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2025، حسب مجالات تدخلها

3. حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2025-2026 وبرامج عملها برسم سنة 2027

1.3. مجال الصحة

1.1.3. المستشفيات العمومية

يستعرض الجدول أدناه أهم الإجراءات المنجزة من طرف **المستشفيات العمومية** برسم **سنة 2025**:

الهدف	التدابير المتخذة	مؤشر التتبع	الإنجازات	نسبة الإنجاز
تحسين الولوج للعلاجات والتكفل الاستشفائي	تحسين ظروف الاستقبال، وتطوير الوظائف المساندة في المستشفى	- معدل الولوج الاستشفائي - نسبة الولادات القيصرية	2,91 %[3] 9,51 %[4]	- -
	تحسين مردودية غرف العمليات	- عدد التدخلات الجراحية	2.18	72,67%[5]
اعتماد مراكز الإحالة المرجعية للأمراض المنقولة جنسياً والسيدا	اعتماد مراكز الإحالة المرجعية للأمراض المنقولة جنسياً والسيدا	- عدد مراكز الإحالة المرجعية المعتمدة	11 مراكز	%100

وقد واصلت المستشفيات العمومية، **خلال النصف الأول من سنة 2026**، جهودها في مجال تنفيذ مهام الإشراف وتتبع مخططات تحسين أداء المستشفيات التي خضعت لعمليات التفتيش، والتي همّت 50 مؤسسة استشفائية. كما شملت هذه الجهود مواكبة فرق الاستقبال والقبول في تطبيق الإجراءات المتعلقة بالفوترة والتحصيل، وتتبع تحسين خدمات الطب الشرعي وتدبير مستودعات الأموات، فضلاً عن تعزيز منظومة الاستجابة لحالات الطوارئ وحالات الكوارث.

هذا، ويهدف برنامج عمل هذه المرافق برسم **سنة 2027**، إلى جعل العرض الاستشفائي أكثر شمولا وسهل الولوج، مع ضمان رعاية آمنة وذات جودة، ومعالجة الاختلالات التي يعرفها المستشفى العمومي، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات من أبرزها:

- تحسين نظام الفوترة والتحصيل الاستشفائي، من خلال مواكبة المؤسسات الاستشفائية لمعالجة أوجه القصور والاختلالات، لا سيما المرتبطة بعدم استكمال الملفات الطبية؛
- تتبع أداء المؤسسات الاستشفائية، من خلال تقييم أدائها وإبلاغ المديريات الجهوية بالنتائج المحصل عليها؛
- مواكبة المؤسسات الاستشفائية في تأهيل مصالح استقبال المستعجلات، وفقاً للإطار المرجعي المعتمد في مجال البنيات التحتية والتجهيزات الطبية الحيوية والموارد البشرية؛
- تعزيز القدرات الوطنية، والجهوية والمحلية في مجال تدبير المخاطر الصحية والكوارث، ولا سيما المخاطر النووية، والإشعاعية، والبيولوجية والكيميائية.

[3] يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار عدة متغيرات تعتمد على تطوير العرض الاستشفائي والبرامج الصحية، بالإضافة إلى تطوير العرض الاستشفائي الخاص. هذا، ويجب أن يأخذ تفسير هذا المؤشر في الاعتبار أيضًا التطور السريع للسكان في مناطق التجمع (الجماعات والمقاطعات) التي تشكل قاسم هذا المؤشر.

[4] يتم حساب هذا المؤشر على أساس قاسم الولادات في الوسط الاستشفائي. أما الهدف الموصي به من قبل منظمة الصحة العالمية والمقدر ب 10%، فيتم حسابه بناءً على قاسم يشمل جميع الولادات المتوقعة.

[5] تم دعم هذا النشاط من قِبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج PASSII ولم يُجدَّد بعد ذلك.

2.1.3. المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات

يلخص الجدول أسفله حصيلة نشاط **المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات** برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026، وكذا التوقعات برسم سنة 2027**:

العمليات	إنجازات 2025	إنجازات 2026 (إلى غاية 30 يونيو)	توقعات 2027
مراقبة التجهيزات الطبية والصناعية ومختبرات التعليم والبحث من حيث مطابقتها لمعايير الوقاية من الإشعاعات	مراقبة 216 مؤسسة	مراقبة 32 مؤسسة	مراقبة 220 مؤسسة
مراقبة نسبة الإشعاع لدى العاملين المكلفين بالأعمال المنجزة تحت تأثير الإشعاعات المؤيّنة	85.984 تحليلة	7.835 تحليلة	80.000 تحليلة
مراقبة الأشعة عبر النقط الحدودية	10 عمليات مراقبة	6 عمليات مراقبة	50 عملية مراقبة
مراقبة البيئة والمواد الغذائية	376 تحليلة	191 تحليلة	1.100 تحليلة
مراقبة معايير وقياسات الإشعاعات المؤيّنة	46 عملية مراقبة	5 عمليات مراقبة	300 عملية مراقبة
التدخلات في حالات الطوارئ	عند الحاجة	عند الحاجة	10
التكوين	مشاركة 16 إطارا من أطر المركز في ورشات ودورات تكوينية	مشاركة أطر المركز في ورشات ودورات تكوينية منظمة من طرف المركز، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى الإدارة الأمريكية للأمن النووي	مشاركة 100 إطار من أطر المركز في ورشات ودورات تكوينية

3.1.3. المعهد الوطني للصحة

تركزت مهام **المعهد الوطني للصحة** خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، حول إنجاز مجموعة من التحاليل والاختبارات في مجالات متعددة. وتتلخص أهم العمليات المنجزة خلال هذه الفترة كالآتي:

- تطوير وتعزيز خدمات البيولوجيا الطبية والصحة البيئية، عبر إنجاز تحاليل متخصصة وإدخال تقنيات جديدة؛
- تعزيز الدعم التقني والعلمي لبرامج الصحة العمومية، من خلال تطوير القدرات التحليلية، وإجراء التقييم الخارجي للجودة، وتجهيز مختبرات الشبكة، بالإضافة إلى تكوين مهنيي الصحة؛
- تعزيز التكوين وتطوير الكفاءات في المجالات المندرجة ضمن اختصاصات المعهد الوطني للصحة، لفائدة الطلبة ومهنيي الصحة والموظفين.

هذا، وبالإضافة إلى تطوير وتحسين الخدمات المقدمة أعلاه، يعتزم المعهد الوطني للصحة خلال **سنة 2027**، مواصلة وتعزيز تدخلاته من خلال تقديم خدمات وخبرات في مجالي البيولوجيا الطبية والصحة البيئية، وتوفير الدعم التقني والعلمي لبرنامج الصحة العمومية، وتوفير الرصد والمراقبة الوبائية، فضلاً عن مواصلة أنشطة البحث والتطوير. كما يعتزم المعهد تعزيز أنشطته في مجال التكوين وتطوير الكفاءات، مع مواصلة التحسين المستمر لنظام إدارة الجودة.

4.1.3. المستشفيات والمراكز الطبية الجراحية العسكرية

تتمثل أبرز إنجازات المستشفيات العسكرية السبعة والمركزين الطبيين الجراحيين العسكريين، خلال **سنة 2025**، فيما يلي:

- التموين الدائم للمستشفيات بالمنتجات الصيدلانية والمواد الاستهلاكية والكواشف الطبية، بالإضافة إلى المنتجات البيولوجية والكيميائية، وذلك وفقا للاحتياجات المحددة من طرف المصالح الطبية الاستشفائية والطبية التقنية؛
- إنجاز عمليات صيانة وإصلاح المعدات الاستشفائية والتجهيزات التقنية؛

- الارتقاء بجودة الرعاية المقدمة للمرضى، من خلال تزويد التخصصات الطبية الجديدة بالمعدات اللازمة، بما يسهم في رفع جودة الخدمات الصحية؛
- تحسين ظروف عمل الأطر الطبية وشبه الطبية واستقبال المرضى عبر اقتناء وسائل النقل وتحديث فضاءات الاستقبال، بما في ذلك قاعات الاستشارة وقاعات الانتظار والمساحات الخضراء، فضلا عن صيانة المرافق والغرف؛
- تعزيز البنية المعلوماتية والمنصات التقنية من خلال تزويد المستشفيات بالأجهزة والبرامج الضرورية.

وعلاوة على ذلك، تم إعداد برنامج العمل برسم **سنة 2026**، بهدف ضمان فعالية أكبر مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية للمستشفيات والمراكز الطبية الجراحية العسكرية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تشاركية تشجع روح المبادرة وتحافظ على المكتسبات المحققة.

وفي هذا الإطار، تسعى هذه المراكز والمستشفيات إلى ضمان توافق وتيرة تقدم أهم المشاريع المدرجة ضمن برنامج سنة 2026 مع الآجال المحددة والمبرمجة مسبقاً، لا سيما فيما يتعلق بضمان التزود الكافي بالأدوية والمنتجات الصيدلانية الاستهلاكية والسوائل الطبية والمنتجات البيولوجية والكيميائية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات المستشفيات العسكرية، وتحسين ظروف عمل الموظفين وظروف التكفل بالمرضى، بالإضافة إلى تحديث المستشفيات وتجهيزها من خلال اقتناء المعدات الطبية التقنية والاستشفائية، وذلك مع الحرص على تحسين جودة الخدمات المقدمة، وظروف الاستقبال والإيواء، ومستوى السلامة، والنشاط الاستشفائي، فضلاً عن رقمنة الخدمات وصيانة المرافق.

أما برسم **سنة 2027**، فتعتزم المستشفيات والمراكز الطبية الجراحية العسكرية التحكم في نفقات التسيير وترشيدها، مع الحفاظ على مستوى وجودة الخدمات والعلاجات المقدمة للمرضى. وتروم هذه المقاربة العملية والمنهجية إلى تعزيز الكفاءة والمردودية، واعتماد منطق التدبير المرتكز حول النتائج. وَسَتُجَسّد هذه الرؤية الاستراتيجية من خلال مجموعة من المشاريع القطاعية المتنوعة والتي تتضمن إجراءات واقعية ومحددة تروم مواصلة تحديث وتجديد البنيات التحتية والمعدات الطبية، وضمان حسن اشتغال التجهيزات الطبية والتقنية المتوفرة، إلى جانب تعزيز الدعم الإداري واللوجستيكي اللازم لتقديم خدمات طبية ذات جودة.

2.3. مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر

1.2.3. المرافق العاملة في القطاع السياحي

بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لقطاع السياحة، فتشمل ثلاثة معاهد متخصصة للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بكل من طنجة، وورزازات، وتواركة-الرباط، بالإضافة إلى المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة. وقد تمثلت أهم الإجراءات المنجزة من طرف هذه المرافق خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026** فيما يلي:

- تطوير الرأسمال البشري في القطاع الفندقي والسياحي، من خلال تكوين الشباب في مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي الأربع، حيث بلغ عدد الخريجين 336 خريجا من التكوين العالي و514 خريجا من التكوين المهني الحضوري، فضلاً عن تطوير التكوين بالتدرج والتكوين التأهيلي لفائدة المجندين؛
- تحسين التكوين العالي من خلال إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة، وتأهيل إطاره القانوني وبنياته التحتية وتجهيزاته، فضلاً عن تطوير الشراكات وتجديد الاعتمادات؛
- تطوير وتأهيل التكوين المهني في القطاع الفندقي والسياحي، عبر إحداث وتنظيم المعاهد المتخصصة في التكوين الفندقي والسياحي، وتعزيز العرض التكويني، وتحديث المرافق والتجهيزات، وتحسين شروط النظافة والسلامة، فضلاً عن تعزيز الانفتاح المهني وترشيد النفقات.

أما برنامج عمل هذه المرافق برسم **سنة 2027**، فيرتكز على مواصلة جهود تأهيل منظومة التكوين السياحي والفندقي، من خلال إنجاز العمليات التالية:

- تعزيز منظومة التكوين، عبر الرفع من أعداد المتدربين، وتنويع مسالك التكوين، وبرمجة التكوين العالي والتكوين المهني الحضوري والتكوين بالتدرج، فضلاً عن التكوين التأهيلي لفائدة المجندين؛
- مواصلة إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة، من خلال تحيين إطاره القانوني، وتنفيذ مشاريع الاستثمار، وتحديث التجهيزات، بالإضافة إلى اعتماد مسالك التكوين وتجديد اعتمادها؛
- تأهيل مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي التابعة لقطاع السياحة، من خلال تحيين الإطار القانوني لمعاهد التكوين الفندقي والسياحي، وتنفيذ إجراءات محددة على مستوى ورزازات وطنجة وتواركة.

2.2.3. المرافق العاملة في قطاع الصناعة التقليدية

تمكنت **المعاهد الستة المتخصصة في فنون الصناعة التقليدية** من تحقيق مجموعة من الإنجازات برسم **سنة 2025**، والمتمثلة فيما يلي:

مؤسسة التكوين المهني	العمليات المنجزة	مؤشرات التتبع	الإنجازات	نسبة الإنجاز
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مراكش	التكوين النظامي بالمعهد في الشعب التالية: - الحدادة الفنية؛ - التجارة الفنية؛ - المصنوعات الجلدية و الخياطة التقليدية.	عدد المستفيدين	70	%100
	التكوين التأهيلي لفائدة نزلاء السجن المحلي الأوداية بمراكش.	عدد المستفيدين	60	%100
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية فاس	تكوين المصابين بالتوحد	عدد المستفيدين	8	%100
	برنامج الكنوز الحرفية المغربية	عدد المستفيدين	16	%88.8
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية ورزازات	التكوين النظامي	الطاقة الاستيعابية	100	%66.7
	التكوين التأهيلي (تكوين المجندين)	الطاقة الاستيعابية	50	%100
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية إنزكان	التكوين النظامي	الطاقة الاستيعابية	241	%100
	التكوين بالتدرج المهني	الطاقة الاستيعابية	101	%100
	التكوين التأهيلي (تكوين السجناء)	الطاقة الاستيعابية	60	%100
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مكناس	ضمان تسجيل المتدربين في مختلف شعب التكوين	عدد المسجلين	91	%75.8
	تكوين الحرفيين و أطر التكوين	عدد التكوينات	4	%100
	تنظيم الأيام المفتوحة، وتعزيز التواصل الرقمي، وتنظيم زيارات لفائدة المؤسسات التعليمية؛	عدد أنشطة التواصل	6	%100
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية الرباط	التكوين بالتدرج	عدد الخريجين	112	%112
	التكوين في السياحة	عدد المتدربين	75	%94
	تكوين السجناء	عدد المستفيدين	35	%100

ويستعرض الجدول التالي أهم العمليات المبرمجة من طرف المعاهد المتخصصة في فنون الصناعة التقليدية برسم برنامج عملها **خلال النصف الأول من سنة 2026**:

مؤسسة التكوين المهني	برنامج العمل برسم سنة 2026	العمليات المنجزة أو في طور الإنجاز
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مراكش	شراء لوازم الاستنساخ	تم إنجاز العملية بالكامل، بنسبة إنجاز بلغت 100%.
	اقتناء المواد الأولية الخاصة بالحدادة الفنية	تم إنجاز العملية بالكامل، بنسبة إنجاز بلغت 100%.
	اقتناء المواد الأولية الخاصة بالنجارة الفنية	العملية قيد الإنجاز، بنسبة تقدم بلغت 50%.
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية فاس	التكوين النظامي	توفير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برنامج التكوين، وتتبع وتقييم مدى تقدم عملية التكوين، وتنظيم امتحانات نهاية التكوين والانتقال إلى السنة الثانية.
	التكوين بالتدرج المهني	انطلاق الحملات التحسيسية و عملية التسجيل.
	التكوين التأهيلي (تكوين السجناء)	توظيف المكونين العرضيين لتأطير تكوين السجناء، واقتناء المواد الأولية اللازمة، وتنظيم امتحانات نهاية السنة.
	تكوين المصابين بالتوحد	توظيف المكونين العرضيين المكلفين بتأطير عملية التكوين، واستكمال عملية التكوين وإنجاز مشاريع نهاية التكوين لفائدة المستفيدين.
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية ورزازات	التكوين النظامي	توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ برنامج التكوين، وتتبع وتقييم وحدات التكوين، وتنظيم امتحانات نهاية التكوين والانتقال إلى السنة الثانية.
	التكوين بالتدرج المهني	المشاركة في الحملات التحسيسية، وتسجيل المتدربين، وتحديد احتياجات مركز التكوين بالتدرج من المعدات الديداكتيكية والبيداغوجية.
	التكوين التأهيلي (تكوين المجندين)	توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ برنامج التكوين، وتتبع وتقييم وحدات التكوين، وتنظيم امتحانات نهاية التكوين.
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية إنزكان	التكوين النظامي	توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ برنامج التكوين، وتتبع وتقييم وحدات التكوين، وتنظيم امتحانات نهاية التكوين والانتقال إلى السنة الثانية.
	التكوين بالتدرج	انطلاق الحملات التحسيسية وتسجيل المتدربين.
	التكوين التأهيلي(تكوين السجناء)	توفير المواد الأولية ومعدات المكونين العرضيين، وصيانة الآلات.
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مكناس	تأهيل مكوني مهن الزجاج	تفعيلا للشراكة المبرمة مع المركز الأوروبي للبحث والتكوين في فنون الزجاج، تشهد المراحل الخمس للتكوين تقدما ملحوظا، سعيا لضمان تكوين مطابق للمعايير الدولية.
	فتح الشعب الأربع لمهن الزجاج	تركيب التجهيزات وإعداد الورشات، ووضع جداول الحصص، بالإضافة إلى إعداد الدعامات البيداغوجية.
المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية الرباط	التكوين الأساسي لفائدة الشباب	تسجيل 100 شاب في إطار التكوين بالتدرج المهني.
	التكوين في السياحة	تسجيل 80 متدرب.
	تكوين السجناء	تسجيل 35 نزيلاً.

وتتمثل العمليات المتوقع إنجازها برسم **سنة 2027**، فيما يلي:

- مواصلة التكوين في مهن الصناعة التقليدية والسياحة، والرفع من أعداد المتدربين في المسالك التكوينية ذات الجاذبية المحدودة؛
- تعزيز الطاقة الاستيعابية والتجهيزات البيداغوجية؛
- تحسين جودة التكوين، من خلال التكوين المستمر لفائدة المُكَوِّنِين؛
- تطوير الشراكات المهنية، من خلال إبرام اتفاقيات مع المقاولات والتعاونيات والحرفيين؛
- تثمين المهن الفنية والترويج للمعاهد المتخصصة في فنون الصناعة التقليدية، عبر تنظيم المعارض، والمشاركة في الصالونات، وتنظيم الأيام المفتوحة، بالإضافة إلى تعزيز التواصل الرقمي.

3.2.3. معاهد ومدارس التكوين العاملة في مجال الفلاحة

يقدم الجدول أسفله حصيلة مرقمة لإنجازات **معاهد ومدارس التكوين التابعة لقطاع الفلاحة** الخاصة ببرامج التكوين المقدمة برسم **سنة 2025**:

المؤسسة	نوع التكوين	عدد المكونين		
		التوقعات	الإنجاز	نسبة الإنجاز
مصلحة الثانويات الفلاحية	التكوين بالتدرج المهني	6.100	7.971	%131
المعهد الملكي للتقنين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات- إقليم القنيطرة	التقنين المتخصصين	75	62	%83
	العمال المؤهلين	20	16	%80
معهد التقنين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل-سلا	التقنين المتخصصين	168	168	%100
	التكوين بالتدرج المهني	80	69	%86
المدرسة الفلاحية بتمارة	التقنين المتخصصين	63	63	%100
	البكالوريا المهنية الفلاحية	131	131	%100
المعهد التقني الفلاحي بتيفلت	التقنين	32	30	%94
	العمال المؤهلين	35	26	%74
	التكوين بالتدرج المهني	60	59	%98
المعهد التقني الفلاحي بالساهل بوطاهر	التقنين	180	180	%100
	التكوين بالتدرج المهني	200	200	%100

وفيما يخص مستوى تقدم تنفيذ برامج عمل هذه المعاهد والمدارس، برسم **النصف الأول من سنة 2026**، فيمكن تقديمه كما يلي:

المؤسسة	نوع التكوين	عدد المكونين		
		التوقعات	الإنجاز	نسبة الإنجاز
مصلحة الثانويات الفلاحية	التكوين بالتدرج المهني	6.200	7.161	%115,5
المعهد الملكي للتقنين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات- إقليم القنيطرة	التقنين	169	122	%72
	العمال المؤهلين	21	15	%71
معهد التقنين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل-سلا	التقنين المتخصصين	171	171	%100
	التكوين بالتدرج المهني	80	25	%31
المدرسة الفلاحية بتمارة	التقنين المتخصصين	136	136	%100

المؤسسة	نوع التكوين	عدد المكونين		
		التوقعات	الإنجاز	نسبة الإنجاز
المعهد التقني الفلاحي بتيفلت	التقنيين	93	91	%98
	التكوين بالتدرج المهني	200	51	%25,5
المعهد التقني الفلاحي بالساهل بوطاهر	التقنيين المتخصصين	59	59	%100
	التقنيين	45	45	%100
	التكوين بالتدرج المهني	267	200	%75

بالإضافة إلى مواصلة عمليات التكوين، تتمحور العمليات المبرمجة من طرف هذه المعاهد والمدارس، برسم **سنة 2027**، حول المحاور التالية:

- بناء المعهد التقني الفلاحي بوزان والمعهد التقني الفلاحي ببوذنيب، بالإضافة إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاستقبال وتجهيز مؤسسات للتكوين المهني الفلاحي تابعة لمصلحة الثانويات الفلاحية؛
- تنفيذ خارطة طريق التكوين بالتدرج التي تم إعدادها في إطار الاستراتيجية الوطنية لإحداث فرص الشغل؛
- صيانة البنايات البيداغوجية، وتهيئة وصيانة المقرات الإدارية والمساحات الخضراء، وبناء قاعات دراسية ومرافق صحية، بالإضافة إلى صيانة التجهيزات الكهربائية؛
- اقتناء المعدات الضرورية لضمان حسن سير عمل هذه المعاهد.

4.2.3. معاهد التكوين في مجال الصيد البحري

تتمثل أهم العمليات المنجزة من طرف **معاهد التكنولوجيا للصيد البحري بكل من الحسيمة وآسفي وطانطان والعرائش والعيون، والمعهد العالي للصيد البحري بأكادير**، برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، فيما يلي:

- تعزيز كفاءات الموارد البشرية في قطاع الصيد البحري من خلال الرفع من جودة التكوين، وتأهيل العاملين في الملاحة والبحارة الصيادين، والتكوين في مجال السلامة البحرية، وتنظيم أنشطة التحسيس والإرشاد، إلى جانب ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات القطاع والتوجهات الاستراتيجية لقطاع الصيد البحري؛
- العمل على تحسيس البحارة الصيادين حول أهمية السلامة البحرية والحفاظ على الثروات السمكية، وتأسيس وتسيير تعاونيات الصيد، وكذا كيفية استعمال معدات الملاحة على متن قوارب الصيد؛
- تنويع العروض التكوينية المقدمة، مع مراعاة مقاربة النوع في عروض التكوين؛
- تعزيز القدرات النظرية والتطبيقية لطلبة شعبة الصيد البحري، وتيسير إدماجهم في مختلف المهن البحرية؛
- تحسين ظروف استقبال التلاميذ ومرتفقي المعاهد، من خلال صيانة وتنظيف مختلف المرافق وصيانة وإصلاح مختلف البنايات الادارية، بالإضافة إلى تعزيز خدمات المراقبة والحراسة بالمعاهد؛
- تأهيل فضاءات استقبال الطلبة، عبر ضمان صيانة المرافق الصحية للداخليات، والمطابخ، والمرافق البيداغوجية.

بالإضافة إلى التكوينات المقدمة، تهم العمليات المبرمجة من طرف هذه المعاهد، برسم **سنة 2027**، ما يلي:

- تحسين ظروف الاستقبال لفائدة الطلبة والمتدربين، من خلال صيانة وإصلاح البنايات الإدارية، وكذا تعزيز خدمات المراقبة والحراسة بالمعاهد؛
- تنظيم دورات تكوينية حول السلامة البحرية لفائدة البحارة المسجلين الجدد؛
- تحسين جودة التكوين المقدم لفائدة البحارة؛

- تحسين مستوى إيواء التلاميذ بمختلف الداخليات الخاصة بالمعاهد؛
- تأهيل اليد العاملة في قطاع الصيد الساحلي؛
- مواصلة تنظيم حملات تحسيسية لفائدة البحارة الصيادين؛
- تأهيل المعاهد، عبر اقتناء المعدات الديداكتيكية والبيداغوجية، بالإضافة إلى صيانة وإصلاح السفينة المدرسية.

علاوة على ذلك، حرص **المعهد العالي للدراسات البحرية** بالدار البيضاء **برسم سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، على تحسين جودة التكوينات المقدمة، وذلك من خلال ما يلي:

- تعزيز التكوين في المجال البحري، من خلال تطوير الشراكات، واعتماد وتنويع المسالك التكوينية، وتحيين برامج التكوين بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، بالإضافة إلى تطوير تكوينات مستمرة ومتخصصة؛
- تتبع الخريجين بعد التكوين ومدى إدماجهم المهني، بتنسيق مع المهنيين في القطاع البحري؛
- تحديث البنيات التحتية والتجهيزات بالمعهد، من خلال استكمال تشييد المقر الإداري الجديد ومركز المؤتمرات، وتهيئة المباني وصيانتها، فضلاً عن اقتناء التجهيزات البيداغوجية والمعلوماتية والسمعية البصرية والأثاث؛
- تطوير الكفاءات وتحسين تدبير الموارد البشرية، من خلال تكوين ومواكبة الموظفين لاجتياز الامتحانات المهنية، وتتبع المسارات المهنية والترقي في الرتبة، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل واتخاذ إجراءات لتحفيز الموظفين؛
- تعزيز نظام تدبير الجودة، من خلال تجديد شهادة الجودة ISO 9001-2015 للفترة الممتدة من 2025 إلى 2028.

كما يعتزم **المعهد العالي للدراسات البحرية** بالدار البيضاء، برسم **سنة 2027**، القيام بإعادة التأهيل البيداغوجي للخريجين المستقبليين، عبر ما يلي:

- تطوير الشراكات وعروض التكوين، عبر إبرام اتفاقيات جديدة، وتعزيز الوسائل البيداغوجية، وتنويع مسالك التكوين؛
- تعزيز وتنويع التكوين في المجال البحري، من خلال تكوين الضباط والأطر ورجال البحر، بمن فيهم المنحدرون من البلدان الإفريقية، في مجالات الملاحة التجارية والموانئ والأنشطة المرتبطة بها؛
- تحديث البنيات التحتية والتجهيزات، من خلال إعادة تهيئة المباني وتوسعتها، وإنجاز بنيات تحتية جديدة، بالإضافة إلى اقتناء التجهيزات البيداغوجية والرقمية والإلكترونية؛
- الارتقاء بتدبير الموارد البشرية وتعزيز الجودة، من خلال تطوير الكفاءات، ورقمنة المساطر، وتحسين ظروف العمل، فضلا عن ترسيخ ثقافة التقييم وإبداء الملاحظات والتحسين المستمر.

5.2.3. معاهد التكوين في مجال الطاقة والمعادن

يتولى كل من **معهد المعادن بمراكش ومعهد المعادن بتويسيت – وجدة**، باعتبارهما مرفقين من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مهمة التكوين والتأهيل في ميدان الطاقة والمعادن.

وقد تمحورت أهم إنجازاتهما برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، أساسا، حول تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة الطلبة، ولا سيما تحسين ظروف التعلم من خلال اقتناء التجهيزات التقنية والبيداغوجية والمعدات المعلوماتية والبرمجيات، وتجهيز قاعات الدراسة والورشات، فضلاً عن إعادة تهيئة مرافق المعاهد.

تتمحور الإجراءات المبرمجة من طرف هذين المعهدين **برسم سنة 2027** حول الرفع من الطاقة الاستيعابية، من خلال تجديد وتعزيز التجهيزات التقنية للورشات والمختبرات واقتناء برمجيات متخصصة، وتهيئة وصيانة عدد من المرافق، بالإضافة إلى استكمال رقمنة التدبير البيداغوجي والإداري واقتناء المعدات المعلوماتية.

6.2.3. المرافق المتخصصة في تكوين الموظفين وأطر الإدارة

تضطلع هذه المرافق، البالغ عددها ثمانية، أساساً بمهمة بلورة وتنفيذ برامج التكوين لفائدة موظفي وأطر القطاعات الوزارية الوصية.

وقد واصل قسم استراتيجيات التكوين التابع للقطاع المكلف بالتربية الوطنية، خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، جهوده الرامية إلى تحسين ظروف استقبال المستفيدين من خدماته وظروف عملهم، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات، المتمثلة أساساً في مواصلة تنفيذ صفقات التنظيف والحراسة، وتفعيل اتفاقية القانون العادي المبرمة بين قسم استراتيجيات التكوين والوزارة الوصية، وإبرام عقود في إطار القانون العادي مع متعهدي خدمات الإطعام، ومواصلة صيانة المساحات الخضراء، بالإضافة إلى اقتناء معدات معلوماتية.

بالإضافة إلى مواصلة عمليات التكوين، تتمحور العمليات المبرمجة من طرف هذا المرفق، **برسم سنة 2027**، حول المحاور التالية:

- مواصلة إنجاز صفقتي الحراسة والنظافة؛
- إتمام اتفاقية في إطار القانون العادي مع الوزارة الوصية، تهم خدمة الإطعام؛
- صيانة المساحات الخضراء؛
- إعداد صفقة خاصة بالأفرشة والأغطية وأثاث القاعات الجديدة في إطار توسعة القسم.

ومن جانب آخر، تمحورت إنجازات **مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي** التابعة لوزارة الداخلية، برسم **سنة 2025**، حول مواكبة الجماعات الترابية في مجالات التكوين والتحسيس وتعزيز قدرات الموارد البشرية، بما يسهم في تحسين حكامة الشؤون المحلية. ويمكن تلخيص هذه الإنجازات في الجدول التالي:

العمليات	مؤشر التتبع	الإنجازات
تنظيم ندوات موضوعاتية ودورات تكوينية ودورات للتكوين المستمر والإدماج، لتلبية حاجيات الجماعات الترابية المعبر عنها في مجال التكوين	عدد الأيام/المستفيدين	23.333
تنظيم 03 أسلاك خاصة بتكوين التقنيين المتخصصين في المجالات التالية: - المالية المحلية؛ - المناطق الخضراء؛ - الهندسة المدنية.	عدد المتدربين المكونين	1.155 متدرب
تحديد الجماعات الترابية المستهدفة والإجراءات الواجب اتخاذها	عدد المنتخبين المستفيدين من الأيام التحسيسية حول مقاربة النوع	220 مستفيد

وفيما يتعلق **بسنتي 2026 و2027**، فتندرج الإجراءات المبرمجة من طرف هذه المديرية في إطار مواصلة ملاءمة عروض التكوين وطرق الدعم والتوجيه لفائدة الجماعات الترابية. وفي هذا الإطار تعتزم المديرية القيام بما يلي:

- تعزيز مواكبة الجماعات الترابية في مجال تنمية الكفاءات، وتحسين الأداء، والتحول الرقمي؛
- تحسين هندسة التكوين وجودته لفائدة الجماعات الترابية، عبر تحيين الدعامات البيداغوجية والدلائل، وتطوير كفاءات المسؤولين عن التكوين المستمر، وملاءمة المضامين مع المستجدات التنظيمية، وتقييم منظومات التكوين؛
- تنمية الكفاءات والرفع من عدد الموارد البشرية المؤهلة بالجماعات الترابية، من خلال التكوين المتوج بشهادة، وإعداد وتحيين برامج التكوين، فضلاً عن تعيين الخريجين بالجماعات الترابية؛

- إدماج مقاربة النوع في سياسات وبرامج الجماعات الترابية، عبر المواكبة، وتطوير أدوات الميزانية المستجيبة للنوع، وتعزيز القدرات، وإرساء شراكات مخصصة لهذا الغرض؛

أما بخصوص **"القسم الإداري"** التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، فقد قام بمجموعة من العمليات خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، والمتمثلة فيما يلي:

- تعزيز كفاءات أطر ومسؤولي وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال تنفيذ مخطط التكوين الأفقي، وتنظيم دورات تكوينية متخصصة، وتكوينات مواكبة لإصلاحات المالية العمومية؛
- تأهيل واعتماد المهنيين في مجال المحاسبة عبر تنظيم دورات تكوينية متخصصة بشراكة مع الجهات المعنية؛
- تعزيز الكفاءات اللغوية للموظفين، ولا سيما في مجال اللغة الإنجليزية المهنية؛
- تطوير التعاون الدولي وتعزيز إشعاع معهد التكوين، من خلال تنظيم والمشاركة في برامج ودورات تكوينية لفائدة الشركاء الدوليين؛
- تعزيز تأهيل موظفي وزارة الاقتصاد والمالية من خلال تنظيم دورات تكوينية إشهادية بشراكة مع مؤسسات متخصصة.

ويعتزم القسم من خلال برنامج عمله **لسنة 2027**، الاستمرار في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز احترافية مهن المالية العمومية، ومواكبة تطوير القدرات التدبيرية والشخصية للموظفين، والرفع من كفاءاتهم اللغوية، إلى جانب تعزيز أمن واستغلال نظم المعلومات. كما سيشمل البرنامج توسيع اعتماد الرقمنة في التكوين بما يساهم في تحسين تغطية البرامج التكوينية وترشيد تكلفتها، وتعزيز التعاون الدولي، وتأمين برمجة التكوين، وتدعيم الموارد الذاتية للقسم.

ومن جهة أخرى، همّت حصيلة الإنجازات برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026 لمعهد التكوين على الآليات وإصلاح الطرق**، التابع لقطاع التجهيز، ما يلي:

- تعزيز الكفاءات في مجال قيادة آليات الأشغال العمومية وصيانة الطرق، من خلال تكوين وتأهيل الموارد البشرية التابعة للمقاولات والأفراد والجماعات الترابية؛
- تكوين وتأهيل 19 من المساعدين التقنيين التابعين للمديرية العامة للطرق في مجال صيانة وقيادة آليات الأشغال العمومية؛
- تنفيذ اتفاقيات شراكة مع الجمعيات واللجان الإقليمية للتنمية البشرية بمجموعة من الأقاليم، بهدف تكوين وتأهيل الشباب، ولا سيما المستفيدين من فئة " غير المتمدرسين، وغير المشتغلين، وغير المستفيدين من أي تكوين"، في مجال قيادة آليات الأشغال العمومية؛
- التعريف بأنشطة المعهد والترويج لخدماته من خلال تنظيم حملات تواصلية وتوزيع منشورات تعريفية لفائدة الإدارات العمومية، والمقاولات، والجماعات الترابية، والأفراد؛
- تحسين جودة الاستقبال من خلال برمجة أشغال صيانة مرافق المعهد؛
- تحسين تدبير حظيرة آليات الأشغال العمومية والسيارات التابعة للمعهد.

وفي هذا الإطار، يهدف برنامج عمل المعهد برسم **سنة 2027**، إلى مواصلة تطوير أنشطته، من خلال تعزيز إجراءات الترويج والتسويق لخدماته، وتوطيد الشراكات مع الإدارات، والجماعات الترابية، والمقاولات والمؤسسات الوطنية والدولية، إلى جانب تطوير برامج التكوين لفائدة الأطر والتقنيين وسائقي آليات الأشغال العمومية.

كما سيهم البرنامج تعزيز كفاءات المُكَوِّنين بالمعهد، وتحسين جودة الخدمات عبر صيانة البنية التحتية للمعهد، وتدبير حظيرة المركبات والآليات بشكل أمثل، إلى جانب مراجعة الإطار التنظيمي المؤطر لخدمات المعهد، لا سيما من خلال إعداد مشروع مرسوم يرمي إلى تحيين تعريفة الخدمات المقدمة.

هذا، وتمحورت أهم المشاريع المنجزة من طرف **مركز الاستقبال والندوات** التابع بدوره لقطاع التجهيز، برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، أساسًا حول تحسين جودة الخدمات المقدمة لمرتادي المركز، وذلك من خلال صيانة تجهيزاته وبنياته التحتية، وإنجاز أشغال إعادة تأهيل وتجميل مرافقه، وتعزيز الأمن عبر تركيب أنظمة للمراقبة، فضلاً عن صيانة المساحات الخضراء والحفاظ على نظافة المرافق.

هذا، ويعتزم المركز، برسم **سنة 2027**، مواصلة تحسين جودة الخدمات المقدمة لمرتفقيه، عبر اقتناء تجهيزات جديدة لقاعات الاستقبال الشرفية، وتعزيز أمن المركز، وصيانة المساحات الخضراء والعناية بها، إلى جانب تحسين ظروف النظافة والاستقبال بمختلف مرافق المركز.

فيما يخص **المدرسة الوطنية للصحة العمومية**، فقد عملت برسم **سنة 2025** على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، همّت، على الخصوص، ما يلي:

- تعزيز وعصرنة منظومة التكوين الأساسي، من خلال ملاءمة المناهج التكوينية مع المعايير البيداغوجية والتطورات التي تشهدها علوم الصحة، والرفع من الطاقة الاستيعابية للقبول، فضلا عن إدماج مقاربة طب الأسرة والصحة الأسرية والمجتمعية؛
- تنويع التكوين المستمر وتنمية الكفاءات في مجال الصحة، من خلال تحيين الاستراتيجية القطاعية للتكوين المستمر، وتطوير العرض التكويني في مجال طب الأسرة والصحة المجتمعية، لا سيما عبر تعزيز الدراسة عن بعد "e-learning"، وتنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني "الصحة والهجرة"؛
- تحسين الحكامة وتعزيز جودة البيئة البيداغوجية بالمدرسة، بهدف ضمان تكوين ذي جودة والاستجابة لمتطلبات الرفع من مستوى التحصيل الدراسي.

من جانب آخر، همّت إنجازات المدرسة الوطنية للصحة العمومية، **خلال النصف الأول من سنة 2026**، أساساً، الإجراءات التالية:

- تعزيز وتحديث منظومة التكوين الأساسي والمستمر، من خلال تنمية الكفاءات التقنية والتدبيرية للأطر والمسؤولين، وإرساء منظومة للتقييم المرحلي، فضلاً عن تطوير الشراكات الوطنية والدولية في مجال التكوين؛
- توسيع وتنويع العرض التكويني للمدرسة الوطنية للصحة العمومية، بهدف الرفع من زيادة عدد الطلبة المقبولين والاستجابة للاحتياجات المستجدة للمنظومة الصحية؛
- تنويع التكوين المستمر في مجالات الصحة ذات الأولوية، لا سيما من خلال تحيين الاستراتيجية القطاعية للتكوين المستمر، وتطوير التكوين في مجال طب الأسرة وصحة المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز الدراسة عن بعد "e-learning"، وتنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني "الصحة والهجرة"؛
- تحسين الحكامة والأداء المؤسساتي للمدرسة الوطنية للصحة العمومية، عبر تحديث المساطر الإدارية والمالية، وتعزيز آليات المراقبة والتدقيق، فضلاً عن تحيين الإجراءات والإطار التنظيمي؛
- تحسين البيئة البيداغوجية، من خلال تحديث التجهيزات والأثاث، وصيانة البنيات التحتية، وتحسين الفضاءات، بالإضافة إلى تعزيز أمن المؤسسة ونظافتها؛

هذا، وتطمح المدرسة الوطنية للصحة العمومية، برسم **سنة 2027**، إلى تنفيذ خطة العمل التالية:

- تعزيز منظومة التكوين بالمدرسة، من خلال تنمية الكفاءات، وتقييم التكوين واعتماده، فضلاً عن تطوير الشراكات الوطنية والدولية؛
- توسيع العرض التكويني للمدرسة، عبر تطوير مسالك وتكوينات جديدة متوجة بشهادات، وإحداث المركز الخاص بالدراسات في سلك الدكتوراه، وتعزيز التأطير الأكاديمي، وتطوير أنشطة البحث في مجال الصحة العمومية؛
- تطوير التكوين في مجال طب الأسرة وصحة الأسرة والمجتمع، لا سيما من خلال الدراسة عن بعد "e-learning"، وتعزيز منظومة التدريب والشراكات؛
- تنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، عبر تعزيز الكفاءات، وتطوير المضامين والوسائل التوعوية، فضلاً عن إنجاز الدراسات وتنفيذ أنشطة التكوين في هذا المجال.

من جانبه، ارتكز برنامج عمل **قسم التكوين** التابع لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، **برسم سنة 2025**، أساساً حول الإجراءات التالية:

- استئناف إعداد مشروع الرفع من الطاقة الاستيعابية للبنيات التحتية التابعة للقسم؛
- مواصلة أشغال التهيئة والصيانة والتجهيز؛
- الرفع من المداخيل المتأتية من الخدمات المقدمة من طرف القسم؛
- تشكيل فريق بيداغوجي متخصص في مجال التكوين وهندسة التكوين؛
- تعزيز قدرات الرأسمال البشري، من خلال تطوير الكفاءات المتوفرة وتعزيزها بكفاءات جديدة، وفقاً لحاجيات القسم.

هذا، وتمحورت أنشطة القسم خلال **النصف الأول من سنة 2026**، حول الإجراءات التالية:

- إعداد وتحضير التقارير السنوية والدورية للتتبع والتقييم؛
- استكمال دليل المساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف القسم، من خلال مواصلة أشغال إعداد مختلف المساطر وصياغتها بشكل رسمي؛
- تعزيز كفاءات وقدرات الرأسمال البشري التابع للقسم، لا سيما في المجالات المرتبطة بمهامه واختصاصاته، من خلال تحديد الحاجيات من التكوين والفئات المستفيدة المستهدفة، وإعداد وثائق الطلب العمومي ذات الصلة؛
- استئناف أشغال التهيئة والصيانة الدورية، وكذا عمليات التجهيز اللازمة على مستوى مختلف الهياكل والمنشآت التابعة للقسم.

ويعتزم القسم برسم **سنة 2027**، القيام بالعمليات التالية:

- المساهمة في إحداث أكاديمية للتكوين، عبر استكمال إعداد الأدوات المؤسساتية والقانونية والمالية اللازمة لإرسائها؛
- المساهمة في تنظيم واستقبال الأنشطة المبرمجة من طرف الوزارة وضمان حسن تنفيذها؛
- اعتماد دليل المساطر، من خلال إجراء الاستشارة المسبقة بشأنه ونشره؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي القسم، بناءً على تحديد الحاجيات والفئات المستفيدة؛
- إنجاز أشغال التهيئة والإصلاح والصيانة، إلى جانب مواصلة تجهيز وتأثيث البنيات التحتية.

هذا، وقد شرع **المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية**، التابع لوزارة العدل، **برسم سنة 2025**، في تنفيذ مجموعة من الإجراءات والبرامج الرامية إلى تحسين جودة التكوين في المجالين القانوني والقضائي. وقد همّت هذه الإجراءات، على الخصوص، تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين الجدد، والأطر المدعوة لتولي مسؤوليات، والمُكَوِّنين، والموظفين في المجالات الرقمية، فضلاً عن التكوين المتخصص في مجال المساعدة الاجتماعية ومكافحة الاتجار بالبشر.

ومن جهة أخرى، عزز المعهد منظومة التكوين من خلال إحداث قاعدة بيانات وطنية للمُكَوِّنين، وتطوير الموارد البيداغوجية والبرامج المرجعية، وإعداد مسار لاعتماد المُكَوِّنين، والتحضير لمشروع منصة للتكوين عن بعد. كما واصل الإجراءات المتعلقة بحكامة المعهد وتنظيمه الداخلي، واقتناء المؤلفات وتعزيز موارده الوثائقية، فضلاً عن تنويع اللغات وتعزيز الولوج للتكوين. وبالموازاة مع ذلك، شارك المعهد في الدورة الثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، من خلال تثمين منشورات وزارة العدل، واستقبال الزوار وإرشادهم، وتنشيط النقاشات حول المنشورات المعروضة.

هذا، وقد عمل المعهد، برسم **النصف الأول من سنة 2026**، على مواصلة تنفيذ برنامجه التكويني، من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين الجدد، والخبراء القضائيين، والموظفين المزاولين لمهامهم، بالإضافة إلى تعزيز منظومة التكوين، من خلال تتبع المرحلة التجريبية لتكوين المُكَوِّنين، واستكمال إعداد دليل المسار ومساطر اعتماد المُكَوِّنين، فضلاً عن إعداد عدد من الدلائل والمراجع البيداغوجية.

كما شملت هذه الإجراءات التحضير لإحداث منصة للتكوين عن بعد، ووضع آليات لحكامة التكوين وتقييمه، وتطوير الشراكات مع عدد من المؤسسات والمعاهد الجامعية.

ويعتزم المعهد برسم **سنة 2027**، القيام بالعمليات التالية:

- تعزيز التكوين الأساسي لفائدة موظفي كتابة الضبط ومختلف مهنيي العدالة، لا سيما المفوضون القضائيون والخبراء القضائيون والمترجمون والمحامون والموثقون والعدول؛
- تطوير التكوين المستمر والمتخصص، من خلال تنظيم دورات تكوينية تهم، على الخصوص، المستجدات القانونية والمسطرية والتنظيمية، والتطبيقات الرقمية، والقيادة الإدارية، وتدبير الموارد البشرية، والتواصل، والتقنيات المهنية؛
- تعزيز قدرات المُكَوِّنين، من خلال تفعيل مسار اعتمادهم، وتنظيم دورات تكوينية متخصصة لفائدتهم؛
- تعزيز الإطار المرجعي للتكوين، لا سيما من خلال استكمال واعتماد الدلائل والأدوات البيداغوجية، فضلاً عن إحداث قاعدة بيانات رقمية؛
- رقمنة منظومة التكوين، عبر إطلاق منصة للتكوين عن بعد، وإحداث مكتبة رقمية، بالإضافة إلى تطوير الموارد البيداغوجية الرقمية؛
- تعزيز جودة التكوين وتقييمه، من خلال وضع آليات لتقييم البرامج وقياس أثرها؛
- تطوير الشراكات المؤسساتية والمهنية، عبر تنظيم الندوات والأيام الدراسية والأيام المفتوحة، فضلاً عن إبرام اتفاقيات للتعاون والتكوين؛
- تطوير البحث والمقاربات البيداغوجية، لا سيما من خلال إنجاز دراسات مقارنة في مجال التكوين القانوني والقضائي، وإعداد معاجم قانونية، واستكشاف مقاربات بيداغوجية ورقمية جديدة.

7.2.3. معاهد التكوين في مجال الإحصاء وعلوم المعلومات

واصل المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، التابع للمندوبية السامية للتخطيط، برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، تنفيذ برامجه في مجال التكوين والبحث العلمي والمواكبة الاجتماعية للطلبة، فضلاً عن تنزيل استراتيجيته للتطوير. وتتمثل أهم الإجراءات المنجزة أو التي تم الشروع في تنفيذها، على الخصوص، فيما يلي:

- تكوين 648 طالباً مهندساً و32 طالباً في سلك الماستر و50 طالباً في سلك الدكتوراه، وفقاً للطاقة الاستيعابية للمعهد؛
- دعم البحث العلمي، لا سيما من خلال تشجيع الإنتاج العلمي وتعزيز الإشعاع الدولي للمعهد؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة الطلبة، مع تسجيل نسبة رضا بلغت 100% بشأن طلبات المنح والسكن والإطعام؛
- إنجاز أشغال تهيئة الإقامة الطلابية؛
- مواصلة مسار الاعتراف الدولي بشهادة المعهد.

هذا، ويندرج برنامج عمل المعهد برسم **سنة 2027**، في إطار مواصلة الإصلاحات البيداغوجية والتنظيمية والمتعلقة بالجودة، التي تم الشروع فيها خلال السنوات الأخيرة. ويهدف هذا المخطط إلى ترسيخ المكتسبات، وتحسين جودة التكوين بشكل مستدام، وتعزيز أنشطة البحث العلمي والابتكار، وتحسين ظروف استقبال الطلبة وظروف عيشهم، ومواصلة تحديث حكامة المعهد. وفي هذا الإطار، تتمثل أهم توجهات برنامج العمل فيما يلي:

- تعزيز جودة التكوين والبحث العلمي والابتكار؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية وظروف استقبال الطلبة، لا سيما من خلال معالجة طلبات الاستفادة من المنح والإيواء والإطعام؛
- عصرنة وتأهيل البنية التحتية المخصصة للإيواء، من خلال إطلاق أشغال تهيئة وتأهيل الإقامة الطلابية، بهدف تحسين ظروف عيش واستقبال الطلبة؛
- ترسيخ الحكامة ومنهجية الجودة، من خلال إرساء نظام لتدبير الجودة وفقاً لمعيار ISO 21001-2018؛
- تعزيز إشعاع المعهد وترسيخ مكانته والاعتراف الأكاديمي به.

وفيما يخص "**مدرسة علوم المعلومات**" التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، فقد تمحورت إنجازاتها برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، حول ما يلي:

- تكوين 119 طالبا برسم فوج 2025؛
- تنويع عرض التكوين وضمان جودته من خلال التدبير الجيد للموارد؛
- تجهيز القاعات والمختبرات وتوسعة المكتبة، من خلال اقتناء الأثاث المخصص لقاعات الدراسة والمختبرات؛
- بناء داخلية ومطعم لفائدة الطلبة، وذلك من أجل تلبية حاجيات الإيواء وتمكين الطلبة من الاستفادة من خدمات الإطعام.

أما بالنسبة **لسنة 2027**، فيتمحور برنامج عمل مدرسة علوم المعلومات حول تحسين ظروف التكوين الأساسي للمهندسين، والبحث العلمي، والتكوين المستمر لفائدة موظفي المدرسة، وكذا استكمال بناء الداخلية والمطعم، وتأهيل التجهيزات البيداغوجية للمدرسة، واقتناء المعدات المعلوماتية والتقنية، بالإضافة إلى اقتناء الأثاث المخصص لقاعات الدراسة والمختبرات.

8.2.3. معاهد التكوين في مجال التعمير وإعداد التراب الوطني

يلخص الجدول التالي أهم إنجازات **المعهد الوطني للتهيئة والتعمير** برسم **سنة 2025**:

الهدف	العمليات	مؤشر التتبع	الإنجازات
تجويد وتنويع العرض البيداغوجي للمعهد الوطني للتخطيط والتعمير	• إنجاز البرنامج البيداغوجي للمعهد ومواصلة أنشطة التكوين الأساسي؛	✓ نسبة الإنجاز؛	%100
	• تنظيم مباريات ولوج سلك التكوين؛	✓ نسبة الإنجاز؛	%100
	• تحويل الدراسة من الماستر إلى دبلوم مهندس؛	✓ إتمام البرنامج السنوي	% 95
	• تنظيم خرجات بيداغوجية وورشات عمل وتداريب ميدانية؛	✓ عدد الخرجات؛	%100
	• تنظيم مناقشة مشاريع نهاية السنة.	✓ عدد المشاريع المناقشة.	%75
تعزيز إشعاع المعهد على الصعيد الوطني والدولي	• تنظيم موائد مستديرة ومحاضرات وندوات؛	✓ عدد الأنشطة؛	%160
	• تنظيم لقاءات وخرجات دراسية للتبادل العلمي والمعرفي مع جامعات ومدارس وطنية ودولية؛	✓ عدد اللقاءات.	%100
تطوير الدراسات والبحث العلمي وتنمية الكفاءات في مجال التهيئة والتعمير	• فتح الفوج الرابع في سلك الدكتوراه: «التنمية الترابية والتخطيط والحكامة الحضرية"؛	✓ نسبة الإنجاز؛	%100
	• تطوير شراكات علمية؛	✓ نسبة الإنجاز؛	%100
	• تحديد وتنفيذ برامج تكوينية لفائدة الشركاء.	✓ نسبة الإنجاز.	%100
التحول الرقمي للمعهد	• تطوير خدمات رقمية ذات جودة وتكوين الموظفين في مجال الكفاءات الرقمية.	✓ نسبة الإنجاز	% 80

أما بخصوص العمليات المنجزة من طرف المعهد، برسم **النصف الأول من سنة 2026**، فتتمثل أساسا فيما يلي:

- تجويد وتنويع العرض البيداغوجي للمعهد، من خلال تعزيز التكوين الأساسي، وتحويل سلك الماستر إلى سلك للمهندسين، وتنظيم أنشطة بيداغوجية، بالإضافة إلى وضع نظام للتقييم الذاتي للتكوينات؛
- تقوية إشعاع المعهد على الصعيد الوطني والدولي، من خلال تنظيم اللقاءات والمؤتمرات والندوات والزيارات الدراسية، والمشاركة في المنتديات الطلابية، فضلاً عن تنظيم الأيام المفتوحة واللقاءات التحسيسية؛
- دعم مركز الدراسات والأبحاث في مجال التهيئة والتعمير، من خلال تعزيز موارده البشرية، وتطوير التكوين المستمر، وتنظيم تكوينات متوجة بشهادات لفائدة الفاعلين في مجال التنمية الترابية وأطر بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛
- التحول الرقمي للمعهد، من خلال إرساء بنية تحتية رقمية متقدمة، وتطوير الخدمات الرقمية، وتعزيز كفاءات الموظفين عبر تنظيم أنشطة للتكوين؛

وفيما يخص المدارس الوطنية للهندسة المعمارية، فتتوزع أهم العمليات التي قامت بها **برسم سنة 2025**، على الشكل التالي:

الهدف	التدابير	الإنجازات
ملاءمة التكوين مع مستجدات دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية في ميدان الهندسة المعمارية	• انتقاء أساتذة جدد، مع مراعاة المستجدات المرتقبة في مشروع دفاتر المعايير البيداغوجية؛ • وضع برنامج للتكوين المستمر لفائدة الأساتذة.	- التتبع المستمر لمضمون المواد من طرف اللجنة البيداغوجية؛ - توظيف أساتذة عرضيين جدد.

الهدف	التدابير	الإنجازات
تعزيز برامج التكوين المستمر وتطوير الشراكات الوطنية والدولية	• تطوير حركية الطلبة والأساتذة؛ • إبرام اتفاقيات شراكة لتشجيع تنقل الأساتذة؛ • تنويع عرض التكوين المستمر.	- استفادة 43 طالباً من برنامج الحركية نحو مدارس أجنبية برسم الموسم الدراسي 2025-2026؛ - استفادة 4 أساتذة من برنامج الحركية نحو الخارج؛ - تنظيم تكوين مستمر في مجال أدوات الذكاء الاصطناعي لفائدة أطر الوزارة، بمشاركة أكثر من 150 مستفيداً.
تطوير المردودية السنوية للبحث العلمي	• تنظيم مباراة الولوج إلى سلك التكوين في الدكتوراه؛ • تعزيز ودعم إصدار المجلة العلمية الدورية "AMJAU " باعتبارها مجلة علمية محكمة متخصصة في مجال الهندسة المعمارية.	- توظيف 12 طالب دكتوراه سنوياً؛ - نشر عددين من المجلة سنوياً، ومواكبة الباحثين في نشر المقالات العلمية والمشاركة في المؤتمرات العلمية.
تقوية أنظمة المعلومات والتواصل وتعزيز البنية التحتية	• تهيئة القاعات الدراسية، واقتناء التجهيزات اللازمة؛ • اقتناء نظام معلوماتي لتدبير خدمات الشؤون الطلابية.	- ترشيد استعمال التجهيزات المتوفرة واقتناء معدات علمية وتعليمية ومعلوماتية جديدة؛ - إعادة تأهيل وتوسعة ثلاث قاعات دراسية بمقر المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش؛ - اقتناء برنامج "QCM" لتدبير مباراة الولوج إلى المدرسة.

هذا، وتتمحور أهم العمليات المبرمجة من طرف **المدارس الوطنية للهندسة المعمارية**، برسم **النصف الأول من سنة 2026**، أساسا حول ما يلي:

- توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف تنقل الموظفين والطلبة داخل المغرب، في إطار مشاركتهم في الأنشطة والزيارات البيداغوجية والتداريب؛
- إحداث سلك جديد للتكوين، منسجم مع التوجهات الوطنية وحاجيات سوق الشغل، يتمحور حول موضوع «الإعاقة، وإمكانية الولوج، والمدينة الدامجة»؛
- تعزيز الشراكة والتعاون، من خلال حركية الطلبة والأساتذة بالمدرسة مع المؤسسات والجامعات الأجنبية؛
- إصلاح وصيانة آلات الطباعة بالمدرسة، بما يضمن جاهزيتها لتأمين عمليات الطباعة المرتبطة بمباراة الولوج.

من جانب آخر، تهدف برامج العمل المعتمدة من طرف المدارس الوطنية للهندسة المعمارية والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، برسم **سنة 2027**، إلى مواصلة المجهودات الرامية إلى تحسين جودة التكوينات وتوسيع مجالاتها. وتتمحور هذه المجهودات، على الخصوص، حول:

- تحسين العرض البيداغوجي للمعهد، عبر تنفيذ البرنامج البيداغوجي للمعهد ومواصلة أنشطة التكوين الأساسي؛
- إحداث سلك تكويني يُتوَّج بالحصول على دبلوم مهندس في التعمير والتهيئة الترابية، مكمل لأسلاك التكوين القائمة؛
- تحديث أساليب التدبير وتعزيز بنية تحتية رقمية فعالة؛
- تعزيز واستدامة إصدار المجلة العلمية للمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية(AMJAU) ؛
- تحديث التجهيزات التقنية للمؤسسات، من خلال اقتناء تجهيزات مخصصة لدعم الأنشطة الإدارية والبيداغوجية وتجويد الخدمات؛
- تحسين ظروف التكوين، من خلال تعزيز الخرجات والزيارات الميدانية؛
- تعزيز الشراكة والتعاون، من خلال حركية الطلبة والأساتذة بالمدرسة مع المؤسسات والجامعات الأجنبية.

9.2.3. معاهد التكوين العاملة في مجال الاتصال

عمل **المعهد العالي للإعلام والاتصال**، برسم **سنة 2025**، على مواصلة مشروع تهيئة وتأهيل مرافقه بشراكة مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية، من خلال استكمال الشطر الأول وإطلاق الشطر الثاني من الأشغال. كما شملت هذه العمليات تعزيز تجهيزات المعهد، ورقمنة خدماته الإدارية والبيداغوجية، لا سيما من خلال إطلاق منصة رقمية مندمجة وإنجاز دراسة تشخيصية مرفقة بخارطة طريق.

ومن جهة أخرى، همّت أهم الإجراءات التي شرع فيها المعهد برسم **النصف الأول من سنة 2026**، أساساً، تعزيز تجهيزاته، ومواصلة أشغال تهيئة وتأهيل مرافقه، إلى جانب إطلاق خدمات صيانة الاستوديوهات التقنية. كما شملت هذه الإجراءات مواصلة مشروع رقمنة الخدمات الإدارية والبيداغوجية، فضلاً عن تتبع ومواكبة التدبير المفوض لصاحب المشروع في إطار تطوير المنصات الرقمية للمعهد.

هذا، ويتضمن برنامج عمل المعهد، برسم **سنة 2027**، مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية والبيداغوجية، من خلال استضافة الموقع الإلكتروني لمنصته الرقمية واقتناء تراخيص برامج معلوماتية، إلى جانب تعزيز بنياته التحتية وتجهيزاته. كما يشمل هذا المخطط تأهيل الشبكة الكهربائية، والصيانة متعددة التقنيات، وتجهيز المكتبة ومختبر البحث، وتدبير الأرشيف، فضلاً عن إنجاز افتحاص تنظيمي لفائدة إدارة المعهد.

كما عمل **المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما**، برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، على مواصلة تنفيذ المشاريع الرامية إلى تنويع العرض التكويني، وتعزيز البنيات التحتية البيداغوجية والتقنية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة. وتتمثل أهم الإجراءات المنجزة أو التي تم الشروع في تنفيذها فيما يلي:

- تطوير وتنويع عروض التكوين، من خلال إطلاق مسالك جديدة للتكوين على مستوى سلكي الإجازة والماستر؛
- تطوير البنية التحتية البيداغوجية والتقنية، من خلال مواصلة أشغال بناء الورشات والمختبرات؛
- إنجاز أشغال تهيئة قاعات الدراسة والمكاتب التابعة للمعهد؛
- تعزيز التجهيزات التقنية والمعلوماتية، من خلال إطلاق عدد من طلبات العروض برسم سنة 2026، تهم على الخصوص، اقتناء معدات تقنية خاصة بالمونتاج وتجهيزات معلوماتية؛
- تحسين ظروف الاستقبال وسير المعهد، من خلال إطلاق أشغال عزل الأسطح ضد تسربات المياه والعزل الحراري للأسقف، فضلاً عن أشغال تهيئة وتجهيز قاعات الدراسة والمكاتب.

هذا، ويعتزم المعهد برسم **سنة 2027**، تنفيذ مجموعة من المشاريع الرامية، من جهة، إلى تعزيز وتنويع عروض التكوين لفائدة الطلبة، ومن جهة أخرى، إلى تطوير البنية التحتية البيداغوجية والتقنية للمعهد. ولهذه الغاية، وضع المعهد برنامجا يحدد أهم العمليات التي يجب إنجازها اعتبارًا من السنة المقبلة، ومن أهمها:

- تنويع عروض التكوين، من خلال فتح أسلاك ومسالك تكوينية جديدة؛
- تطوير البنية التحتية البيداغوجية والتقنية، عبر إطلاق أشغال بناء المختبرات، فضلاً عن تهيئة مقر المعهد بالرباط؛
- تعزيز التجهيزات المعلوماتية والتقنية، عبر اقتناء معدات وتجهيزات تقنية مخصصة للصورة والصوت والإضاءة؛
- تعزيز إشعاع المعهد وشراكاته، عبر تطوير الشراكات الجامعية الوطنية والدولية، وتنظيم الدورة الثانية لمنتدى الشركاء والدورة الأولى للمؤتمر الدولي للابتكار السينمائي، فضلاً عن إطلاق المهرجان المغربي للفيلم المغربي-الأمريكي بمدينة أورلاندو بولاية فلوريدا؛
- مواصلة التحول الرقمي، من خلال إطلاق ورش تطوير منصة رقمية مندمجة للتدبير الإداري والبيداغوجي.

10.2.3. المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة

عرف **المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة**، برسم **النصف الأول من سنة 2026**، دينامية ملموسة رافقها إنجاز مجموعة من العمليات، والتي همت أساسا، أشغال تهيئة المركز الوطني للرياضات مولاي رشيد، وتجديد حظيرة السيارات، ووضع تسعيرة جديدة للخدمات المقدمة، إلى جانب رقمنة الخدمات وتعزيز تجهيزات البنية التحتية الرياضية. كما شملت هذه الإجراءات تطوير مسالك جديدة للتكوين الأساسي، وإطلاق أشغال تجهيز مطبخ المركز.

هذا، ويعتزم **المعهد**، خلال **سنة 2027**، القيام بالعمليات التالية:

- مواصلة تهيئة وتأهيل المركز الوطني للرياضات مولاي رشيد، بما يشمل استكمال أشغال التهيئة، وتجهيز وعصرنة فندق الرياضيين وقاعة تقوية العضلات والمطبخ؛
- تعزيز وتنويع عرض التكوين، من خلال فتح مسالك تكوينية جديدة، وتنظيم مباريات الولوج إلى سلكي الماستر والإجازة، بالإضافة إلى ملاءمة التكوينات مع حاجيات القطاع؛
- تطوير البحث العلمي والتبادل العلمي والمهني، من خلال تنظيم الندوات والملتقيات واللقاءات العلمية والمهنية؛
- عصرنة وسائل وخدمات المعهد، عبر تجديد حظيرة السيارات ورقمنة الخدمات، بهدف تحسين الفعالية وجودة الخدمات وظروف سير عمل المعهد.

3.3. مجال الأنشطة الترفيهية

1.3.3. مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة

إضافة إلى العمليات الاعتيادية المتعلقة بالحراسة والمراقبة والتنظيف والإطعام، وُضع **مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة** رهن إشارة المواطنين برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، بما يضمن استمرارية الخدمات الأساسية. وفي هذا الإطار، تم إنجاز مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحسين ظروف العمل، من خلال ضمان التموين المنتظم للمركب، وإنجاز أشغال الصيانة اللازمة، والسهر على الحفاظ على المنشآت في حالة جيدة من التشغيل، فضلاً عن العناية بالمساحات الخضراء للمركب ونظافتها والحفاظ عليها وتثمينها من الناحيتين الجمالية والبيئية.

فيما يخص **سنة 2027**، يعتزم المركب مواصلة الإجراءات الرامية إلى ضمان حسن سيره وصيانة مرافقه وتجهيزاته، لاسيما من خلال خدمات الحراسة والتنظيف والإطعام وصيانة المساحات الخضراء، وصيانة المباني والتجهيزات التقنية. كما يتضمن البرنامج تعزيز منظومات الأمن والحماية من الحرائق، إلى جانب صيانة المنشآت الرياضية والمسابح. وستهم إجراءات أخرى تركيب كاميرات للمراقبة، وتهيئة غرف تغيير الملابس والمرافق الصحية، وإنارة الملاعب الرياضية، وإحداث نافورة وتهيئة مسار رياضي، بهدف تحسين ظروف الاستقبال والأمن والراحة وحسن سير المركب.

2.3.3. مصلحة مراقبة المؤسسات والقاعات الرياضية

عملت **مصلحة مراقبة المؤسسات والقاعات الرياضية، برسم سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، على إطلاق مجموعة من المشاريع المهيكلة لضمان تقديم خدمات أمثل لفائدة المنخرطين. هذا، وقد ارتكزت المشاريع المبرمجة خلال هذه الفترة على إنجاز العمليات التالية:

- تهيئة المسبح المغطى مولاي الحسن بوجدة والمسبح المغطى مولاي الحسن بالمضيق؛
- تركيب التجهيزات المتعلقة بمراقبة الولوج بأربعة مسابح، وهي مسبح 16 غشت ومسبح مولاي الحسن بوجدة، ومسبح مولاي الحسن بالمضيق، ومسبح مرتيل؛

- تنفيذ صفقة صيانة المياه والتجهيزات التقنية؛
- تهيئة وتجهيز مسبح 16 غشت ومسبح مولاي الحسن بوجدة بمضخات حرارية وأجهزة لإزالة الرطوبة.

أما بخصوص **سنة 2027**، تعتزم المصلحة تأهيل مسابح سيدي إسماعيل والبئر الجديد، إلى جانب تأهيل المسابح الجديدة بكل من أزيلال وكلميم وبركان.

3.3.3. متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب

عرف **متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب**، برسم **سنة 2025**، دينامية ملموسة رافقها إنجاز مجموعة من العمليات، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- تطوير التبادلات الثقافية والعلمية حول القضايا المرتبطة بالماء؛
- تعزيز التعاون مع المؤسسات المتخصصة على المستويين الوطني والدولي؛
- تشجيع مشاركة الشباب من خلال برامج بيداغوجية ملائمة.

ويلخص الجدول أدناه أهم الإجراءات التي قام بها متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب **برسم سنة 2025**:

الهدف	التدابير المتخذة	مؤشر التتبع	الإنجازات
تعزيز الاستقلالية المالية للمتحف	• تنظيم زيارات للمؤسسات المدرسية العمومية والخصوصية؛ • كراء قاعات المتحف.	✓ عدد الزوار المسجلين؛ ✓ عدد عمليات كراء القاعات.	20.387 زائر 19 مرة في السنة
تعزيز الإجراءات الترويجية الرامية إلى استقطاب السياح المغاربة والأجانب	• توفير مطويات خاصة بالمتحف لدى وكالات الأسفار والفنادق؛ • تعزيز العلاقات مع المرشدين السياحيين.	✓ عدد الزوار؛ ✓ عدد المرشدين؛ ✓ عدد الوكالات.	9.758 زائر 215 مرشد 20 وكالة
التعريف بالمتحف على المستوى الدولي	• تنظيم النسخة السادسة من المسابقة الدولية "الماء الذي نريد" بالتنسيق مع شبكة المتاحف العالمية للماء.	✓ عدد المؤسسات المشاركة	20 مؤسسة

هذا، وانصبت مختلف العمليات المنجزة من طرف **متحف محمد السادس لحضارة الماء خلال النصف الأول من سنة 2026**، على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسيس الشباب بمخاطر ندرة الماء، وترسيخ الالتزام المستدام بترشيد استخدام الموارد المائية والحفاظ عليها، فضلا عن تقاسم وتبادل التجارب في مجال تدبير المياه، والاستفادة من الدروس المستخلصة والاطلاع على أفضل الممارسات. وتتلخص أهم العمليات المنجزة على النحو التالي:

- تعزيز جاذبية المتحف لدى الشباب، عبر تكثيف أنشطة التحسيس والتواصل مع مؤسسات التعليم والجامعات والجمعيات؛
- المساهمة في الفعاليات الثقافية والعلمية، لا سيما من خلال المشاركة في الدورات التكوينية وورشات العمل والمنتديات والموائد المستديرة؛
- وضع استراتيجية ترويجية للمتحف للرفع من عدد الزوار، من خلال نشر الدعامات التواصلية وتعزيز حضور المتحف على شبكات التواصل الاجتماعي؛
- كراء القاعات من أجل استقبال مختلف الأنشطة الثقافية والعلمية؛
- تنظيم الدورة السادسة لجائزة الشباب، بتنسيق مع الشبكة العالمية للمتاحف.

من جهة أخرى، وانسجاما مع مقاربة التحسين المستمر للخدمات المقدمة من طرف المتحف والرقي بجودتها، تتمحور خطة عمل المتحف برسم **سنة 2027**، حول النقاط التالية:

- تنظيم فعاليات متنوعة وزيارات استكشافية، بهدف تعزيز علاقة مستدامة ومتواصلة مع مختلف الفئات المستفيدة؛
- تعزيز الإشعاع الوطني والدولي للمتحف، من خلال تطوير الشراكات والمشاريع الدولية، وتكثيف التبادلات العلمية والثقافية، والمشاركة في المعارض والمنتديات، فضلاً عن تعزيز حضوره ضمن الشبكات الدولية وعلى المنصات الرقمية؛
- تطوير استراتيجية التواصل الرقمي للمتحف، من خلال الترويج له لدى رواد شبكات التواصل الاجتماعي والعمل على إعادة تشغيل موقعه الإلكتروني.

4.3. مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى

1.4.3. قسم الحج

تمكنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، من تنظيم موسم الحج سنة **2025**، بفضل التنسيق الجيد بين مختلف الإجراءات والجهود المبذولة من طرف كافة القطاعات الوطنية المعنية بهذه العملية، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى ضمان السير الجيد لمناسك الحج، من بينها:

- احترام الحصة المخصصة للمملكة المغربية، والمحددة في 34.000 حاج، دون شرط للسن؛
- تنظيم حصص إعلامية وتحسيسية لفائدة الحجاج، بهدف تقديم الشروط العامة المتعلقة بتنظيم وسير مناسك الحج؛
- مواصلة تطوير التطبيق الإلكتروني «ركب الحاج» المخصص لتتبع وتدبير مسار الحج؛
- تحديد مصاريف الحج في مبلغ 63.770,00 درهم؛
- تحيين الدليل المرجعي للمؤطرين والمرافقين، ودليل المهام العلمية والصحية والإدارية، وكذا دليل الحاج والمعتمر، ومطوية «ما يجب فعله وما لا يجب فعله».

من جانب آخر، تتلخص أهم القرارات المتخذة من طرف القسم، خلال **النصف الأول من سنة 2026**، على النحو التالي:

- تحديد التكلفة النهائية للحج برسم موسم 1447هـ لفائدة الحجاج المؤطرين من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في مبلغ 63.021,00 درهم؛
- إرجاع مبلغ 1.979,00 درهم من طرف مصالح البريد بنك لفائدة المواطنات والمواطنين المسجلين ضمن لائحة الحجاج المؤطرين من طرف الوزارة، الذين سبق لهم أداء المبلغ الجزافي لمصاريف الحج؛
- تخصيص مؤطر-مرافق لكل مجموعة تضم 49 حاجاً؛
- تنظيم دورات تكوينية وبرامج تحسيسية لفائدة الحجاج بمختلف جهات المملكة، مع توحيد المضمون المتعلق بالتأطير الديني والإداري والصحي، بما يضمن تنسيق وتوحيد الخطاب؛
- إعداد وسائل للإرشاد والتحسيس تغطي مختلف مراحل الحج، إلى جانب تحيين دليل الحاج والمعتمر والمطوية «ما يجب فعله وما لا يجب فعله»؛

أما بخصوص **سنة 2027**، فقد تم فتح باب التسجيل الإلكتروني للمواطنات والمواطنين الراغبين في أداء فريضة الحج برسم موسم الحج، وذلك خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 19 دجنبر 2025. كما أُجريت عملية القرعة المشتركة بين نمطي التنظيم، الرسمي وتنظيم وكالات الأسفار، خلال الفترة من 2 إلى 13 مارس 2026. وقد قامت وكالات البريد بنك باستخلاص مصاريف الحج خلال الفترة الممتدة من 29 يونيو إلى 10 يوليوز 2026 برسم المرحلة الأولى، فيما خصصت المرحلة الثانية، الخاصة بلوائح الانتظار، للفترة الممتدة من 3 إلى 10 غشت 2026.

2.4.3. مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي

عملت **مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي**، على استكمال برنامجها الفلاحي برسم الموسم الفلاحي 2024-2025، وشرعت في إنجاز الأشغال المتعلقة بالموسم الفلاحي 2025-2026. ونظراً للظروف المناخية غير الملائمة وضعف المردودية المسجلة خلال السنوات السابقة، تم تقليص المساحات المستغلة من 225 هكتاراً إلى 177 هكتاراً. كما عملت المصلحة على تثمين المنتجات الفلاحية من خلال بيع المحاصيل، ولا سيما الشعير والتبن والقمح الطري، إضافة إلى منتوجي الخروب والزيتون.

وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني، واصلت المصلحة تنفيذ برنامج تربية الماشية، لا سيما من خلال إجراء اللقاحات الدورية والعلاجات اللازمة للقطيع، إلى جانب مواصلة أنشطة التسمين. غير أنه لم يتم تسجيل أي عملية لبيع الأغنام في إطار تموين المؤسسات السجنية بمناسبة عيد الأضحى 1446هـ، وذلك انسجاماً مع التوجيهات الملكية التي دعت إلى إلغاء شعيرة ذبح أضحية العيد برسم سنة 2025. كما تم تأمين زيارات وفحوصات دورية من طرف تقني المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والجمعية الوطنية للأغنام والماعز.

ومن حيث الإنتاج الفني والحرفي، فقد واصلت المصلحة تعزيز وتنويع وحدات الإنتاج، بهدف المساهمة في تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم. وقد تم تحقيق أهداف الإنتاج بالكامل، لا سيما من خلال إنتاج الزي الجنائي، وصناعة الأكياس المخصصة لحفظ الأشياء الثمينة، فضلاً عن إنتاج مواد لفائدة مصالح المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في إطار الاتفاقيات المبرمة. كما واكبت هذه الأنشطة عملية توفير المواد الأولية والتجهيزات اللازمة، وتهيئة بعض الوحدات، وإحداث وحدات جديدة، وتطوير أعمال تسويق وترويج المنتجات، لا سيما من خلال المعارض، والسوق التضامني بالدار البيضاء، ومنصة البيع الإلكتروني، ورواق "Entre Murs".

هذا، وقد واصلت المصلحة خلال **النصف الأول من سنة 2026**، تنفيذ برنامج عملها في مجال الإنتاج الفلاحي والحيواني والحرفي والفني، حيث ارتكزت أهم الإجراءات حول برمجة استغلال 300 هكتار، وإنجاز عمليات تلقيح الماشية، وتسجيل 48 ولادة، وبيع 86 كبشاً بمناسبة عيد الأضحى 1447هـ. كما شملت الإجراءات في مجال الإنتاج الحرفي والفني، تطوير منصة التجارة الإلكترونية، وتزويد الوحدات بالمواد الأولية، وتنظيم المعارض، وتحديث ورشات الإنتاج.

وعلاوة على ذلك، وبالنسبة لبرنامج العمل برسم **سنة 2027**، تعتزم المصلحة في مجال الإنتاج الفلاحي استغلال 250 هكتاراً بالمؤسسات السجنية الفلاحية بالمملكة، وذلك حسب الموارد المتاحة والظروف المناخية. وفي مجال الإنتاج الحيواني، ستهم الإجراءات تلقيح الماشية، وتحسين سلالة القطيع، وكذا تسمين وبيع 100 رأس من الأغنام بمناسبة عيد الأضحى 1448هـ.

أما فيما يتعلق بالإنتاج الفني والحرفي، فتعتزم المصلحة الاستمرار في تنفيذ برنامج "السجون المنتجة"، من خلال تطوير أنشطة تكوين وتشغيل السجناء، وإنشاء وحدات جديدة للإنتاج، وتنظيم المعارض، وتنويع نقاط البيع، فضلاً عن اقتناء آلات ومعدات حديثة.

3.4.3. مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية

تهدف العمليات المنجزة من طرف **مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية**، برسم **سنة 2025**، إلى تحسين جودة الخدمات القنصلية وظروف الاستقبال، ويمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

- مواصلة رقمنة عقود الحالة المدنية من طرف البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية مع الاستعانة بأعوان عرضيين؛
- المساهمة في إنجاح عملية "مرحبا 2025"؛
- الرقمنة التدريجية لمجموعة من الخدمات القنصلية، خاصة تلك المتعلقة بتسليم رخص نقل الجثامين للدفن بالمغرب، والتسجيل القنصلي عن بعد، وتدبير طلبات شواهد المصادقة على رخص السياقة، بالإضافة إلى تتبع الإشعارات المتعلقة بالطرود القضائية؛
- تعميم النظام الإلكتروني لأخذ المواعيد على مختلف البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- تنظيم القنصليات المتنقلة والأبواب المفتوحة خلال عطل نهاية الأسبوع وأيام العطل بدول الاعتماد في إطار تقريب الإدارة من المواطنين.

هذا، وقد ارتكزت إنجازات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية بشكل أساسي خلال النصف الأول من **سنة 2026**، على تحيين ومراجعة بعض العقود المتعلقة بالأمن والنظافة والحراسة، والإشراف على سير عمل مركز النداء القنصلي من خلال الالتزام بالنفقات التعاقدية، وتتبع رقمنة عقود الحالة المدنية بمساعدة أعوان عرضيين، ورقمنة مجموعة من الخدمات القنصلية في إطار ورش الإصلاح القنصلي، فضلاً عن مواكبة المراكز القنصلية بإسبانيا، من خلال إحداث خلايا للتدبير والدعم طيلة عملية تسوية وضعية إقامة الرعايا الأجانب في وضعية غير نظامية بإسبانيا، التي أطلقتها الحكومة الإسبانية بتاريخ 16 فبراير 2026.

وبالنسبة **لسنة 2027**، تعتزم مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية القيام بالعمليات التالية:

- تحيين ومراجعة بعض العقود المرتبطة بالأمن والحراسة والنظافة على مستوى المراكز القنصلية؛
- رقمنة عقود الحالة المدنية من طرف البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، مع الاستعانة بأعوان عرضيين؛
- توفير الوسائل المادية واللوجستية اللازمة لتنظيم القنصليات المتنقلة؛
- تعزيز الخلية المكلفة بمعالجة طلبات عقود الحالة المدنية وشواهد التسجيل القنصلي؛
- إمداد المراكز القنصلية بالموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة لإنجاح عملية "مرحبا 2027"؛
- تعميم ورش الرقمنة، بهدف تحسين عدد من الخدمات المقدمة، ولا سيما التسجيل القنصلي عن بعد، وتدبير طلبات المطابقة لرخص السياقة المغربية، بالإضافة إلى تدبير الطرود القضائية.

5.3. مجال السلطات العمومية والخدمات العامة

1.5.3. الخزينة العامة للمملكة

واصلت الخزينة العامة للمملكة برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، جهودها في مجال تهيئة وإعادة تأهيل بنيتها التحتية. وفي هذا الإطار، تم استكمال أشغال تهيئة قباضتي مشرع بلقصيري والدار البيضاء الوازيس، فيما تواصلت عمليات تهيئة وتأهيل مجموعة من الخزينات والقباضات بكل من وجدة وفاس والدار البيضاء ومراكش والرشيدية وبنجرير، بالإضافة إلى تحديث أنظمة المعلومات من خلال تحيين الحلول الموجهة لدعم اتخاذ القرار، وتأمين

المعاملات المالية الإلكترونية، وتعزيز قدرات الحفظ، كما تم استكمال مشاريع اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات وحلول الشبكات.

هذا، وتعتزم الخزينة العامة للمملكة، برسم **سنة 2027**، الشروع على وجه الخصوص في إنجاز العمليات التالية:

- إطلاق أشغال تهيئة بعض البنايات الإدارية؛
- تحسين ظروف العمل على مستوى المصالح الخارجية، من خلال اقتناء الأثاث المكتبي؛
- تعزيز الوسائل المعلوماتية للخزينة العامة للمملكة، عبر اقتناء ووضع معدات معلوماتية رهن إشارة المصالح المحاسباتية، إلى جانب اقتناء خدمات صيانة البرمجيات والحلول المعلوماتية الخاصة بالمنصات الرقمية؛
- تعزيز المنصات التكنولوجية الداعمة للتطبيقات المعلوماتية الخاصة بالمهن الأساسية للخزينة العامة للمملكة.

2.5.3. إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

تمحورت أهم العمليات المنجزة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، برسم **سنتي 2025 و2026 (إلى غاية شهر أبريل)** حول تحسين ظروف العمل واستقبال المرتفقين وتبسيط المبادلات ومكافحة الغش، وذلك من خلال ما يلي:

- تحسين ظروف العمل واستقبال المرتفقين، من خلال اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات تقنية، وسمعية بصرية، ومعلوماتية، ومكتبية لفائدة مختلف مصالح إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- إنجاز أشغال إعادة التأهيل والتهيئة والدراسات التقنية لفائدة البنيات التحتية الجمركية بكل من الرباط، وأكادير، وسيدي إفني، وسلوان (الناظور)، والقنيطرة، والجبهة، واشماعلة؛
- صيانة وتهيئة البنية التحتية الجمركية بكل من بنسليمان والمعبر الحدودي باب سبتة، ولا سيما صيانة شبكة التطهير السائل، وتهيئة وتركيب مقصورات المراقبة، واستكمال أشغال تهيئة قطعة أرضية تابعة لإدارة الجمارك؛
- مواكبة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في تنفيذ توصيات افتحاص نظام BADR.

هذا، ويعتزم المرفق أساسا، برسم **سنة 2027**، مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين ظروف العمل واستقبال المرتفقين وتبسيط المبادلات، وذلك من خلال إنجاز دراسات للتهيئة، وإطلاق أشغال تهيئة وتجهيز مقراته، واقتناء الأثاث المكتبي والتجهيزات المعلوماتية والبرمجيات الملائمة، إلى جانب تحديث نظم المعلومات وتعزيز أمن قواعد البيانات.

3.5.3. مديرية المطبعة الرسمية

همت إنجازات **مديرية المطبعة الرسمية** برسم **سنة 2025**، أساساً مواصلة جهودها الرامية إلى تطوير أعمال طباعة إصدارات الجريدة الرسمية للمملكة ونشر أهم النصوص التشريعية والتنظيمية في إطار سلسلة "الوثائق القانونية المغربية"، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من طلبات العروض المتعلقة باقتناء ورق الطباعة، ومختلف مواد ولوازم الطباعة، بالإضافة إلى تنظيم مشاركة مديرية المطبعة الرسمية في المعرض الدولي للنشر والكتاب في نسخته 30 بالرباط من 17 إلى 27 أبريل 2025. كما عملت المديرية، خلال نفس السنة، على إنجاز مختلف أشغال تنظيف مرافقها، إلى جانب توفير خدمات الحراسة والمراقبة.

أما بخصوص **النصف الأول من سنة 2026**، فقد أنجزت مديرية المطبعة الرسمية العديد من العمليات، خاصة تلك المتعلقة باقتناء ورق الطباعة، ومختلف مواد ولوازم الطباعة، وتوفير معدات وبرامج معلوماتية، وتهيئة وإصلاح المباني، والشبكة الكهربائية ورافعة الأحمال، وصيانة معدات الطباعة وإصلاحها، بالإضافة إلى إطلاق دورات تكوينية متعددة التخصصات لفائدة الموظفين، فضلا عن إعداد مخطط للتواصل خاص بالمديرية.

هذا، وفي إطار مواصلة ورش إعادة تأهيل وعقلنة تدبير المطبعة الرسمية، تعتزم المديرية من خلال برنامج عملها، برسم سنة **2027**، القيام بالعمليات التالية:

- تحسين الولوج إلى برامج التكوين والمؤتمرات والندوات المنظمة داخل المملكة أو خارجها، والرامية إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل في ميدان النشر والطباعة الرقمية؛
- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بتهيئة دفاتر الشروط الخاصة وأنظمة الاستشارة، قصد اقتناء آلات طباعة جديدة مواكبة للتحول الرقمي؛
- رقمنة محتوى الجريدة الرسمية للمملكة وإتاحته على الإنترنت؛
- تطوير منصة رقمية مركزية تتيح نشر المعلومات القانونية المغربية والبحث المتقدم فيها والاطلاع عليها وتثمينها، من خلال خدمات حديثة تضمن سهولة الوصول إليها؛
- اعتماد الأرشفة الإلكترونية للاستجابة للرهانات المتعلقة بمدة حفظ المستندات القانونية وتحديد منهج يستند على مجموعة من المعايير والتدبير المستمر للقيام بذلك؛
- مواصلة تعميم استخدام البوابة الإلكترونية الخاصة بإيداع ونشر الإعلانات لتشمل أيضا الإعلانات القضائية والإدارية، بهدف تحقيق رقمنتها الشاملة، وكذا تبسيط عمليات تحصيل الديون؛
- إحداث محرك للبحث في الموقع الإلكتروني للإعلانات، مع إتاحة إمكانية تحميلها؛
- المشاركة في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب.

4.5.3. المركز الملكي للاستكشاف الفضائي عن بعد

تتمثل أهم العمليات المنجزة أو الجاري تنفيذها من طرف **المركز الملكي للاستكشاف الفضائي** عن بعد خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026** فيما يلي:

- تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع المديريات الجهوية للتجهيز والنقل بجهات الداخلة واد الذهب، الدار البيضاء-سطات، مراكش-آسفي، طنجة -تطوان-الحسيمة، سوس-ماسة، الرباط، سلا-القنيطرة، الشرق، العيون-الساقية الحمراء، وكلميم-واد نون؛
- إصدار نشرتين لتتبع المؤشرات البحرية بهدف تقييم جودة المياه البحرية؛
- إطلاق مشروع لتقييم وتتبع آثار التغيرات المناخية في المجال البحري؛
- إعداد خرائط وتتبع توسع المناطق المبنية بجهة مراكش-آسفي؛
- تطوير تطبيق لتحديد المناطق الساحلية القابلة لتربية الأحياء المائية؛
- اعتماد أداة لنمذجة مخاطر التسونامي في المغرب؛
- مواصلة برنامج التكوين المستمر لفائدة المستعملين على الصعيد الوطني.

من جانب آخر، يعتزم المركز خلال **سنة 2027**، إنجاز العمليات التالية:

- تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات، والعقود، وسندات الطلب المبرمة مع عدد من المديريات الجهوية والمؤسسات والهيئات الوطنية؛
- تطوير نموذج جديد للتنبؤ باحتمالية وجود الجراد الصحراوي؛
- تطوير منصة لنشر المنتجات؛
- تطوير توأم رقمي لنمذجة وتصوير الفيضانات الناجمة عن التسونامي على اليابسة بتقنية ثلاثية الأبعاد؛

- مواصلة برنامج التكوين المستمر والندوات لفائدة المستعملين على المستوى الوطني.

5.5.3. مطبعة دار المناهل

عملت **مطبعة دار المناهل** خلال سنة **2025 والنصف الأول من سنة 2026**، على مواصلة عمليات الطباعة استجابة لحاجيات المرتفقين والوزارة الوصية، والتي تهم مجموعة من الوثائق (تقارير، كتالوجات، مجلات، دعوات، ملصقات، وثائق إدارية...)، ويمكن تلخيص العمليات المنجزة كما يلي:

الأهداف	العمليات/ نوع المنشورات	الإنجازات برسم سنة 2025 (عدد النسخ)	الإنجازات خلال النصف الأول من سنة 2026 (عدد النسخ)
الاستجابة لحاجيات وزارة الشباب والثقافة والتواصل فيما يتعلق بعمليات الطباعة والنشر	كتب	1.350	4.070
	وثائق	15.507	16.539
تقديم خدمات ذات جودة للمرتفقين بمقابل	كتب	20.735	9.915
	وثائق	6.480	3.930

كما يعتزم هذا المرفق برسم **سنة 2027**، تكوين الأطر التقنية والإدارية المتخصصة والموظفين بالمصلحة، وتحديث وسائل العمل بما يواكب التطور الذي يشهده مجال الطباعة والتصميم، بالإضافة إلى صيانة المعدات التقنية المتوفرة.

6.5.3. المركز الوطني للتوثيق

واصل **المركز الوطني للتوثيق** برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، عملياته المندرجة في إطار تعزيز أنشطته المعلوماتية وتحسين قدرته على التواصل مع محيطه. وتتمثل أهم العمليات المنجزة فيما يلي:

- مواصلة مشروع إعادة هيكلة البوابة الوثائقية"Abhatoo" من خلال تقييم حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي لتحديث عمليات التدبير الوثائقي؛
- تعزيز إدماج تكنولوجيات المعلومات الحديثة من خلال اقتناء التجهيزات والبرمجيات المعلوماتية؛
- مراجعة وتحيين مخططات التصنيف الجديدة للمواضيع القطاعية، وكذا المواضيع السبعة عشر الجديدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز وتوسيع نطاق منظومة اليقظة "MARAACID"، من خلال التحيين المستمر للمنصة، وتقوية نظام اليقظة بإدماج 17 بوابة جديدة تتمحور حول أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إطلاق مشروع لليقظة على مواقع التواصل الاجتماعي؛
- تعزيز التعاون والشراكات والتنسيق مع الفاعلين على المستويين الوطني والدولي في مجالات المعلومات والتوثيق والتحول الرقمي؛
- تأهيل الموارد البشرية للمركز الوطني للتوثيق، من خلال تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة أطر المركز.

وفيما يخص **سنة 2027**، يتمحور برنامج عمل المركز حول ما يلي:

- تعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن مجالات الجمع والمعالجة والبحث الوثائقي والرصد؛
- تأطير المديريات الجهوية لتفويض أنشطة جمع الوثائق ومعالجتها ونشرها، وذلك في إطار تنفيذ اللامركزية الإدارية للمندوبية السامية للتخطيط؛
- استكشاف التكنولوجيات الحديثة والإمكانات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لتحسين المقاربة الوثائقية لبوابة "Abhatoo"؛
- إحداث نظام لليقظة على شبكات التواصل الاجتماعي؛

- تعزيز إدماج تكنولوجيات المعلومات الحديثة؛
- تجديد الحظيرة المعلوماتية، من خلال اقتناء المعدات والبرامج المعلوماتية؛
- التوسع في مجال البحث، من خلال الاشتراك في قواعد بيانات أجنبية جديدة، وخاصة النصية منها؛
- إعادة تصميم بوابة "Abhatoo"من أجل تعزيز قدرتها في مجال الإنتاج الوثائقي والمراقبة التقنية لجودة مدخلاتها، بالإضافة إلى تتبع الأبحاث المنجزة؛
- وضع استراتيجية للأرشفة الإلكترونية والمادية للوثائق الإدارية والمالية، مع استهداف رقمنة 10.000 وثيقة جديدة خلال سنة 2026؛
- تعزيز شبكة الاتصال بين المركز الوطني للتوثيق ومختلف المؤسسات الوطنية المنتجة للوثائق؛
- برمجة مخطط للتكوين بهدف تطوير كفاءات الموظفين في مختلف المجالات.

7.5.3. مركز نشر المعلومة القانونية

مكنت العمليات المنجزة من طرف **مركز نشر المعلومة القانونية**، خلال **سنة 2025**، من إغناء رصيد محكمة النقض، من خلال نشر خمسة أعداد من سلسلة "دفاتر محكمة النقض"، والتي تضمنت مجموعة من القرارات الصادرة بغرفتين أو بجميع الغرف، ونشر مجموعة من الأعداد الخاصة بسلسلة النشرة المتخصصة لمحكمة النقض. كما شملت هذه الإجراءات نشر التقرير السنوي لمحكمة النقض برسم سنة 2024.

وتمحورت العمليات المنجزة من طرف المركز، برسم النصف الأول من **سنة 2026**، حول إصدار ونشر مجموعة من النشرات المتخصصة لمحكمة النقض، والتي تضم مجموعة من القرارات من مختلف الأقسام والغرف ومعالجتها وتصنيفها والتنسيق مع المطبعة لإعداد الإصدار في صيغته النهائية، بالإضافة إلى إنجاز ملفات توثيقية دورية، ونشر ثلاثة أعداد من سلسلة «دفاتر محكمة النقض»، وإنجاز التقرير السنوي برسم سنة 2025، فضلاً عن إغناء منصة الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض بالرصيد التوثيقي المتوفر لدى مركز نشر المعلومة القانونية.

هذا، ويتضمن برنامج عمل المركز، برسم **سنة 2027**، على الخصوص، نشر النشرات المتخصصة للغرف السبع لمحكمة النقض، وإعداد دفاتر محكمة النقض حول مواضيع مرتبطة بالاجتهاد القضائي، إلى جانب إعداد التقرير السنوي برسم سنة 2026. كما يشمل هذا البرنامج الإغناء الدوري لمنصة الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض، وتجميع ونشر النصوص القانونية، ومواصلة إصدار المجلة القانونية «العدالة والقانون»، فضلاً عن جمع وتحيين دوريات ومنشورات وزارة العدل.

8.5.3. وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة

سجلت المداخيل المحققة من طرف **وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة برسم سنة 2025**، ما مجموعه 3.216.000,00 درهم، وذلك نظير بيع 300.000 كمامة من نوع FFP2 بمبلغ 600.000,00 درهم، و2.180.000 كمامة جراحية بمبلغ 2.616.000,00 درهم. وقد مكنت هذه المبيعات، على الخصوص، من الاستجابة للطلبات المعبر عنها من طرف الإدارات العمومية والقطاع الخاص.

وفي نفس السياق، شرعت وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة، **برسم النصف الأول من سنة 2026**، في تنفيذ مختلف البرامج المخطط لها فيما يخص صيانة وتطوير معداتها. هذا، وقد بلغت أشغال تشييد وحدة صناعية جديدة مراحلها النهائية، مما سيمكن، على المدى القريب والمتوسط، من تنويع منتجات الوحدة، والرفع من القدرة الإنتاجية بشكل ملحوظ.

ومن جهة أخرى، واصلت وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة الاستجابة للطلبات المتعلقة بالكمامات من نوع FFP2 أو الكمامات الجراحية، من خلال إبرام عدة اتفاقيات وعقود في إطار القانون العادي مع مختلف الإدارات العمومية والهيئات الخاصة بالمملكة.

هذا، ويندرج برنامج عمل وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة، برسم **سنة 2027**، في إطار مواصلة العمل الذي انطلق السنة الفارطة، والذي يقوم أساسا على:

- إتمام مشروع نقل تجهيزات الوقاية المدنية من سيدي علال البحراوي إلى مصنع وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة ببنسليمان؛
- تنويع أصناف المنتجات المصنعة، من خلال تجهيزه بآلات من الجيل الجديد؛
- مواصلة تنفيذ برنامج إصلاح وصيانة معدات الإنتاج ومراقبة الجودة؛
- توقيع اتفاقيات وعقود مع مؤسسات عمومية وخاصة، من قبيل مفتشية الصحة العسكرية والمراكز الاستشفائية الجامعية بالمملكة؛
- تجديد مختلف شهادات واعتمادات الوحدة.

9.5.3. المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد

تمثلت أهم العمليات التي قامت بها **المؤسسة المركزية لتدبيروتخزين العتاد**، خلال **سنة 2025** في بيع المركبات العسكرية المعدلة، والمعدات الحديدية، والأدوات ومعدات الاستغلال، بالإضافة إلى البطاريات والعجلات المطاطية، مما ساهم في تحرير فضاءات التخزين والحد من الحاجيات المتعلقة بالحراسة. كما واصلت المؤسسة مجهوداتها من خلال بناء وتأهيل المباني، واقتناء معدات الحماية الفردية، وإنجاز سياج شبكي مزود ببوابة، مما ساهم في تحسين ظروف العمل وتعزيز أمن المنشآت.

هذا، وتمحورت الإجراءات المنجزة من طرف المؤسسة خلال **النصف الأول من سنة 2026**، حول مواصلة عمليات تعديل وتفويت المعدات، ولا سيما بيع سبائك النحاس الأصفر، والمركبات والصهاريج العسكرية، وقطع الغيار الراكدة بالمخازن، والعجلات المطاطية، والزيوت المستعملة، فضلاً عن مختلف المعدات التي لم تعد صالحة للاستعمال. وتهدف هذه العمليات أساساً إلى تحرير فضاءات التخزين والحد من المخاطر المرتبطة بتخزين المعدات غير الصالحة للاستعمال. ومن جهة أخرى، واصلت المؤسسة أشغال تهيئة المباني، بهدف تأهيل البنية التحتية الأساسية وتحسين ظروف الاستغلال، مع تعزيز قدراتها العملية من خلال تصنيع رافعة متنقلة ذات قدرة كبيرة مخصصة لتحسين عمليات المناولة والرفع.

ويروم برنامج عمل المؤسسة **برسم سنة 2027**، مواصلة العمليات المرتبطة ببيع المعدات المعدلة، لاسيما المعدات الخاصة بالقوات الملكية الجوية والبحرية الملكية، وكذا المعدات التقنية ومعدات الاستغلال وقطع الغيار الراكدة بالمخازن، بهدف تحرير فضاءات التخزين وتحسين تدبير الممتلكات. كما تعتزم المؤسسة خلال هذه السنة إنجاز فرن للصهر، واقتناء معدات للحماية الفردية، فضلا عن توفير وسائل للمناولة وأسوار شبكية، بما يساهم في تحسين ظروف العمل وتأمين فضاءات التخزين.

6.3. مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى

1.6.3. المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية

تتجلى أهم الإجراءات المنجزة من طرف **المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية** برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026** في الجدول التالي:

العمليات	الانجازات برسم سنة 2025	الانجازات برسم سنة 2026
فحص الشبكة الطرقية وتقييم الحالة البنيوية والسطحية للطرق	31.700 كلم	4.968 كلم
المعاينة البصرية للتدهورات السطحية لقارعة الطريق	48.000 كلم	-

إضافة إلى هذه الإجراءات، قام المركز، خلال الفترة نفسها بإنجاز مجموعة من الأنشطة الأخرى، همت أساسًا ما يلي:

- توصيف المواد المستعملة في الأوراش الطرقية، بهدف تحسين جودة مراقبة الأشغال الطرقية؛
- الدعم التقني للجنة الوطنية لتأهيل وتصنيف مختبرات البناء والأشغال العمومية؛
- مواكبة مديرية الأشغال والاستغلال الطرقي في إدماج التكنولوجيات الحديثة في المجال الطرقي؛
- صيانة وتحديث التجهيزات التقنية الخاصة بفحص وتقييم حالة الطرق؛
- تحسين وتطوير نظام المعلومات الطرقي.

ومن جانب آخر، يعتزم المركز، برسم **سنة 2027**، إنجاز العمليات التالية:

- تحديث نظام فحص الطرق، من خلال تجديد المعدات التقنية وتطوير أساليب فحص وتقييم حالة الطرق؛
- مراقبة جودة البنية الطرقية المصنفة؛
- تطوير البحث التقني والابتكار في مجال البنية التحتية الطرقية؛
- إغناء نظام تدبير المعاينة البصرية من خلال تطوير تطبيق جوال لمساعدة الأعوان المكلفين بالمعاينة البصرية للشبكة الطرقية على إدخال المعطيات.

2.6.3. مصالح السوقيات والمعدات ومصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات

همت إنجازات هذه المرافق خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، العمليات التالية:

- الرفع من نسبة توافر معدات الأشغال العمومية بهدف تقليص مدة الأعطال؛
- تحسين جودة معدات الأشغال العمومية؛
- تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الجماعات الترابية لتهيئة المسالك القروية بواسطة الفرق الجهوية، وصيانة جوانب الطرق؛
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة من طرف قناطر الإغاثة، من خلال ضمان سلامة مستعملي الطرق عبر إعداد برنامج سنوي للصيانة الدورية لقناطر الإغاثة.

هذا، ويرتكز برنامج عمل هذه المصالح، **برسم سنة 2027**، على تحسين أشغال الصيانة القبلية، وإحالة الآليات المتهالكة على المتلاشيات، واقتناء معدات الأشغال العمومية بتنسيق مع المصالح الترابية التابعة للوزارة، وتكوين فريق قناطر الإغاثة، مع الحرص على احترام الجدولة الزمنية الخاصة بأعمال الصيانة.

3.6.3. مصلحة تسيير الأوراش

تمحورت أهم العمليات المنجزة من طرف **مصلحة تسيير الأوراش**، برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، حول العمليات التالية:

- كراء معدات الأشغال العمومية لفائدة المديريات الإقليمية للتجهيز بكل من السمارة، واشتوكة آيت باها، وسيدي قاسم، وآسفي، وتارودانت، وتنغير، وخنيفرة، وتيزنيت، وكذا جماعة فاس؛
- ابرام اتفاقيات لكراء آليات الأشغال العمومية مع عمالات الأقاليم المعنية، بهدف بناء 8 سدود صغيرة بمختلف أقاليم المملكة، وذلك في إطار الاتفاقيات الخاصة الموقعة بين مديرية التجهيزات المائية، مديرية الإنعاش الوطني وعمالات الأقاليم المعنية.

هذا، ويرتكز برنامج عمل صلحة تسيير الأوراش برسم **سنة 2027** أساسًا على تثمين حظيرة معدات وآليات الأشغال العمومية من خلال وضعها رهن إشارة الشركاء والزبناء المحتملين. كما يشمل تنفيذ الخدمات المنصوص عليها في العقود والاتفاقيات المبرمة في إطار برنامج الحفاظ على التراث المائي، عبر إنجاز أشغال تهيئة مجاري المياه، من جهة، وأشغال إزالة الأوحال من حقينات السدود الصغيرة، من جهة أخرى، دعماً لبرنامج إنجاز السدود التلية على الصعيد الوطني.

4.6.3. مديرية الملاحة التجارية

همت العمليات المنجزة من طرف **مديرية الملاحة التجارية**، برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، ما يلي:

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالنقل البحري للمسافرين وأمتعتهم، بهدف سد الفراغ القانوني القائم، وتأطير شروط إبرام عقد النقل، وكذا تحديد حقوق والتزامات المسافرين والناقلين؛
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة التلوث الجوي الناجم عن الأنشطة البحرية؛
- تحديث وتعزيز منظومة تتبع ومراقبة حركة الملاحة البحرية، من خلال إعادة تشغيل عدد من محطات نظام التعريف الآلي "AIS"، وضمان استمرارية تدفق البيانات نحو منصة "MAREL"، فضلاً عن اعتماد مقترح الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية المتعلق بتركيب ثلاث محطات إضافية لنظام التعريف الآلي "AIS"؛
- تنظيم النسخة الأولى من المؤتمر الوطني البحري يومي 21 و22 ماي 2026 بمدينة طنجة، والذي أسفر عن مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحديث ورقمنة وتعزيز السيادة البحرية للمملكة؛
- تأهيل وتوسعة النظام الوطني للتعريف الآلي بالسفن، من خلال إدماج شبكة للاتصالات اللاسلكية، ومنصة للإبلاغ، وقاعة للمراقبة بمدينة الدار البيضاء؛
- تعزيز الإطار القانوني والإجرائي لتدبير السفن الموجودة في وضعية صعبة أو في حالة انجراف؛
- تكوين وتأهيل مفتشي الملاحة التجارية، من خلال إرساء نظام للتأهيل والاعتماد يشمل الجوانب النظرية والتطبيقية والتكوين أثناء مزاولة العمل.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل المديرية برسم **سنة 2027**، فإنه يهم أساسا:

- تنفيذ توصيات الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بإرساء أسطول بحري تجاري وطني تنافسي، وتوصيات المناظرة الوطنية البحرية، من خلال تعزيز البناء المؤسساتي، وتجويد التكوين في المجال البحري، وإحداث سجل مغربي دولي للسفن، والعمل على رفع الإكراهات التي تعيق تطوير الملاحة الساحلية الوطنية؛
- ضمان حسن سير عملية «مرحبا 2027»، من خلال تحسين جودة الخدمات، وتحسين نظام الحجز، وتعزيز مراقبة سلامة السفن، وتتبع جودة الخدمات والتعريفات؛

- تعزيز منظومة تتبع ومراقبة حركة الملاحة البحرية عبر أنظمة AIS/VHF؛
- إعداد خارطة طريق وطنية لإزالة الكربون من قطاع النقل البحري؛
- التنفيذ الفعلي والعملي للنظام الجديد لتحصيل المداخيل SEGMA، من خلال تتبع نشر النصوص التنظيمية وتنظيم ورشة تحسيسية لفائدة مصالح الملاحة التجارية؛
- تنظيم اليوم العالمي لرجال البحر.

5.6.3. المديرية العامة للأرصاد الجوية

تمحورت إنجازات **المديرية العامة للأرصاد الجوية** خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، حول ما يلي:

- دراسة ومواكبة التحول المؤسساتي للمديرية إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛
- تقديم الدعم التقني للمديرية، من خلال إنجاز افتحاصات معلوماتية، ومواكبة تعزيز أمن نظم المعلومات، فضلا عن تطوير تطبيق محمول متعدد اللغات؛
- تعزيز أنظمة الإنذار واليقظة الرصدية، من خلال نشر رادارات للرصد الجوي وأنظمة المراقبة؛
- اقتناء وتركيب تجهيزات تقنية بمركز المؤتمرات التابع للمديرية العامة للأرصاد الجوية؛
- تعزيز المنظومة الوطنية للرصد الجوي من خلال تركيب رادارات دوبلر جديدة وتعزيز نظام معالجة البيانات الجوية؛
- توريد وتركيب وتشغيل نظام آلي لصبر الأجواء العليا من أجل تعزيز الملاحظة للرصد الجوي بمنطقة درعة تافيلالت؛
- صيانة التجهيزات الاستراتيجية للأرصاد الجوية التابعة للمديرية العامة للأرصاد الجوية، ولا سيما حاسوب التنبؤات العددية، وشبكة الرادارات الرصدية، والمحطات الرصدية الأوتوماتيكية للملاحة الجوية.

وتعتزم المديرية برسم **سنة 2027**، القيام بالعمليات التالية:

- تعزيز استباقية وتدبير المخاطر الجوية من خلال إرساء أنظمة للإنذار المبكر، ونشر محطات أوتوماتيكية للرصد الجوي، ورادارات دوبلر، ورادارات عالية التردد لقياس المعايير البحرية، إلى جانب تعزيز الشبكة الوطنية للمناخ؛
- تحديث البنية التحتية للرصد الجوي، من خلال دمج تقنيات تكنولوجية جديدة، ولا سيما النظام الآلي لصبر الأجواء العليا وشبكات محطات الأرصاد الجوية الأوتوماتيكية؛
- تحسين نظام حكامة قطاع الأرصاد الجوية، عبر مواكبة الانتقال نحو النظام الأساسي الجديد للوكالة، وإرساء أدوات التدبير الملائمة، إلى جانب صيانة التجهيزات التقنية والمعلوماتية والبرمجيات التابعة للمديرية العامة للأرصاد الجوية.

6.6.3. المديرية العامة للطيران المدني

تتلخص أهم إنجازات **المديرية العامة للطيران المدني** برسم **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، فيما يلي:

- تجديد جميع اتفاقيات الشراكة المبرمة برسم سنة 2025 لمدة سنة واحدة، وذلك وفق نفس الشروط السابقة؛
- أتمتة المساطر الخاصة بمنح تراخيص حقوق النقل الجوي؛
- تنفيذ برنامج اعتماد المطارات، من خلال الاعتماد النهائي لمطار طنجة ابن بطوطة، وتجديد شهادتي اعتماد مطاري مراكش المنارة وأكادير المسيرة، ومنح الاعتماد المؤقت لمطارات تطوان، والحسيمة والداخلة؛
- تعزيز مهام المراقبة واليقظة في مجال النقل الجوي؛
- إعداد النسخة السادسة من البرنامج الوطني للطيران المدني، من خلال استكمال والمصادقة على البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني، وإدماج مقتضيات جديدة في مجال الأمن السيبراني وأمن مزودي خدمات الحركة الجوية، إلى جانب التشاور بشأن تدابير الأمن المطبقة على الفئات الخاصة من المسافرين؛

- تنفيذ البرنامج السنوي لتفتيش الطائرات المسجلة في السجل الوطني؛
- تنفيذ البرنامج السنوي لتفتيش هيئات الصيانة وأنظمة صيانة مستغلي النقل الجوي والطائرات المسجلة في السجل الوطني، فضلاً عن القيام بمهام الإشراف على الهيئات المعنية؛
- إصدار وتجديد شهادات اعتماد مؤسسات التكوين وأجهزة محاكاة الطيران.

وفيما يتعلق **بسنة 2027**، فتعتزم المديرية العامة للطيران المدني القيام بالعمليات التالية:

- تتبع اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الخطوط الجوية الملكية المغربية في إطار إنعاش النقل الجوي الداخلي؛
- أتمتة مسطرة منح وتتبع تراخيص حقوق النقل الجوي، من خلال تطوير تطبيق مخصص لهذا الغرض؛
- تنفيذ برنامج اعتماد المطارات، من خلال الاعتماد النهائي لمطارات تطوان والحسيمة والداخلة والصويرة؛
- تعزيز كفاءات المفتشين في مجال صلاحية الطائرات للملاحة الجوية، من خلال تنظيم دورات تدريبية تهم، على الخصوص، فحوصات صلاحية الطائرات، والصيانة، وتدبير الصلاحية للطيران؛
- إصدار وتجديد شهادات اعتماد مؤسسات التكوين وأجهزة محاكاة الطيران؛
- إنجاز عمليات تفتيش السلامة والأمن في مجال الطيران المدني على مستوى المطارات؛
- إعداد النسخة الثانية من البرنامج الوطني لتسهيل النقل الجوي، من خلال تنظيم ورشات عمل مخصصة لإعداده.

7.3. مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى

1.7.3 مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة

لم يقم مرفق الدولة المكلف بالخوصصة، خلال **سنة 2025 والنصف الأول من سنة 2026**، بأي عملية تتعلق بفتح رأس المال أو البيع.

أما برسم **سنة 2027**، فيعتزم هذا المرفق القيام بدراسات تحضيرية، ومهام التقييم والتوظيف المالي التي تهم برنامج تفويت حصة (أو مجموع) لرأسمال بعض المنشآت العامة، وذلك طبقا لمقتضيات القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص. يبقى تنفيذ هذا البرنامج رهين بتطور ظروف السوق بالإضافة إلى توجهات الدولة في مجال مساهماتها في المنشآت العامة.

8.3. مجال الفلاحة والصيد البحري

1.8.3. قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية

تتمحور أهم العمليات المنجزة والمبرمجة من طرف قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية برسم سنة 2025 حول ما يلي:

- تفعيل اتفاقية التأمين المتعلقة بتغطية حوادث الشغل لفائدة 14 موظفا مكلفا بالمراقبة على متن سفن الصيد؛
- تحسين الأوضاع الاجتماعية لموظفي القسم؛
- تدبير المنازعات القضائية لفائدة القسم بما يضمن حماية مصالحه؛
- تأهيل البنية التحتية للقسم، بما يشمل المقرات والتجهيزات والحظيرة المعلوماتية؛
- إصلاح وصيانة عتاد الاتصال البحري، بهدف ضمان فعالية أنظمة السلامة والإغاثة البحرية؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية وتدبير الثروات البحرية.

هذا، وقد واصل القسم **خلال النصف الأول من سنة 2026**، تنفيذ أنشطته الاعتيادية، ولا سيما من خلال تجديد اتفاقية التأمين المتعلقة بحوادث الشغل لفائدة الأطر المكلفة بالمعاينة على متن السفن، وضمان السلامة والإغاثة

البحرية، وتدبير المنازعات القضائية لحماية مصالح القسم، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي، خاصة من خلال المساهمة في تمويل المنظمات الدولية الناشطة في مجال الصيد البحري.

هذا، وانسجاما مع مقاربة التحسين المستمر لجودة خدماته القائمة على حماية وتدبير الثروات البحرية، يتمحور برنامج عمل القسم، برسم **سنة 2027**، حول العمليات التالية:

- تغطية حوادث الشغل لفائدة الموظفين المكلفين بالمراقبة على متن سفن الصيد؛
- تأهيل مصالح القسم، خاصة من خلال تهيئة مرافقه واقتناء المعدات المعلوماتية ومعدات السمعي-البصري؛
- تحسين شروط السلامة، والمراقبة، والإغاثة البحرية؛
- تجويد الخدمات المقدمة من طرف المركز المغربي لتنسيق الإنقاذ البحري، من خلال تنفيذ وتتبع وتحسين نظام إدارة الجودة بالمركز، وفقًا لمعيار ISO 9001؛
- تنظيم تظاهرات مرتبطة بعمليات المراقبة.

2.8.3. المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث

يلخص الجدول أدناه، أهم العمليات المنجزة من طرف **المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث**، برسم **سنة 2025**:

الأهداف	التدابير المتخذة	مؤشر التتبع	التوقعات	الإنجازات	نسبة الإنجاز
رصد الحالة البيئية	رصد جودة مياه الشواطئ المغربية	✓ عدد الشواطئ	206	204	%99
		✓ عدد المحطات	510	498	%98
		✓ عدد العينات	5270	5240	%99
		✓ عدد التحاليل المخبرية	35.770	36.545	%102
	رصد جودة الرمال	✓ عدد الشواطئ	63	64	%102
		✓ عدد المحطات	126	128	%102
		✓ عدد أنواع النفايات البحرية	3024	3072	%102
		✓ عدد العينات (التحاليل الفطرية)	252	252	%100
		✓ عدد التحاليل الفطرية	1008	4032	%400
	رصد وتقييم التلوث الملقى في السواحل المتوسطية	✓ عدد المحطات	15	15	%100
		✓ عدد المهمات الميدانية	4	3	%75
		✓ عدد العينات	60	68	%113
		✓ عدد التحاليل المخبرية	1700	1580	%93
	برنامج الرصد والتقييم المتكاملين IMAP	✓ عدد المحطات	24	24	%100
		✓ عدد المهمات الميدانية	4	3	%75
		✓ عدد العينات	112	110	%98
		✓ عدد التحاليل المخبرية	1400	960	%68,5
	رصد وتقييم التلوث الملقى في السواحل الأطلسية	✓ عدد المحطات	44	43	%98
		✓ عدد المهمات الميدانية	2	2	%100
		✓ عدد العينات	280	274	%98
		✓ عدد التحاليل المخبرية	2720	2728	%100
	مراقبة جودة الهواء	✓ عدد محطات المراقبة	84	76	%90
		✓ عدد أيام القياس	30.660	27.740	%90,5

اعتماد المختبر	المشاركة في التجارب البين-مخبرية	✓ عدد العينات (الكيمياء الفيزيائية)	29	29	%100
		✓ عدد التحليلات (الكيمياء الفيزيائية)	40	40	%100
		✓ عدد العينات (المعادن الثقيلة)	7	7	%100
		✓ عدد التحليلات (المعادن الثقيلة)	42	42	%100
		✓ عدد العينات (العضوية)	26	26	%100
		✓ عدد التحليلات (العضوية)	186	186	%100
الإجابة عن الشكايات من خلال القيام بمهمات ميدانية وتحاليل مخبرية	الانبعاثات السائلة	✓ عدد العينات	21	21	%100
	جودة الهواء	✓ عدد القياسات المخبرية	حسب الطلب	360	-
تقديم الخدمات	الانبعاثات السائلة	✓ عدد العينات	34	10	%29,4
	الانبعاثات الغازية	✓ عدد القياسات المخبرية	500	192	%38,4
تشجيع البحث العلمي	تكوين وتأطير عدد من المتدربين في عدة مجالات بيئية	✓ عدد المتدربين ✓ عدد العينات ✓ عدد التحاليل المخبرية	حسب الطلب	15 100 1500	-

هذا، وتتمحور أهم العمليات المنجزة خلال **النصف الأول من سنة 2026**، حول الأنشطة الاعتيادية للمختبر، والتي تشمل بالأساس رصد الحالة البيئية بمختلف مكوناتها، وتقديم الدعم التقني للسلطات العمومية في معالجة النزاعات البيئية المرتبطة بالتلوث، وتوفير خدمات متخصصة في توصيف الانبعاثات الغازية والتصريفات السائلة، فضلاً عن تشجيع البحث العلمي من خلال تكوين المتدربين في المجالات المرتبطة بتحليل التلوث.

أما برنامج عمل المختبر برسم **سنة 2027**، فيرتكز على مواصلة إجراءات رصد الحالة البيئية، وجودة مياه الاستحمام والرمال والهواء، إلى جانب تتبع برامج MED POL وIMAP وAtlantique POL. كما يشمل هذا البرنامج مراقبة التلوث، واستكمال مسار اعتماد المختبر، والمشاركة في التجارب البين-مخبرية للمختبرات، فضلاً عن تقديم الدعم التقني للسلطات العمومية في معالجة المنازعات البيئية.

ملاحق

ملحق رقم 1: مهام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

ملحق رقم 2: جدول تلخيصي لتنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025.

ملحق رقم 3: تطور مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025.

ملحق رقم 4: تطور نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025.

ملحق رقم 1: مهام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

1.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة

تساهم مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة بشكل فعال في تحقيق أهداف الحكومة الرامية إلى توسيع الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة لفائدة جميع المواطنين، وتعزيز انخراط مختلف الأطراف المعنية في تنزيل التغطية الصحية الشاملة. وتتمثل مهام هذه المرافق وكذا إنجازاتها المالية خلال الفترة 2020-2025 فيما يلي:

إسم المرفق	المهام
إدارة الدفاع الوطني: المستشفيات والمراكز الطبية الجراحية العسكرية	• تقديم الدعم للقوات المسلحة الملكية، من خلال تقديم خدمات وقائية وتشخيصية وعلاجية واستشفائية، إضافة إلى تقديم الخبرة الطبية لفائدة جميع العسكريين وذوي حقوقهم، وكذا لفائدة المدنيين؛ • المساهمة في التكوين التطبيقي للأطباء وطلبة كليات الطب والصيدلة، فضلا عن تطوير الأنشطة المتعلقة بالبحث وبالاقتصاد الصحي بتنسيق مع كليات الطب ومعاهد التكوين في مهن الصحة؛ • المشاركة في المهمات الإنسانية داخل المغرب وخارجه، من أجل التكفل بالضحايا وإسعافهم مع تقديم الخدمات الطبية المتخصصة والمستعجلة للعسكريين والمدنيين على حد سواء.
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: المستشفيات ومراكز الدعم	• تقديم خدمات الفحص والتشخيص والعلاج، مع أو بدون إيواء، للمرضى والجرحى والنساء الحوامل؛ • ضمان استمرارية تقديم العلاجات وتأمين خدمات العلاج والمساعدة الطبية الاستعجالية؛ • المساهمة في أنشطة الطب الوقائي والتربية الصحية والمساعدة الطبية للحالات المستعجلة بشراكة مع الفاعلين المعنيين؛ • ضمان التكوين التطبيقي لفائدة طلبة كليات الطب والصيدلة والتلاميذ بمدارس ومعاهد التكوين المهني وتكوين الأطر العاملة في مجال الصحة، وكذا التكوين المستمر لفائدة مهنيي ومدبري قطاع الصحة؛ • المساهمة في إنجاز أنشطة البحث المتعلقة بالصحة العمومية والاقتصاد الصحي والإدارة الصحية.
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات	• السهر على تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالوقاية من الإشعاعات المؤينة؛ • تقنين التدابير المطبقة بالمؤسسات التي تستعمل مواد مشعة مؤينة والسهر على تطبيقها؛ • المراقبة القبلية والبعدية لكل التجهيزات التقنية التي تستعمل مواد مشعة مؤينة لأهداف طبية أو غير طبية؛ • مراقبة عمليات استيراد واستعمال ونقل وتخزين مصادر الإشعاعات المؤيّنة، وكذا مراقبة الإشعاعات المؤيّنة بالمراكز الحدودية؛ • مراقبة النشاط الإشعاعي في البيئة والمواد الغذائية ومياه الشرب؛
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: المعهد الوطني للصحة	• تطوير الخبرة والدعم العلمي والتقني وإنجاز الأبحاث في مجال البيولوجيا الصحية؛ • اقتراح المعايير في مجال البيولوجيا الصحية وتطوير أنظمة اليقظة المرتبطة بصحة الإنسان؛ • المساهمة في تكوين الأطقم الطبية وشبه الطبية والعلمية والسهر على نشر المعلومات المرتبطة بمجالات اختصاصه؛ • إنعاش وتنمية التعاون الوطني والدولي في ميدان البيولوجيا واليقظة.

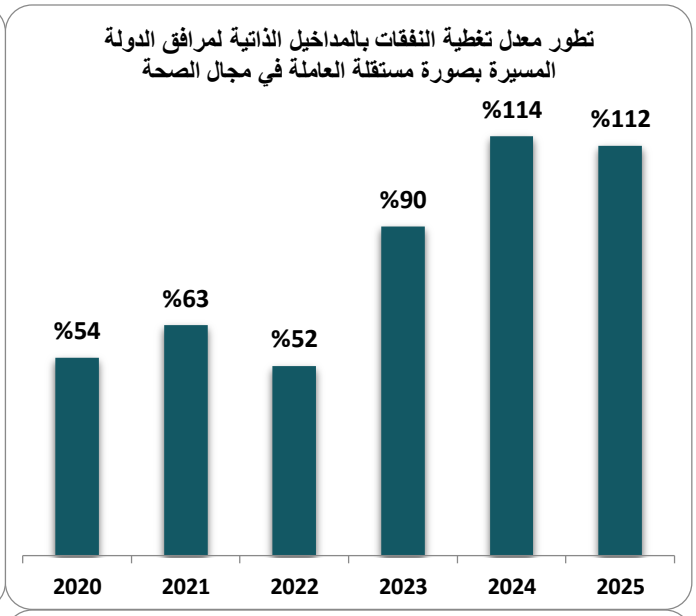
تطور معدل تغطية النفقات بالمداخيل الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة
%54
%63
%52
%90
%114
%112
2020
2021
2022
2023
2024
2025

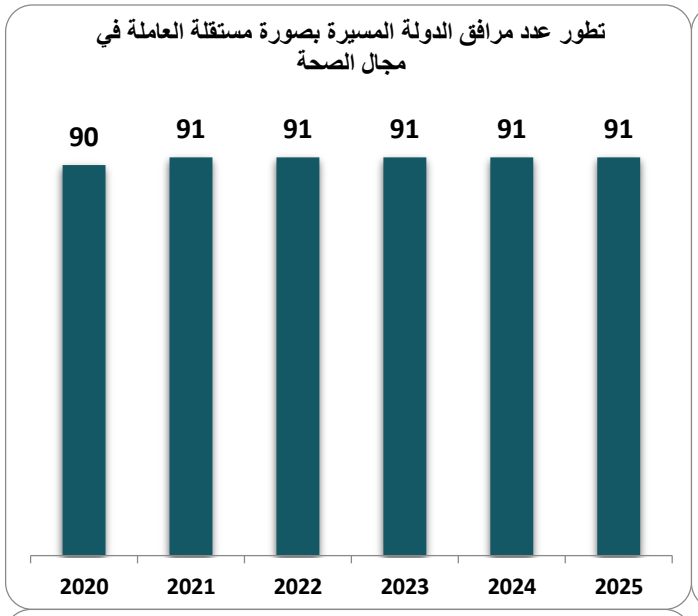
تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة
90
91
91
91
91
91
2020
2021
2022
2023
2024
2025

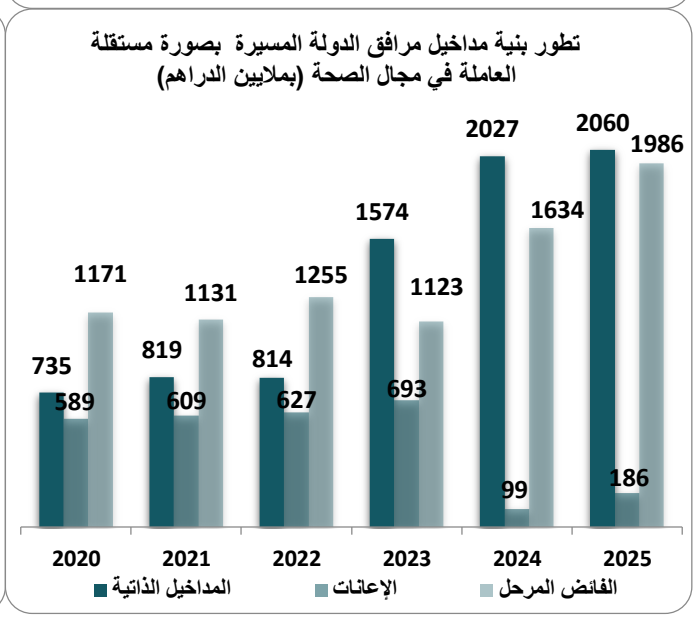
تطور بنية مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة (بملايين الدراهم)
735
589
1171
819
609
1131
814
627
1255
1574
693
1123
2027
99
1634
2060
186
1986
2020
2021
2022
2023
2024
2025
المداخيل الذاتية
الإعانات
الفائض المرحل

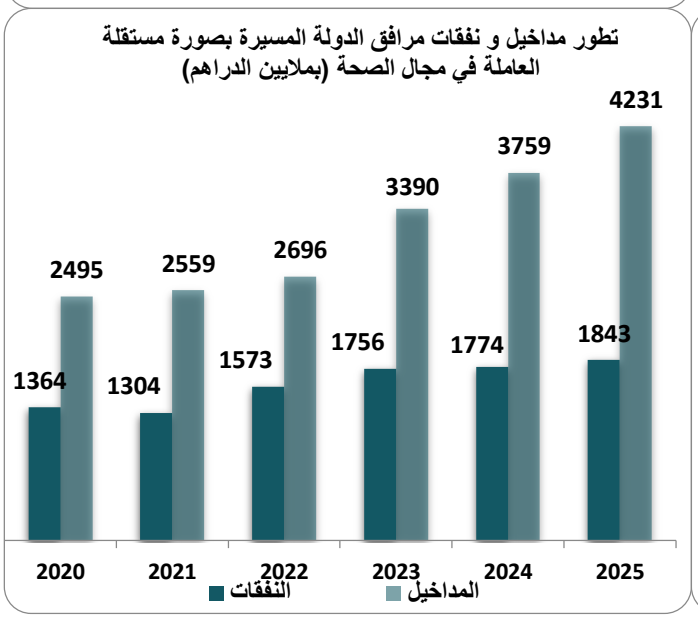
تطور مداخيل و نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة (بملايين الدراهم)
1364
2495
1304
2559
1573
2696
1756
3390
1774
3759
1843
4231
2020
2021
2022
2023
2024
2025
النفقات
المداخيل

2.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر

تهدف عمليات التكوين المقدمة من طرف هذه المرافق إلى تأهيل الموارد البشرية المؤهلة الكفيلة بمواكبة المسار التنموي لمختلف القطاعات المعنية. ويهم هذا التكوين، على الخصوص، مجالات السياحة، والصناعة التقليدية، والفلاحة، والصيد البحري، والمعادن، والتهيئة والتعمير، والرياضة، والجيولوجيا، والإحصاء، والمعلوميات، والاقتصاد التطبيقي، والإدارة العمومية، والصحة. هذا، وتتلخص مهام هذه المرافق وكذا إنجازاتها المالية خلال الفترة 2020-2025، فيما يلي:

إسم المرفق	المهام
المندوبية السامية للتخطيط: المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	• تقديم التكوين الأساسي والتكوين المستمر في مجالات الإحصاء، والاقتصاد التطبيقي، والمعلوميات، والديموغرافيا، والأكتوارية المالية والمساعدة على اتخاذ القرار.
المندوبية السامية للتخطيط: مدرسة علوم المعلومات	• توفير التكوين الأساسي لفائدة أخصائي المعلومات وأخصائي المعلومات المتخصصين، والتكوين المستمر، لا سيما في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، بالإضافة إلى أنشطة البحث والتطوير.
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: معاهد ومراكز التكوين في مجال الفلاحة	• توفير التكوين الأساسي لفائدة التقنيين والتقنيين المتخصصين والعمال المؤهلين في الميدان الفلاحي، وذلك في مختلف تخصصات الإنتاج النباتي والحيواني؛ • مواكبة وتكوين المقاولين الشباب لإنجاز مشاريع في المجالات الفلاحية؛ • ضمان التكوين المستمر لمستخدمي الضيعات الفلاحية؛ • مواكبة وتكوين الأطر المشرفة على عملية التدريب؛ • تقديم التكوين بواسطة التدرج المهني لفائدة الشباب المنقطع عن الدراسة بالمجال القروي؛ • إنجاز دراسات واستطلاعات للرأي لتقييم حاجيات القطاع من الموارد البشرية المؤهلة، وذلك من أجل إعداد دليل مرجعي للمهن والوظائف؛ • تقديم الاستشارات لفائدة المهنيين في المجالات التقنية والسوسيو-مهنية.
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	• تكوين مهندسين في مجال المياه والغابات؛ • تنشيط دورات للتكوين المستمر؛ • إنجاز الدراسات والأبحاث الخاصة بالغابة والتدبير المستدام للموارد الطبيعية والبيئية.
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: معاهد ومراكز التكوين في مجال الصيد البحري	تكوين الموارد البشرية اللازمة لقيادة واستغلال وصيانة أسطول الصيد والوحدات الصناعية للصيد، وتعمل هذه المعاهد والمراكز، على الخصوص، على: • تحسين جودة التكوين المهني في مجال الصيد البحري (التكوين مع الإيواء والتكوين بالتناوب والتكوين بواسطة التدرج المهني)؛ • تنظيم دورات للتكوين المستمر ومحو الأمية الوظيفية والتوعية والتطوير وإعادة التأهيل، وذلك من أجل المساهمة في تطوير البحارة على المستوى المهني؛ • تثمين المكتسبات المهنية من خلال تنفيذ برامج للتكوين المستمر؛ • مواكبة برنامج تأهيل وتحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي، عن طريق عمليات محو الأمية المهنية، ونشر المعلومة والتأطير.
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:	• تكوين صناع تقليديين مبتكرين ومؤهلين، قادرين على الحفاظ على التراث الثقافي الحالي وصنع منتوجات تقليدية ذات جودة عالية؛ • تنظيم برامج للتكوين المستمر والتطوير لفائدة الصناع ورؤساء مقاولات الصناعة التقليدية، بالإضافة إلى تنظيم ندوات ومؤتمرات ولقاءات وأيام دراسية وتداريب وورشات تطبيقية؛

إسم المرفق	المهام
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصناعة التقليدية	• تقديم خدمات مؤدى عنها، من طرف مؤسسات التكوين، على شكل أشغال لفائدة الخواص؛ • تحصيل موارد مالية من خلال تسويق منتجات الصناعة التقليدية والقطع الفنية المنجزة من طرف المتدربين والمتمرنين في إطار الأعمال التطبيقية.
وزارة الاقتصاد والمالية: القسم الإداري	• إعداد وتفعيل برامج وعمليات التكوين لفائدة موظفي وزارة الاقتصاد والمالية؛ • مواكبة برامج التكوين الخاصة بمختلف مديريات الوزارة؛ • إعداد وتفعيل برامج وعمليات التكوين لدعم الإصلاحات المعتمدة بالوزارة؛ • تفعيل برامج الإدماج لفائدة الموظفين الجدد بالوزارة؛ • تشجيع إبرام شراكات على الصعيدين الوطني والدولي.
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: قسم استراتيجيات التكوين	• ضمان التكوين المستمر ودورات التطوير لفائدة موظفي الوزارة والخواص؛ • تنظيم تظاهرات تتعلق بمجالات أنشطة الوزارة لفائدة الخواص؛ • تقديم خدمات تمكن المتدربين من خارج الوزارة من تعميق معارفهم وتطبيق كفاءاتهم التقنية والمهنية؛ • تقديم الاستشارات والدعم والمواكبة لفائدة الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات الأخرى في المجالات المرتبطة بالتربية والتعليم.
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة: المعاهد العاملة في مجال الطاقة والمعادن	• معهد المعادن بتويسيت بوجدة: تكوين التقنيين في الطبوغرافيا والإلكتروميكانيك الموجهين للعمل في القطاعين المعدني والصناعي؛ • معهد المعادن بمراكش: تكوين التقنيين المتخصصين في المهن المرتبطة بالجيولوجيا التطبيقية واستغلال المناجم والمقالع، والكيمياء الصناعية، والإلكتروميكانيك.
وزارة النقل واللوجستيك: المعهد العالي للدراسات البحرية	• توفير تكوين عالي لفائدة الأطر العليا الموجهة للعمل في مختلف فروع الأنشطة البحرية؛ • إنجاز الدراسات والأبحاث المرتبطة بالتكوين البحري؛ • ضمان تكوين وتأهيل وتحسين كفاءات العاملين لدى متعهدي النقل البحري.
وزارة التجهيز والماء: معهد التكوين على الآليات وإصلاح الطرق	• تقديم خدمات التكوين وإعادة التأهيل والتطوير لفائدة أعوان وتقني الإدارات، خاصة في مجالات السياقة وصيانة آلات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى إصلاح وصيانة وتوسيع الشبكة الطرقية.
وزارة التجهيز والماء: مركز الاستقبال والندوات	• ضمان وتغطية تكاليف التسيير اليومية لمركز الاستقبال والندوات؛ • المحافظة على الممتلكات التابعة للمركز وصيانتها وتطويرها.
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة: المدارس الوطنية للهندسة المعمارية	• تكوين المهندسين المعماريين؛ • المساهمة في البحث ونشر المعارف المتعلقة بمجالات الهندسة المعمارية.
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة: المعهد الوطني للتهيئة والتعمير	• تكوين أطر عليا متخصصة في تقنيات التهيئة والتعمير، لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة؛ • إعداد وتنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة موظفي الوزارة الوصية ومصالحها الخارجية ووزارات أخرى، وكذا هيئات عمومية وخاصة؛ • إنجاز دراسات لفائدة إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات الخاصة في مجال التهيئة والتعمير؛ • المساهمة في تطوير البحث المرتبط بتنظيم المجال ونشر المعارف.

إسم المرفق	المهام
وزارة الداخلية: مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي	• ضمان تكوين وإعادة تأهيل وتطوير كفاءات الأطر التابعة لوزارة الداخلية؛ • توفير المعلومات للمنتخبين وتكوينهم في مجالي الإدارة وهندسة التكوين، وذلك عبر تحديد حاجيات التكوين، وإعداد برامج التكوين، والتتبع والتقييم والتدقيق؛ • تجهيز المقرات بالبنية التحتية والورشات والمعدات البيداغوجية؛ • توفير التكوين، خاصة لإدماج الموظفين الجدد والتكوين الأساسي والمستمر والأكاديمي والتحضيري للمباريات وامتحانات الكفاءة المهنية؛ • توفير خدمات النقل والإقامة والمطعمة للمستفيدين من التكوين .
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات: قسم التكوين	• تنظيم التظاهرات المرتبطة بمجالات تدخل الوزارة، بالإضافة إلى المؤسسات الموجودة تحت وصايتها؛ • تنظيم دورات تكوينية ولقاءات وندوات لفائدة المنظمات والإدارات والمؤسسات العمومية، والمنظمات النقابية أو المهنية، وكذا الجمعيات والأفراد؛ • كراء المقرات (قاعات التكوين وقاعات المؤتمرات والورشات) والبنى التحتية والمعدات البيداغوجية.
وزارة الشباب، والثقافة والتواصل: المعهد العالي للإعلام والاتصال	• ضمان تكوين نظري وتطبيقي لفائدة الأطر العليا في مجالات الإعلام والتواصل المؤسساتي؛ • تنظيم دورات التكوين المستمر والتطوير في هذا المجال، عبر تنظيم ندوات ولقاءات وتداريب تكوينية؛ • المساهمة في تطوير الممارسة المهنية في مجال الإعلام والتواصل، وتشجيع البحث العلمي والأكاديمي في هذين المجالين؛ • إنجاز دراسات لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص، فضلا عن تنظيم استطلاعات للرأي وحملات إعلامية في مختلف المجالات بتعاون مع المنظمات الوطنية والأجنبية.
وزارة الشباب، والثقافة والتواصل: المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	• سد الخصاص في مجال التكوين في مهن السمعي البصري والسينما، ومواكبة تطور هذه المهن؛ • تلبية المتطلبات المتزايدة للمتخصصين في هذا المجال، في ظل تحول المغرب إلى وجهة مفضلة للتصوير السينمائي على المستوى الدولي.
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة - الرباط	• تكوين الأطر العليا وإنجاز البحوث العلمية، فضلاً عن تقديم الخبرة والاستشارات في المجال الرياضي؛ • تدبير مركز التكوين يعقوب المنصور الرباط والمركز الوطني للرياضات مولاي رشيد؛ • تنظيم تربصات إعدادية للألعاب الأولمبية وملتقيات وندوات؛ • القيام بدورات للتكوين المستمر لفائدة الهيئات العمومية والخاصة والأفراد.
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: المدرسة الوطنية للصحة العمومية	• تكوين الأطر العليا الطبية وغير الطبية التابعة للهيئات والمؤسسات الصحية العمومية والخاصة، وذلك في مجالات الإدارة الصحية والصحة العمومية؛ • تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة مهني الصحة؛ • المساهمة في إنجاز الدراسات والأبحاث المرتبطة بالأنظمة الصحية، والإسهام في نشر المعرفة في هذا المجال.
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال السياحة	• تزويد قطاع السياحة والفندقة بالموارد البشرية المؤهلة للعمل في مختلف الميادين المرتبطة بالمطاعم والإيواء والمواكبة.

إسم المرفق	المهام
وزارة العدل: المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية	• التكوين الأساسي والمستمر والمتخصص لفائدة موظفي كتابة الضبط وباقي الموظفين التابعين للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل؛ • العمل على تطوير الرأسمال البشري وتدعيم الكفاءات، وفقا لحاجيات التكوين وانسجاما مع المستجدات في مجالات التكوين ذات الصلة؛ • المساهمة في تدبير وتطوير المنصات والبرامج المعلوماتية المرتبطة بمجال التكوين، بتنسيق مع الجهات المعنية، لمسايرة التطور التكنولوجي الذي يعرفه القطاع؛ • العمل في مجالات البحث والتوثيق والنشر في مجالات اختصاص الوزارة.

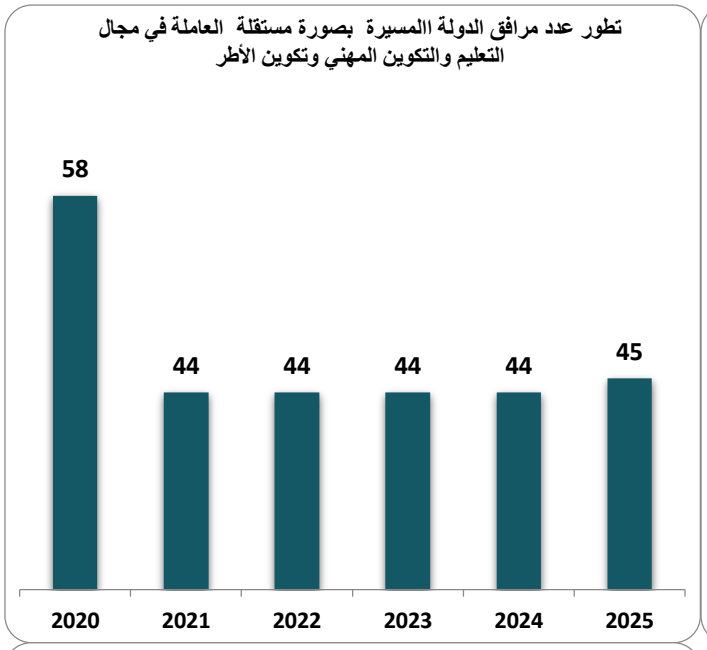

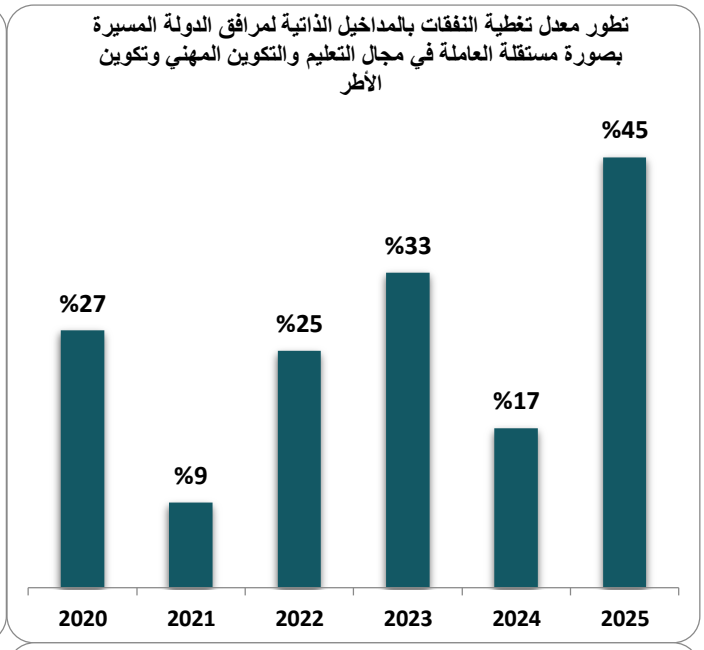

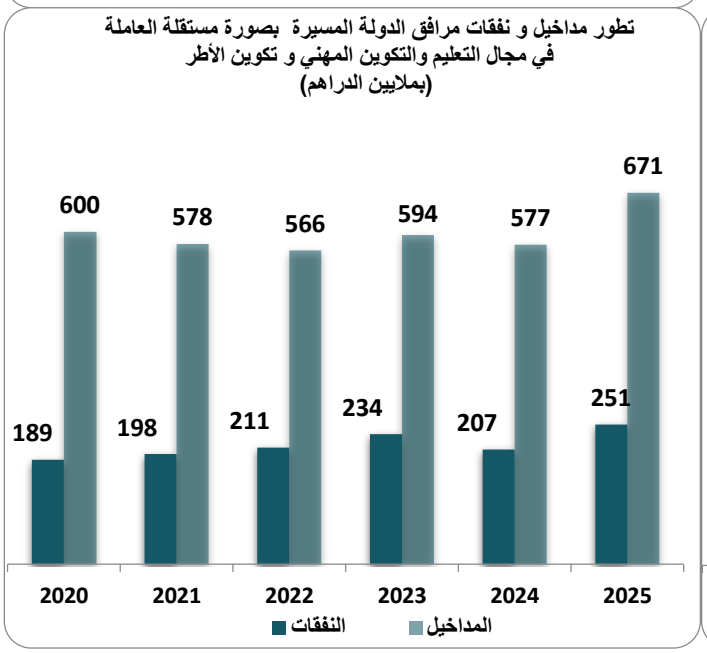

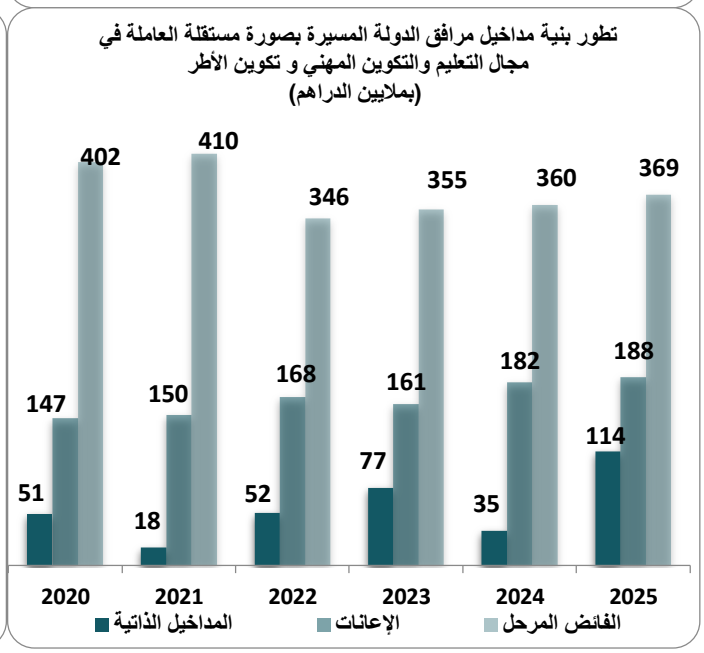

3.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية

تتكلف المرافق المعنية بتدبير البنيات التحتية الرياضية والثقافية. كما تشرف على تنظيم الملتقيات الرياضية الوطنية والدولية، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة والتظاهرات الفنية والثقافية. هذا، وتتمثل مهام هذه المرافق، بالإضافة إلى إنجازاتها المالية خلال **الفترة 2020-2025**، فيما يلي:

إسم المرفق	المهام
رئيس الحكومة: الكولف الملكي دار السلام	• تنظيم تظاهرات وطنية ودولية مرموقة في رياضة الغولف.
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: مصلحة مراقبة المؤسسات والقاعات الرياضية	• توسيع قاعدة ممارسي رياضة السباحة خاصة لدى الفئات الشابة؛ • تنمية التمويل الذاتي للأنشطة المرتبطة بهذا النوع من الرياضة؛ • احتضان التظاهرات الرياضية (السباحة)؛ • إحداث مدارس السباحة وتأطيرها.
وزارة الشباب، والثقافة والتواصل: مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة	• احتضان ملتقيات الشباب والمخيمات الصيفية للأطفال والمراهقين والندوات، بالإضافة إلى دورات التكوين والأنشطة التربوية والثقافية والرياضية؛ • استقبال الجمعيات والهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الشباب والطفولة وكذا الخواص والعائلات الراغبة في الاصطياف والسياحة؛ • استقبال تجمعات الفدراليات والنوادي الرياضية؛ • احتضان دورات التكوين واجتماعات الهيئات العمومية والخاصة.
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب	• الحفاظ على الذاكرة وتثمين التراث المائي المغربي، سواء فيما يتعلق بتاريخه أو طرق تدبيره؛ • تمكين الزوار من اكتشاف البعد الروحي للماء، وطقوس تدبيره، واستعمالاته الاقتصادية وتقنياته التقليدية؛ • دراسة البنية الجزيئية للماء ودورته، وأنظمة الري بالمغرب، وطرق جمع الماء، والقانون العرفي.

تطور معدل تغطية النفقات بالمداخيل الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية

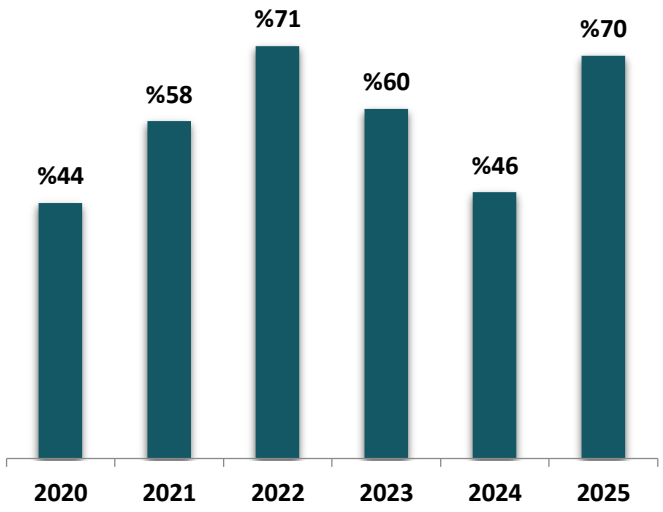

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية

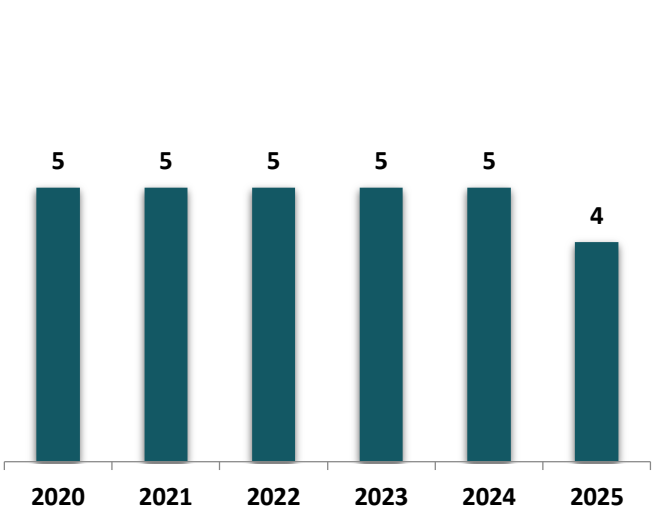

تطور بنية مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية (بملايين الدراهم)

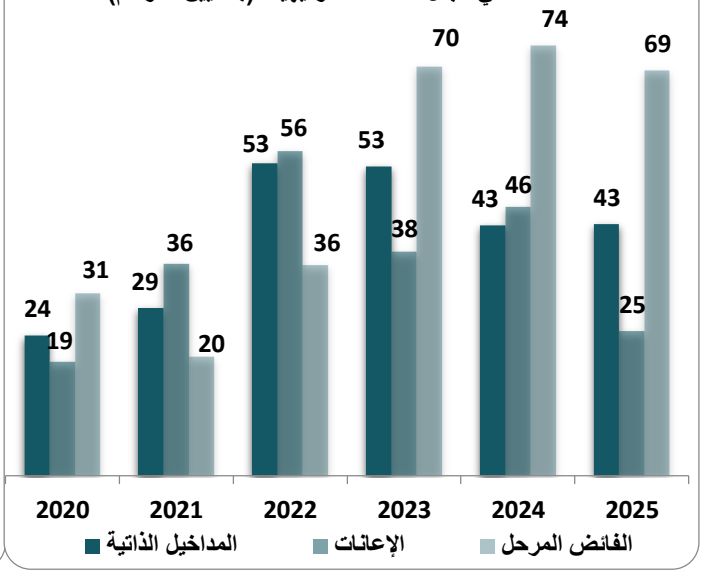

تطور مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية (بملايين الدراهم)

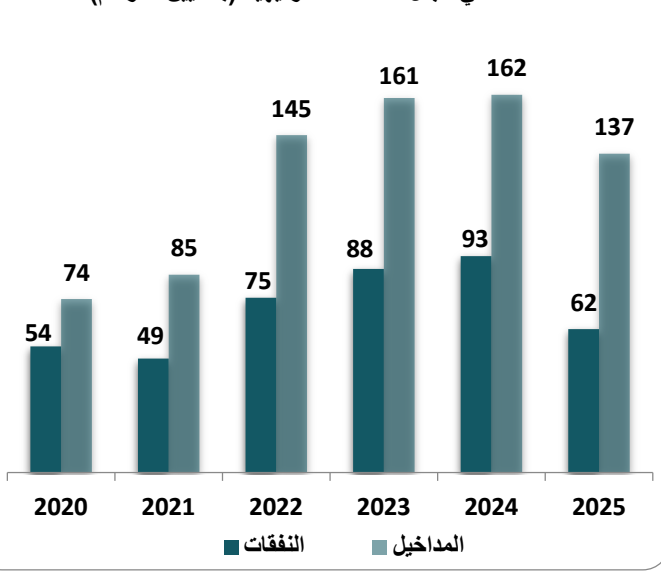

4.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى

تعمل هذه المرافق على تلبية المتطلبات الخاصة لبعض الفئات الاجتماعية التي تتقاسم خصائص مشتركة، والتي تهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والحجاج، ونزلاء المؤسسات السجنية، وضحايا حوادث الشغل، وأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج. وتتوزع مهام هذه المرافق وكذا الإنجازات المالية برسم **الفترة 2020-2025**، على الشكل التالي:

إسم المرفق	المهام
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قسم الحج	• ضمان التأطير للحجاج المغاربة سواء داخل المغرب أو خارجه، وذلك من طرف أعضاء البعثة المغربية للحج.
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي	• تدبير ومراقبة وترشيد استغلال مختلف وحدات الانتاج بالمؤسسات السجنية؛ • ضمان تسويق مختلف المنتجات الفلاحية ومنتجات الورشات بالمؤسسات السجنية.
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج: مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية	• الاستجابة لتطلعات المغاربة المقيمين بالخارج ومرتفقي المصالح القنصلية سواء خارج المغرب أو داخله؛ • الحرص على تحسين صورة التمثيليات القنصلية المغربية بالخارج والمصالح القنصلية بالمغرب.

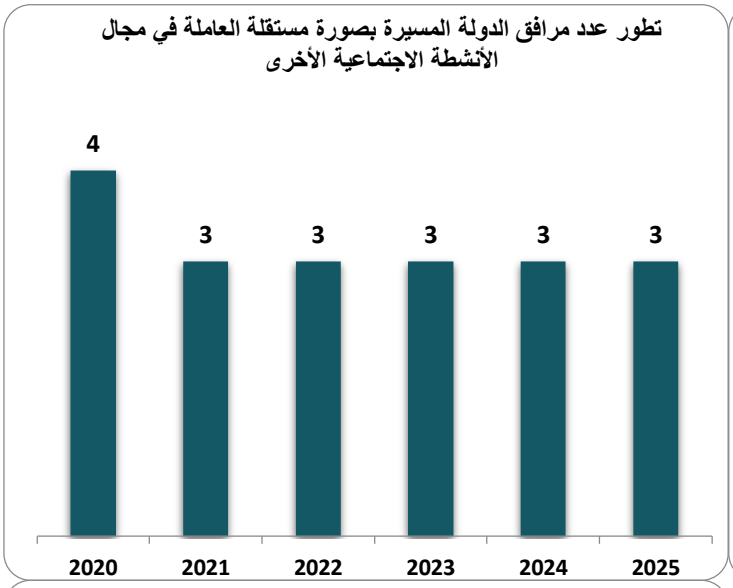

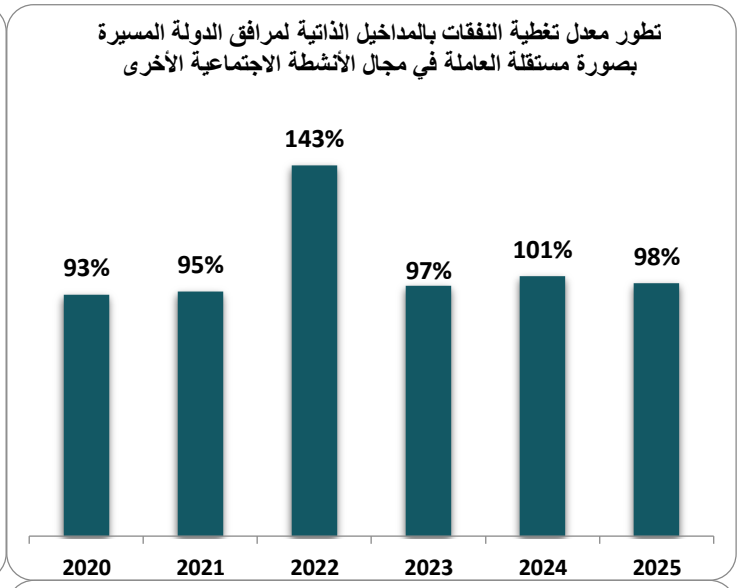

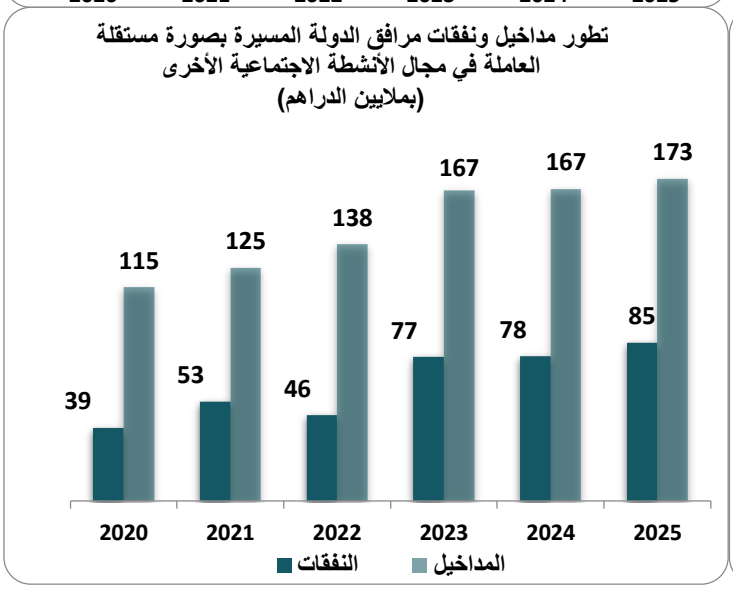

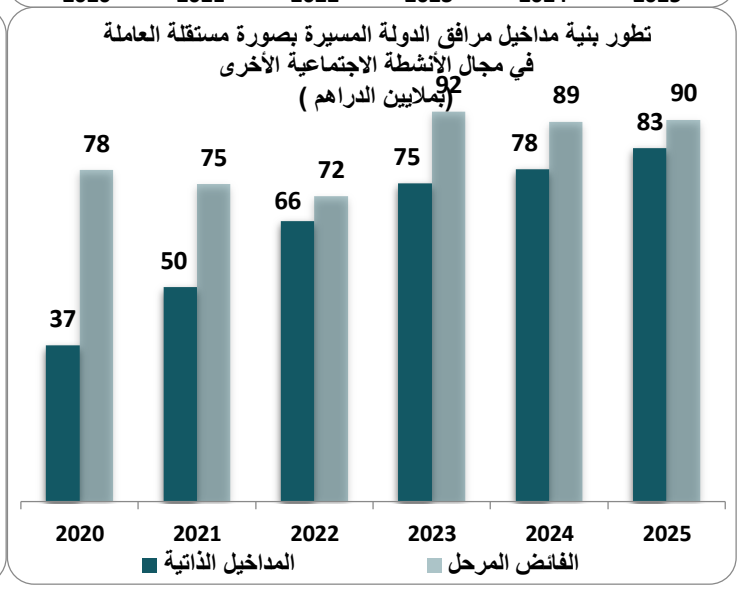

5.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة

تشمل الخدمات المقدمة من طرف هذه المرافق جميع أنشطة الدولة ذات الطابع العام، ويتعلق الأمر بالمصالح المشتركة بين جميع الإدارات، والمصالح المكلفة بحفظ النظام العام والعدل، وكذا بعض مصالح وزارة الاقتصاد والمالية. ويمكن جرد مهام هذه المرافق، وكذا الإنجازات المالية خلال **الفترة 2020-2025**، كما يلي:

إسم المرفق	المهام
إدارة الدفاع الوطني: وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة	• تأمين تزويد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والمؤسسات العمومية والخاصة بالأقنعة الجراحية وتلك المعدة لحماية الجهاز التنفسي.
إدارة الدفاع الوطني: المركز الملكي للاستكشاف الفضائي عن بعد	إنعاش وتنسيق الاستيراد والتصدير والمعالجة وبيع واستعمال المنتجات والخدمات المرتبطة بتقنيات الاستشعار بواسطة الأقمار الاصطناعية على مستوى التراب الوطني والمحافظة عليها. ومن الناحية العملية يقوم المركز بالمهام التالية: • جرد وتجميع وتنسيق حاجيات الإدارات والهيئات المعنية بالاستشعار عن بعد، وذلك بغية تقديم طلبات الشراء بطريقة مجتمعة ومتجانسة؛ • استيراد واقتناء سواء داخل المغرب أو خارجه، وحفظ ونسخ ومعالجة وتوزيع وبيع أو اقتراح استعمال المنتجات والخدمات المرتبطة بالاستشعار عن بعد؛ • دعم ومساعدة المستعملين، سواء بالقطاع العمومي أو الخاص، بكل الأشكال المفيدة لتمكينهم من الاستعمال الفعال لمنتجات الاستشعار عن بعد؛ • مراقبة استعمال منتجات الاستشعار عن بعد، من أجل ضمان الاستعمال السلمي لها والموافق لمصالح المملكة.
إدارة الدفاع الوطني: المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد	• تحديد وتفكيك وإتلاف المعدات المنتهية صلاحيتها والغير صالحة للاستعمال. وينتج عن هذه العملية تراكم كميات مهمة من المتلاشيات الحديدية والنفايات المعدنية، التي يمكن بيعها من تحقيق مداخيل لفائدة القوات المسلحة الملكية، بما يساهم في صيانة المباني واقتناء المعدات الخاصة والضرورية لاشتغال هذه المصلحة.
المندوبية السامية للتخطيط: المركز الوطني للتوثيق	• تجميع ومعالجة ونشر الوثائق المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الصادرة بالمغرب أو خارجه؛ • إغناء الرصيد الوثائقي الوطني وتسهيل ولوج مختلف المرتفقين إلى المعلومة بمختلف أشكالها؛ • تعزيز الرصيد الوثائقي الوطني من خلال اللجوء إلى مصادر معلومات أجنبية سواء عبر الربط بشبكة الأنترنيت أو من خلال اقتناء الوثائق وبنوك المعطيات؛ • تطوير وتنسيق أنشطة الشبكة الوطنية للمعلومات وربطها بالشبكات القطاعية المتخصصة، وتعزيز تنسيقها مع شبكة أنظمة المعلومات الدولية والجهوية.
وزارة الاقتصاد والمالية: الخزينة العامة للمملكة	• تمويل العمليات التي تهدف إلى تحسين ظروف عمل موظفي الخزينة العامة للمملكة، وتعزيز سلامة مقراتها وأنظمتها المعلوماتية؛ • تمويل العمليات التي تهدف إلى تحسين ظروف الاستقبال وجودة الخدمات المقدمة لزبنائها وشركائها؛ • تحصيل التكاليف المرتبطة بمختلف الخدمات التي تقدمها الخزينة العامة للمملكة، خاصة تلك المتعلقة بالتكفل بملفات القروض، وأداء الأجور، والتكفل بأداء المعاشات، وكذا تدبير سندات الخزينة وحسابات الزبناء.
وزارة الاقتصاد والمالية: إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	• تحصيل جزء من التكاليف المترتبة عن خدمات التكوين المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لشركائها ولموظفي الجمارك بالدول الصديقة.

إسم المرفق	المهام
وزارة الشباب، والثقافة والتواصل: مطبعة دار المناهل	• طبع منشورات ودوريات وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛ • إنجاز عمليات الطبع المتعلقة بالمجالات الثقافية والتواصلية والإدارية؛ • طبع منشورات المثقفين، ورجال الأدب، والعلوم، والشباب الموهوبين، والمترجمين والفنانين، وكافة المتدخلين في مجال إنعاش الكتاب؛ • تنويع الموارد المالية لتحسين التمويل الذاتي وتغطية النفقات.
وزارة العدل: مركز نشر المعلومة القانونية	• نشر الكتب والمجموعات والمنشورات والتقارير ذات الطابع القضائي؛ • نسخ القرارات والنصوص القانونية والدراسات والتعليقات ومذكرات الاجتهاد القضائي على الورق وعلى حوامل إلكترونية ووثائق قضائية أخرى؛ • إعداد نسخ الوثائق.
الأمانة العامة للحكومة: مديرية المطبعة الرسمية	• إصدار وتوزيع نشرات الجريدة الرسمية للمملكة باللغتين العربية والفرنسية؛ • إنجاز أشغال الطبع لفائدة الإدارات العمومية، وطبع مشاريع القوانين التي تم إيداعها بالبرلمان، وكذا إعداد مطويات تعرف بأهم النصوص القانونية والتنظيمية؛ • المساهمة في تزويد الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة بالوثائق، والذي يضم كل أعداد الجريدة الرسمية التي صدرت منذ سنة 1912، والمتاحة للجميع مجانا.

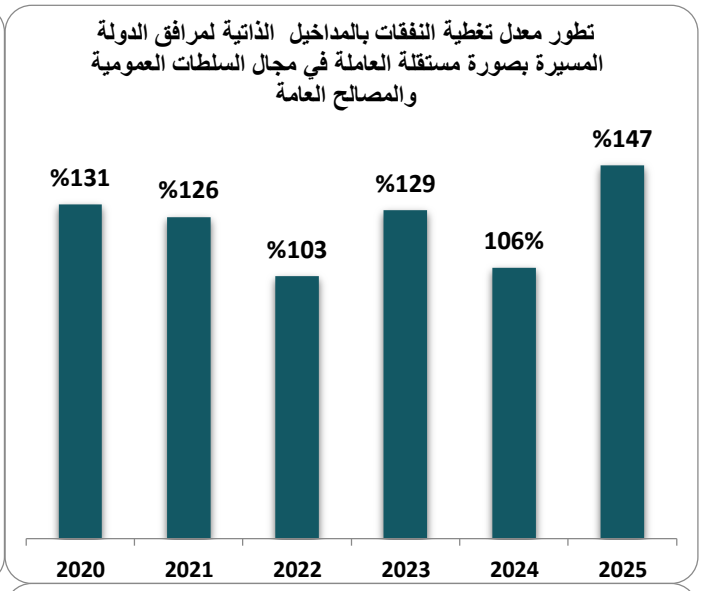

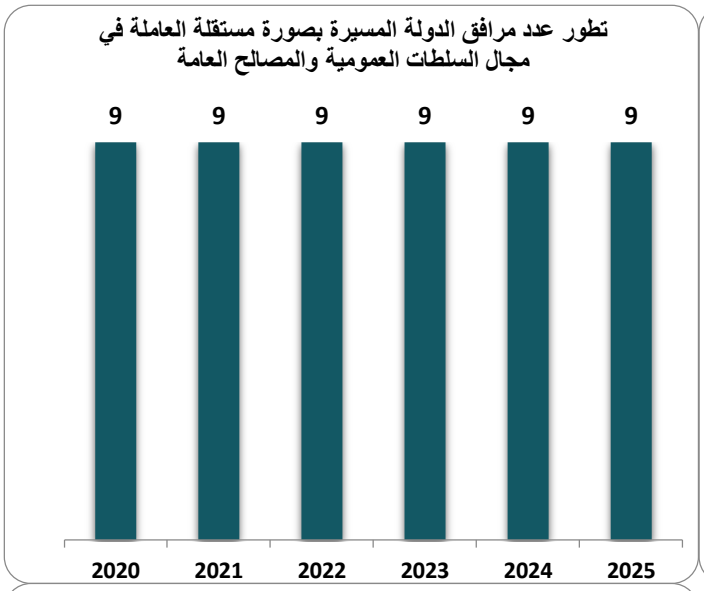

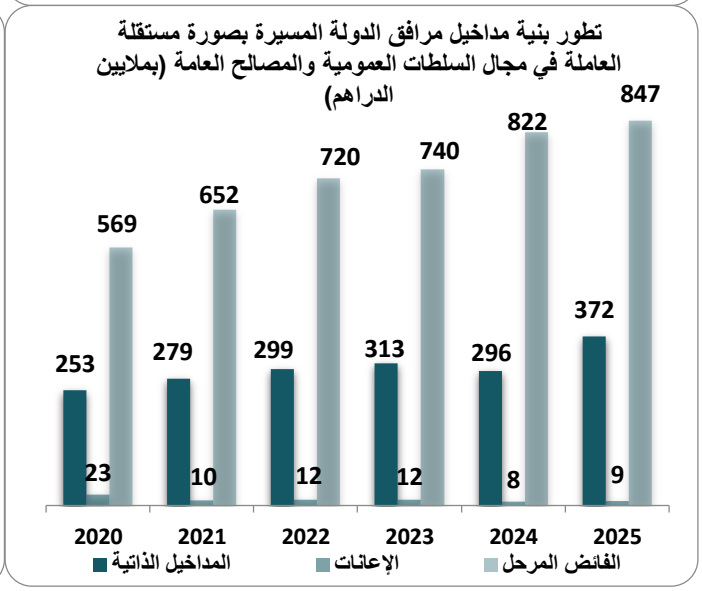

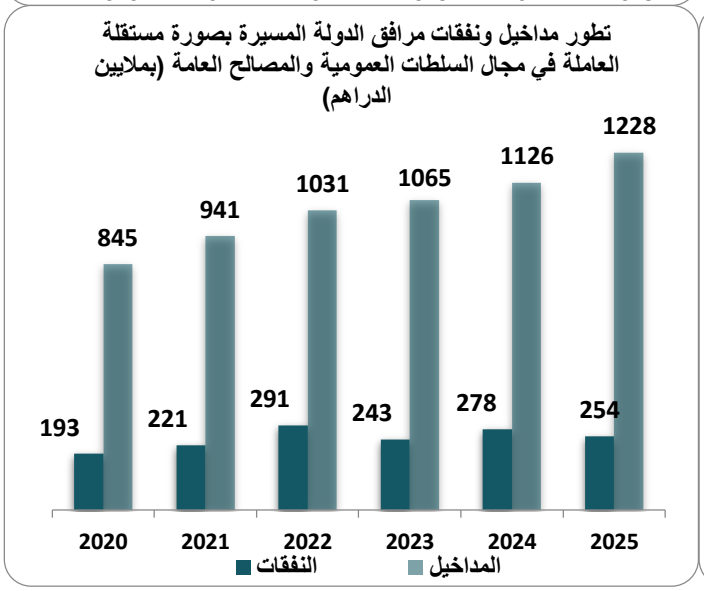

6.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيزوالنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى

تقدم هذه المرافق خدمات تستهدف تنمية أنشطة التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى. ويمكن تقديم مهام هذه المرافق، وكذا إنجازاتها المالية خلال **الفترة 2020-2025**، كما يلي:

إسم المرفق	المهام
وزارة التجهيزوالماء: مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات	• تنفيذ برنامج عمل مديرية الطرق باقتناء معدات الأشغال العمومية وحظيرة السيارات وقناطر الإغاثة؛ • ضمان التدبير الإداري لحظيرة المعدات وحظيرة السيارات لمديرية الطرق؛ • التنسيق بين مصالح السوقيات والمعدات فيما يخص تعبئة واستعمال حظيرة المعدات؛ • الإشراف على مصالح السوقيات والمعدات، وكذا المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل ودعمها بمعدات تدبير حظيرة المعدات الضرورية لتدخلها؛ • تسيير قناطر الإغاثة وإنجاز الأشغال المتعلقة بالتركيب والتفكيك والصيانة؛ • تقديم المساعدة التقنية للجماعات الترابية ولمختلف الهيئات العمومية فيما يتعلق بالخبرة واقتناء معدات الأشغال العمومية.
وزارة التجهيزوالماء: مصالح السوقيات والمعدات	• كراء وتدبير معدات الأشغال العمومية التي تتوفر عليها؛ • التدخل السريع خلال عمليات إزالة الثلوج والرمال، وكذا الحالات الاستثنائية كأضرار الفيضانات؛ • إنجاز أشغال تهيئة مسالك فك العزلة عن العالم القروي؛ • تأطير حظائر المعدات الإقليمية وإنجاز افتحاص حول الحوادث المميتة على المستوى الجهوي؛ • تسيير قناطر الإغاثة وإنجاز الأشغال المتعلقة بالتركيب والتفكيك والصيانة؛ • المساهمة في تجديد المعدات وفقا لاستراتيجية مديرية الطرق.
وزارة النقل واللوجستيك: المديرية العامة للطيران المدني	• تطبيق سياسة الوزارة فيما يخص وصايتها على المؤسسات العمومية العاملة في مجال الطيران؛ • ضمان سلامة وانتظام الملاحة الجوية ومراقبة وتنسيق نشاطات الملاحة الجوية؛ • إعداد الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية المتعلقة بالملاحة الجوية والنقل الجوي واستغلال المجال الجوي، مع الحرص على تطبيقها؛ • الإشراف على مراقبة العمليات المتعلقة بالسلامة الجوية وعلى تنظيم الاستغلال التقني للطائرات.
وزارة النقل واللوجستيك: مديرية الملاحة التجارية	• ضمان التدبير الإداري للبحارة؛ • ضمان التدبير الإداري والتقني للبواخر والزوارق والمراكب الترفيهية؛ • منح الرخص الخاصة بالأنشطة البحرية؛ • ضمان مراقبة خدمات الملاحة البحرية المقدمة للبواخر بالموانئ التجارية المغربية.
وزارة التجهيزوالماء: المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية	• فحص قارعة الطريق؛ • إنجاز وإدارة بنك المعطيات المتعلق بالطرق؛ • إنجاز الدراسات والأبحاث التقنية الطرقية؛ • تقديم المساعدة والتكوين المرتبط بالتقنيات الطرقية؛ • تحسين الجودة في مجال الدراسات والأشغال الطرقية.
وزارة التجهيزوالماء: مصلحة تسيير الأوراش	• تأجير آلات الأشغال العمومية؛ • إنجاز الخبرة في تدبير المعدات؛ • إصلاح آلات ومعدات الأشغال العمومية؛ • تقديم المساعدة والتكوين حول تقنيات إنجاز وصيانة المنشآت المائية.
وزارة التجهيزوالماء: المديرية العامة للأرصاد الجوية	• توفير المعطيات والأنشطة المرتبطة بالمعلومات الرصدية والمناخية اللازمة؛ • إنجاز الدراسات والبحوث النظرية والتجريبية والتطبيقية حول الغلاف الجوي والأرصاد الجوية والمناخ، إضافة إلى إنجاز الدراسات والبحوث ذات الصلة بمهام هذا المرفق؛ • المساهمة في إعداد اتفاقيات دولية بشراكة مع الإدارات المعنية والمتعلقة بمجالات اختصاصها، وكذا إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالأرصاد الجوية والسهر على تنفيذها.

تطور معدل تغطية النفقات بالمداخيل الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى

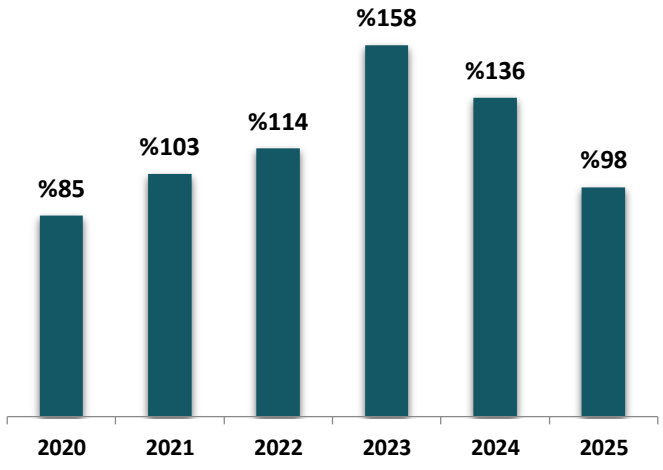

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى

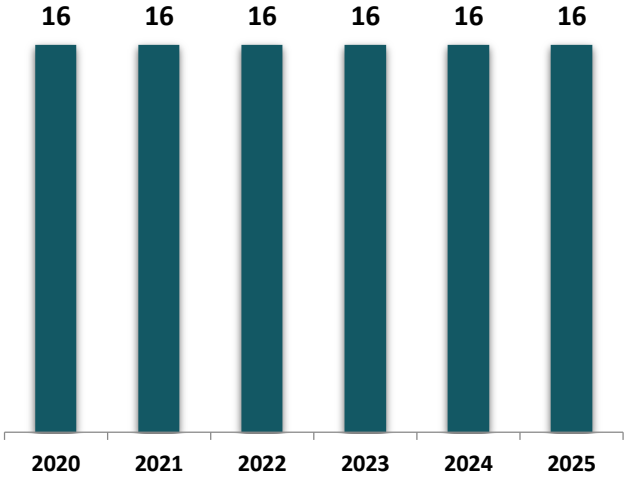

تطور بنية مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى (بملايين الدراهم)

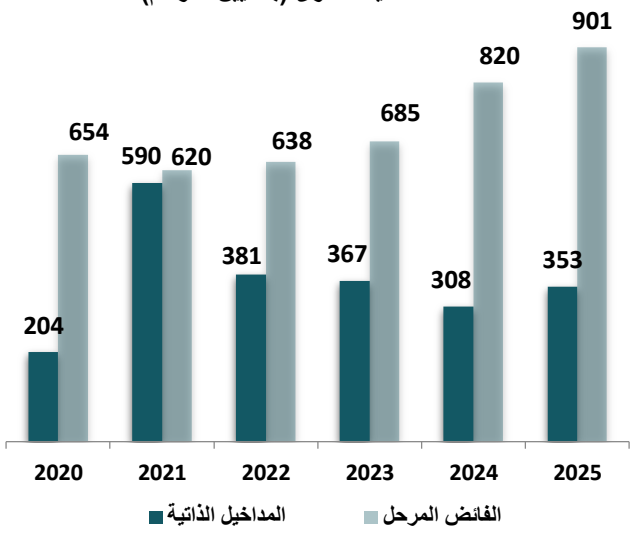

تطور مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى (بملايين الدراهم)

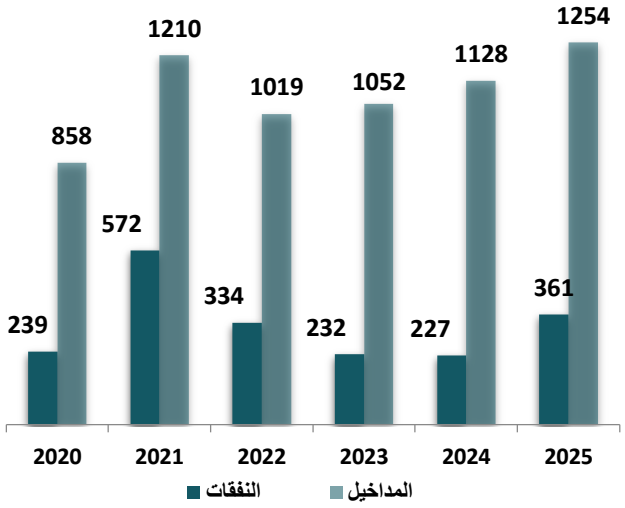

7.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى

ويتعلق الأمر بمرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة، والذي يمكن جرد مهامه، وكذا إنجازاته المالية خلال الفترة 2020-2025 كما يلي:

إسم المرفق	المهام
وزارة الاقتصاد والمالية: مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة	إعداد ومراقبة وتنفيذ العمليات المتعلقة بمختلف مراحل الخوصصة، ولا سيما: • إنجاز عمليات الافتحاص والتقييم للشركات والمؤسسات العمومية المدرجة ضمن برنامج الخوصصة؛ • تنظيم حملات ترويجية للنشر، والطباعة، والتواصل لفائدة الشركات المعنية بالخوصصة؛ • قيادة عمليات إعادة هيكلة المقاولات العمومية.

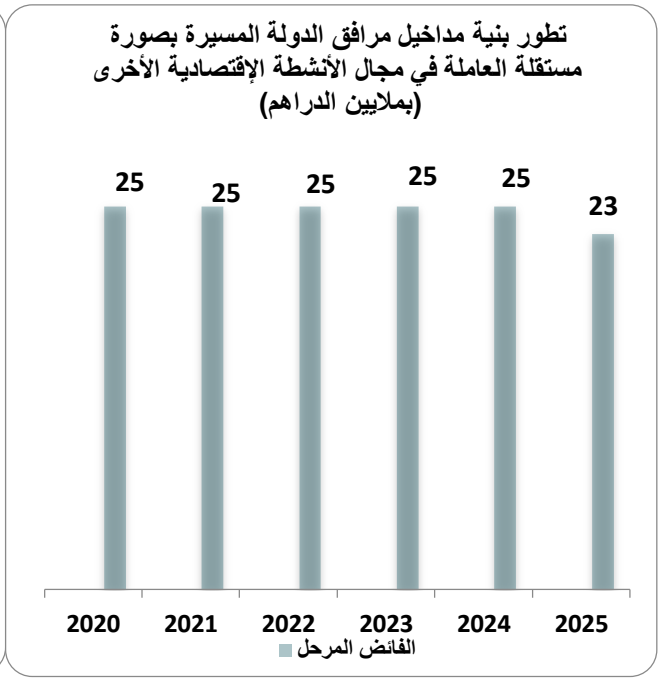

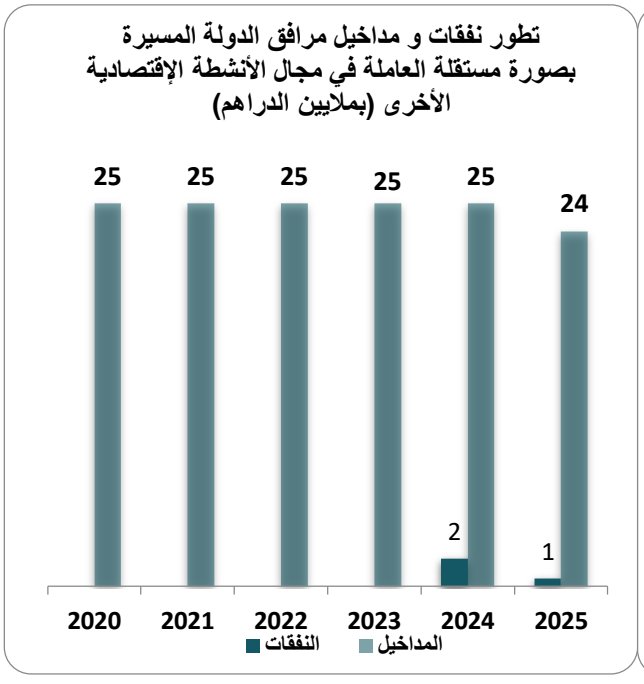

8.1. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الفلاحة والصيد البحري

تقدم هذه المرافق خدمات مرتبطة بمجالي الماء والبيئة. وتضطلع أساساً بمهام حماية الثروات المائية، والسمكية، والغابوية، والبيئية. ويمكن تقديم مهام هذه المرافق، بالإضافة إلى الإنجازات المالية المرتبطة بها خلال **الفترة 2020-2025** كما يلي:

إسم المرفق	المهام
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية	• تقديم الدعم في مجال البحث حول الصيد البحري، وكذا تولي عمليات المراقبة المنجزة من طرف هيئة المراقبين العلميين على متن السفن الأجنبية.
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة: المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث	• تقييم وتتبع وضعية البيئة بتعاون مع كل الهيئات المعنية؛ • إنجاز دراسات وبحوث تتعلق بالبيئة في إطار السياسة الوطنية للتنمية المستدامة وإبلاغ السلطات العمومية بنتائجها والتدابير العملية من أجل تطبيقها؛ • تطوير وتنسيق جميع الإجراءات الرامية إلى المحافظة على توازن الوسط الطبيعي وحمايته ومحاربة التلوث والإزعاجات وتحسين إطار الحياة؛ • تقديم اقتراحات تخص أبرز التوجهات والاستراتيجيات في مجال السياسة البيئية وإنجاز المشاريع الرائدة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي؛

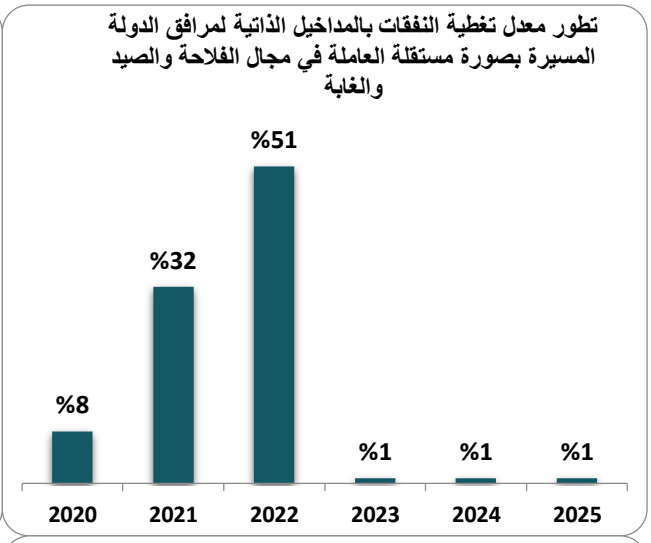

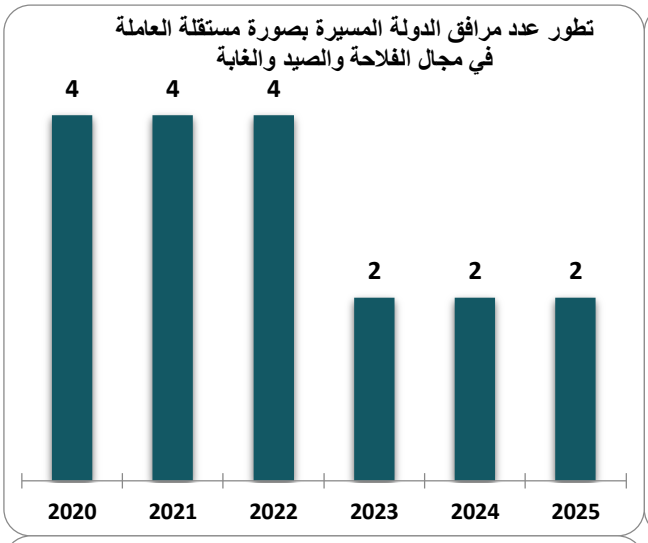

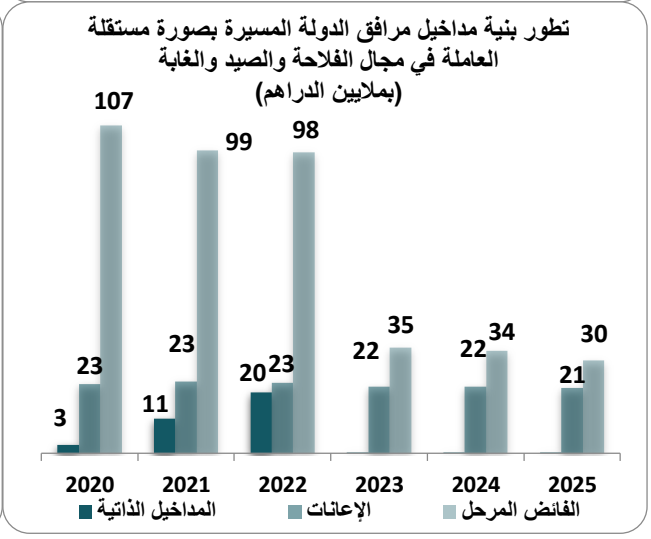

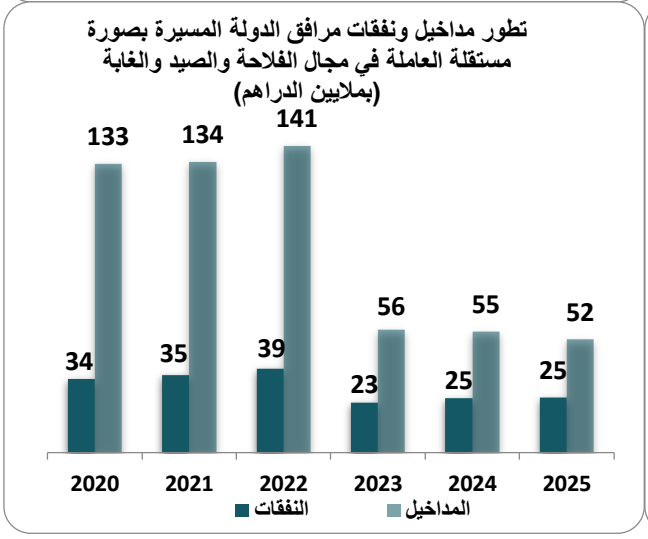

ملحق رقم 2: جدول يلخص تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025

	سنة 2024			سنة 2025		
	التوقعات (2)	الإنجازات	نسبة الإنجاز	التوقعات (4)	الإنجازات	نسبة الإنجاز
النفقات (1)						
نفقات الإستغلال	4.570.274.553,24	2.362.461.157,54	%51,69	4.851.873.527,69	2.479.643.905,53	%51,11
نفقات الاستثمار	1.469.784.664,26	320.939.097,64	%21,84	1.616.989.463,75	402.579.105,13	%24,90
مجموع النفقات	**6.040.059.217,50**	**2.683.400.255,18**	**%44,43**	**6.468.862.991,44**	**2.882.223.010,66**	**%44,56**
المداخيل						
إعانة الإستغلال	642.254.560,00	263.787.091,00	%41,07	499.210.653,00	329.593.427,60	%66,02
إعانة الإستثمار	118.507.500,00	92.669.500,00	%78,20	105.652.500,00	98.173.500,00	%92,92
مجموع الإعانات	**760.762.060,00**	**356.456.591,00**	**%46,86**	**604.863.153,00**	**427.766.927,60**	**%70,72**
مداخيل ذاتية (3)	1.378.519.192,38	2.785.718.553,65	%202,08	1.665.985.769,33	3.025.314.797,52	%181,59
مجموع	**2.139.281.252,38**	**3.142.175.144,65**	**%146,88**	**2.270.848.922,33**	**3.453.081.725,12**	**%152,06**
فائض الموارد على الأداءات برسم تدبير السنة السابقة	3.900.777.965,12	3.857.409.970,11	%98,89	4.454.692.076,68	4.316.184.859,58	%96,89
المجموع العام للمداخيل	**6.040.059.217,50**	**6.999.585.114,76**	**%115,89**	**6.725.540.999,01**	**7.769.266.584,70**	**%115,52**

(1) أخذا بعين الاعتبار الفائض المرحل من السنة الماضية؛

(2) توقعات محينة؛

(3) متضمنة للهبات والوصايا؛

(4) توقعات محينة حسب الوضعية المقدمة من طرف الخزينة العامة للمملكة إلى غاية 2026/06/30.

ملحق رقم 3: تطور مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025

	سنة 2024			سنة 2025		
	التوقعات (1)	الإنجازات	نسبة الإنجاز	التوقعات (1)	الإنجازات	نسبة الإنجاز
1. مجال الصحة						
إعانة الاستغلال	387.656.560,00	80.576.560,00	%20,79	266.669.653,00	175.621.677,60	%65,86
إعانة الاستثمار	20.000.000,00	18.000.000,00	%90,00	10.000.000,00	10.000.000,00	%100,00
مجموع الإعانات	**407.656.560,00**	**98.576.560,00**	**%24,18**	**276.669.653,00**	**185.621.677,60**	**%67,09**
مداخيل ذاتية	853.504.158,25	2.026.693.701,07	%237,46	1.152.900.597,20	2.060.125.797,74	%178,69
فائض ميزانية الاستغلال	1.490.809.649,02	1.432.040.627,12	%96,06	1.829.563.469,68	1.798.205.666,64	%98,29
فائض ميزانية الاستثمار	169.454.242,94	201.984.757,68	%119,20	145.450.526,87	187.426.554,64	%128,86
المجموع العام للمداخيل	**2.921.424.610,21**	**3.759.295.645,87**	**%128,68**	**3.404.584.246,75**	**4.231.379.696,62**	**%124,28**
2. مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر						
إعانة الاستغلال	202.624.000,00	121.736.531,00	%60,08	190.167.000,00	111.847.750,00	%58,82
إعانة الاستثمار	75.007.500,00	60.669.500,00	%80,88	74.652.500,00	75.673.500,00	%101,37
مجموع الإعانات	**277.631.500,00**	**182.406.031,00**	**%65,70**	**264.819.500,00**	**187.521.250,00**	**%70,81**
مداخيل ذاتية	53.630.333,75	34.699.421,90	%64,70	50.192.500,00	113.670.041,09	%226,47
فائض ميزانية الاستغلال	107.687.196,70	108.311.674,24	%100,58	98.056.147,86	93.145.396,82	%94,99
فائض ميزانية الاستثمار	233.592.960,23	251.190.827,17	%107,53	269.271.824,56	276.344.785,90	%102,63
المجموع العام للمداخيل	**672.541.990,68**	**576.607.954,31**	**%85,74**	**682.339.972,42**	**670.681.473,81**	**%98,29**
3. مجال الأنشطة الترفيهية						
إعانة الاستغلال	26.000.000,00	35.000.000,00	%134,62	16.400.000,00	16.700.000,00	%101,83
إعانة الاستثمار	14.000.000,00	11.000.000,00	%78,57	11.000.000,00	8.000.000,00	%72,73
مجموع الإعانات	**40.000.000,00**	**46.000.000,00**	**%115,00**	**27.400.000,00**	**24.700.000,00**	**%90,15**
مداخيل ذاتية	47.022.534,00	42.753.596,22	%90,92	30.100.000,00	42.949.253,58	%142,69
فائض ميزانية الاستغلال	44.755.067,00	44.067.272,00	%98,46	38.161.061,86	48.978.929,06	%128,35
فائض ميزانية الاستثمار	29.475.104,50	29.475.104,50	%100,00	16.835.167,19	20.365.464,69	%120,97
المجموع العام للمداخيل	**161.252.705,50**	**162.295.972,72**	**%100,65**	**112.496.229,05**	**136.993.647,33**	**%121,78**
4. مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى						
إعانة الاستغلال	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
إعانة الاستثمار	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
مجموع الإعانات	**0,00**	**0,00**	**-**	**0,00**	**0,00**	**-**
مداخيل ذاتية	45.500.000,00	78.088.534,67	%171,62	45.500.000,00	83.126.794,80	%182,70
فائض ميزانية الاستغلال	80.941.690,49	81.184.583,23	%100,30	86.960.433,84	87.883.425,17	%101,06
فائض ميزانية الاستثمار	8.142.380,41	8.142.380,41	%100,00	1.901.609,41	1.901.609,41	%100,00
المجموع العام للمداخيل	**134.584.070,90**	**167.415.498,31**	**%124,39**	**134.362.043,25**	**172.911.829,38**	**%128,69**
5. مجال السلطات العمومية والخدمات العامة						
إعانة الاستغلال	5.774.000,00	6.274.000,00	%108,66	5.774.000,00	5.524.000,00	%95,67
إعانة الاستثمار	6.000.000,00	1.500.000,00	%25,00	6.000.000,00	3.000.000,00	%50,00
مجموع الإعانات	**11.774.000,00**	**7.774.000,00**	**%66,03**	**11.774.000,00**	**8.524.000,00**	**%72,40**
مداخيل ذاتية	160.330.916,38	295.633.157,12	%184,39	170.292.672,13	372.336.260,92	%218,64
فائض ميزانية الاستغلال	603.381.634,31	533.062.368,88	%88,35	639.699.962,43	469.034.420,57	%73,32
فائض ميزانية الاستثمار	297.952.003,66	289.175.317,78	%97,05	386.963.814,98	378.187.129,10	%97,73
المجموع العام للمداخيل	**1.073.438.554,35**	**1.125.644.843,78**	**%104,86**	**1.208.730.449,54**	**1.228.081.810,59**	**%101,60**
6. مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى						
إعانة الاستغلال	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
إعانة الاستثمار	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
مجموع الإعانات	**0,00**	**0,00**	**-**	**0,00**	**0,00**	**-**
مداخيل ذاتية	218.531.250,00	307.647.412,67	%140,78	217.000.000,00	352.888.521,39	%162,62
فائض ميزانية الاستغلال	391.198.738,13	406.714.105,15	%103,97	428.569.117,99	404.283.654,94	%94,33
فائض ميزانية الاستثمار	384.484.490,78	413.158.145,00	%107,46	459.311.116,44	496.479.999,07	%108,09
المجموع العام للمداخيل	**994.214.478,91**	**1.127.519.662,82**	**%113,41**	**1.104.880.234,43**	**1.253.652.175,40**	**%113,46**

7.مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى						
إعانة الاستغلال	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
إعانة الاستثمار	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
مجموع الإعانات	**0,00**	**0,00**	**-**	**0,00**	**0,00**	**-**
مداخيل ذاتية	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
فائض ميزانية الاستغلال	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
فائض ميزانية الاستثمار	25.379.219,62	25.379.219,62	%100,00	23.549.219,62	23.549.219,62	%100,00
المجموع العام للمداخيل	**25.379.219,62**	**25.379.219,62**	**%100,00**	**23.549.219,62**	**23.549.219,62**	**%100,00**
8.مجال الفلاحة والصيد البحري						
إعانة الاستغلال	20.200.000,00	20.200.000,00	%100,00	20.200.000,00	19.900.000,00	%98,51
إعانة الاستثمار	3.500.000,00	1.500.000,00	%42,86	4.000.000,00	1.500.000,00	%37,50
مجموع الإعانات	**23.700.000,00**	**21.700.000,00**	**%91,56**	**24.200.000,00**	**21.400.000,00**	**%88,43**
مداخيل ذاتية	0,00	202.730,00	-	0,00	218.128,00	-
فائض ميزانية الاستغلال	3.527.325,21	3.527.325,21	%100,00	3.185.419,27	3.185.419,27	%100,00
فائض ميزانية الاستثمار	29.996.262,12	29.996.262,12	%100,00	27.213.184,68	27.213.184,68	%100,00
المجموع العام للمداخيل	**57.223.587,33**	**55.426.317,33**	**%96,86**	**54.598.603,95**	**52.016.731,95**	**%95,27**
مجموع جميع المجالات						
إعانة الاستغلال	642.254.560,00	263.787.091,00	%41,07	499.210.653,00	329.593.427,60	%66,02
إعانة الاستثمار	118.507.500,00	92.669.500,00	%78,20	105.652.500,00	98.173.500,00	%92,92
مجموع الإعانات	**760.762.060,00**	**356.456.591,00**	**%46,86**	**604.863.153,00**	**427.766.927,60**	**%70,72**
مداخيل ذاتية (2)	1.378.519.192,38	2.785.718.553,65	%202,08	1.665.985.769,33	3.025.314.797,52	%181,59
فائض ميزانية الاستغلال	2.722.301.300,86	2.608.907.955,83	%95,83	3.124.195.612,93	2.904.716.912,47	%92,97
فائض ميزانية الاستثمار	1.178.476.664,26	1.248.502.014,28	%105,94	1.330.496.463,75	1.411.467.947,11	%106,09
المجموع العام للمداخيل	**6.040.059.217,50**	**6.999.585.114,76**	**%115,89**	**6.725.540.999,01**	**7.769.266.584,70**	**%115,52**

(1) توقعات محينة

(2) بما فيها الهبات والوصايا

ملحق رقم 4: تطور نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2024 و2025

	2024			2025		
	الاعتمادات المفتوحة	إنجازات 2024	نسبة الانجاز	الاعتمادات المفتوحة	إنجازات 2025	نسبة الانجاز
1. مجال الصحة						
نفقات الاستغلال	2.672.970.367,27	1.723.207.339,72	%64,47	3.162.235.838,05	1.816.704.973,25	%57,45
نفقات الاستثمار	248.454.242,94	50.456.084,87	%20,31	224.450.526,87	26.336.206,36	%11,73
مجموع النفقات	**2.921.424.610,21**	**1.773.663.424,59**	**%60,71**	**3.386.686.364,92**	**1.843.041.179,61**	**%54,42**
2. مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر						
نفقات الاستغلال	356.141.030,45	154.095.898,42	%43,27	318.625.147,86	171.417.014,83	%53,80
نفقات الاستثمار	316.400.960,23	53.021.873,17	%16,76	349.724.824,56	80.047.496,11	%22,89
مجموع النفقات	**672.541.990,68**	**207.117.771,59**	**%30,80**	**668.349.972,42**	**251.464.510,94**	**%37,62**
3. مجال الأنشطة الترفيهية						
نفقات الاستغلال	117.777.601,00	72.841.939,16	%61,85	84.661.061,86	49.737.354,19	%58,75
نفقات الاستثمار	43.475.104,50	20.109.639,81	%46,26	27.835.167,19	11.944.197,41	%42,91
مجموع النفقات	**161.252.705,50**	**92.951.578,97**	**%57,64**	**112.496.229,05**	**61.681.551,60**	**%54,83**
4. مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى						
نفقات الاستغلال	126.441.690,49	71.389.692,73	%56,46	132.420.433,84	84.510.552,63	%63,82
نفقات الاستثمار	8.142.380,41	6.240.771,00	%76,65	1.941.609,41	380.424,00	%19,59
مجموع النفقات	**134.584.070,90**	**77.630.463,73**	**%57,68**	**134.362.043,25**	**84.890.976,63**	**%63,18**
5. مجال السلطات العمومية والخدمات العامة						
نفقات الاستغلال	769.486.550,69	186.490.676,09	%24,24	636.322.205,22	184.985.382,52	%29,07
نفقات الاستثمار	303.952.003,66	91.932.618,02	%30,25	392.963.814,98	69.160.994,75	%17,60
مجموع النفقات	**1.073.438.554,35**	**278.423.294,11**	**%25,94**	**1.029.286.020,20**	**254.146.377,27**	**%24,69**
6. مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى						
نفقات الاستغلال	503.729.988,13	133.690.975,48	%26,54	494.223.421,59	150.592.788,96	%30,47
نفقات الاستثمار	490.484.490,78	93.065.033,33	%18,97	565.311.116,44	210.795.552,71	%37,29
مجموع النفقات	**994.214.478,91**	**226.756.008,81**	**%22,81**	**1.059.534.538,03**	**361.388.341,67**	**%34,11**
7. مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى						
نفقات الاستغلال	0,00	0,00	-	0,00	0,00	-
نفقات الاستثمار	25.379.219,62	1.830.000,00	%7,21	23.549.219,62	516.000,00	%2,19
مجموع النفقات	**25.379.219,62**	**1.830.000,00**	**%7,21**	**23.549.219,62**	**516.000,00**	**%2,19**
8. مجال الفلاحة والصيد البحري						
نفقات الاستغلال	23.727.325,21	20.744.635,94	%87,43	23.385.419,27	21.695.839,15	%92,78
نفقات الاستثمار	33.496.262,12	4.283.077,44	%12,79	31.213.184,68	3.398.233,79	%10,89
مجموع النفقات	**57.223.587,33**	**25.027.713,38**	**%43,74**	**54.598.603,95**	**25.094.072,94**	**%45,96**
مجموع جميع المجالات						
نفقات الاستغلال	4.570.274.553,24	2.362.461.157,54	%51,69	4.851.873.527,69	2.479.643.905,53	%51,11
نفقات الاستثمار	1.469.784.664,26	320.939.097,64	%21,84	1.616.989.463,75	402.579.105,13	%24,90
مجموع النفقات (1)	**6.040.059.217,50**	**2.683.400.255,18**	**%44,43**	**6.468.862.991,44**	**2.882.223.010,66**	**%44,56**

(1) أخذا بعين الاعتبار الفائض المسجل خلال السنة السابقة.

تضع وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

تحت اشارتكم مجموعة من قنوات

التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma